جامعة آل البيت

كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة

قسمّ اللّغة العربيّة وآدابها

رسالة ماجستير بعنوان :

موقف النّحاة البصريين والكوفيين من الاستشهاد النّحويّ والصرفيّ بشعر ذي الرّمّة

The Attitude of the Grammarians of Basra and Kufas Towords Citation of al-Ruma's Poetry

إعداد الطالب

سمير هادي سعود حلو السعدون

1620301007

إشراف الدكتور

حسين ارشيد الأسود العظامات

الفصل الدراسي الأول

2018/2017

التّفويـض

أنا الموقِّع أدناه سمير هادي سعود حلو السعدون أفوِّض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات ،أو الهيئات، أو الأشخاص ،عند طلبهم ،حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / /

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: سمير هادي سعود حلو السعدون **الرقم الجامعي: 1620301007**

التخصص: اللغة العربية وآدابها **الكليـة: كليّة الآداب**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت ،وأنظمتها ، وتعليماتها ،وقراراتها السارية المعمول بها المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

موقف النّحاة البصريين والكوفيين من الاستشهاد النّحويّ والصرفيّ

بشعر ذي الرّمة

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل، أو أطاريح، أو كتب ،أو أبحاث، أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك ، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم، أو الاعتراض ، أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: **التاريخ:** / /

قرار لجنة المناقشة

موقف النّحاة البصريين والكوفيين من الاستشهاد النّحويّ والصرفيّ

بشعر ذي الرّمة

The Attitude of the Grammarians of Basra and Kufas Towords

Citation of al-Ruma's Poetry

إعداد الطالب :

سمير هادي سعود حلو السعدون

1620301007

إشراف :

الدكتور حسين ارشيد العظامات

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. حسين ارشيد الأسود العظامات	(مشرفاً ورئيساً)	
د. محمود محمد رمضان الديكي	(عضواً)	
د. سعيد جبر محمد أبو خضر	(عضواً)	
أ.د.منير . تيسير منصور الشطناوي	(عضواً مناقشاً خارجياً)	

قُدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة آل البيت .

نوقشت هذه الرسالة وأوصي بإجازتها بتاريخ ٢٦ / ١٢ / ٢٠١٧ م.

الإِهْدَاء

إلى والدي العزيز الذي ينتظر مناقشتي بشغف كبير وقلق،

إلى أمي التي لا تملك سوى الدعاء،

إلى روح عمي عدنان "رحمه الله"

إلى خالتي أم سلام التي لم تتأخر يوما بسلام أو سؤال،

إلى زوجتي الغالية أم معتز،

إلى أخوتي : سلطان ، ورفيق دربي أخي علي، وعبد الملك،

إلى أخواتي: غفران ونورة،

إلى زوجات أخواني: أم ملاك، وأم سما

إلى أحبّائي: معتز، وعبد الإله، ويوسف، وملاك،

أهدي بحثي لهم جميعاً.

شكر وتقدير

أشكرُ اللهَ سبحانه وتعالى أولاً وأخيرا على توفيقه إياي في إنجاز بحثي هذا، كما أشكر أستاذي الدكتور حسين ارشيد العظامات الذي قدّم لي النّصح والإرشاد أثناء إعداد هذا البحث ، والمعلومات والملاحظات التي كانت رافدا مهما لي في السير نحو إتمام هذا البحث، وأشكر ، أيضاً ، الدكتور سعيد أبو خضر الذي بذل جهدا كبيرا معي في مشروع خطة البحث.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الأساتذة الأفاضل الّذين تفضّلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة لإصلاح ما فسدَ فيها ، وسوف تكون ملاحظاتهم وتوجيهاتهم موضع تقدير ، وأسأل الله أن ينفعني بعلمهم وآرائهم ،وأن يحفظهم منارة للعلم ، وخدمة للغة القرآن الكريم .

والشكر موصول لكل من ساعدني في معلومة أو استشارة ساهمت بإتمام البحث من أساتذة وأصدقاء.

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
التّفويض	ب
إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها	ج
قرار لجنة المناقشة	د
الإهداء	هـ
شكر وتقدير	و
فهرست المحتويات	ح
الملخّص باللغة العربية	ط
المقدمة	1
التّمهيد	7
الفصل الأول : الاستشهاد النَّحويّ	17
المبحث الأول: مفهومه.	18
المبحث الثاني: دور الشاهد ومكانته في التقعيد.	22
الفصل الثاني **موقف النّحاة من الشاهد النحوي والصّرفيّ في شعر ذي الرّمة**	29
المبحث الأول: الاستشهاد النحوي في شعر ذي الرمة.	30
المبحث الثاني: موقف النحاة البصريين والكوفيين	37
أولاً: موقف نحاة البصرة	37
ثانياً: موقف نحاة الكوفة	48

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: دور شعر ذي الرّمة في تأسيس الخلاف النحوي والتقعيد.	50
الفصل الثالث **المسائل النّحويَّة والصَّرفيَّة التي ظهر فيها موقف النُّحاة من الاستشهاد بشعر ذي الرّمّة**	58
المبحث الأول: التراكيب النَّحويَّة	59
المبحث الثاني: المسائل الصرفية	83
الخاتمة	91
المصادر والمراجع	92
فهرس الأشعار	99
الملخّص باللغة الانكليزية	102

المُلخَّص

موقف النّحاة البصريّين والكوفيّين من الاستشهاد النّحويّ والصرفيّ

بشعر ذي الرّمّة

إعداد

سمير هادي سعود حلو السعدون

إشراف الدكتور

حسين ارشيد الأسود العظامات

تناولت هذه الدراسة موقف النحاة البصريين والكوفيين من الاستشهاد النّحويّ والصّرفيّ بشعر ذي الرُّمّة، وبينت دور شعره في تقعيد اللغة واتكاء النحويين عليه، من خلال الشواهد التي وردت في كتبهم، كما بينت الدّراسة دور شعر ذي الرمة في تأسيس الخلاف النحوي بين المدرستين : البصرة والكوفة.

وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج كان من أهمّها : لشعر ذي الرمة دور واضح في تقعيد القواعد والأحكام التي تضبط اللّغة، وقاس عليها العلماء ما اختلفوا فيه، واجتهدوا في تخريج كثير منها، فكانت هذه الشواهد حقلا خصبا أثرى النّحو العربيّ، وكان . أيضاً . لشعره دور في تأسيس الخلاف النحوي بين النحويين: البصريين والكوفيين في المسائل النحوية والصرفية إذْ زخرت كتب النحو والمصنفات بذلك، ومن النتائج . أيضاً. أنّ هناك شواهد مماثلة لبعض المسائل النحويّة والصرفيّة التي كان للنّحاة مواقف منها في شعر ذي الرمة لم يتناولها النحاة.

الكلمات المفتاحيّة : الاستشهاد النّحويّ ، موقف النحاة ، الخلاف النّحويّ ، التّقعيد النحويّ.

المقدّمة

الحمدُ للهِ ، والصّلاةُ والسَّلامُ على سيدنا محمد، صلى الله عليه وسلّم الذي بعثه الله رحمة للعالمين، يتلو عليهم آياته ، ويعلمهم الكتاب والحكمة.

أمَّا بعد.

فإنّ البحث يقوم على إبراز موقف النحاة البصريين والكوفيين بالاستشهاد النحوي والصرفي بشعر ذي الرمة ، ومعرفة أهمية شواهده في تقعيد اللغة نحويا وصرفيا، ويبيّن موقف أتباع المدرستين البصرية والكوفية من شواهده وتوجيهها في مؤلفاتهم النحوية على وجه التحديد، للوقوف على أهميتها في التقعيد وأثرها في الخلاف النحوي استدلالا واحتجاجا.

ويأتي هذا البحث في سياق لاحظت فيه كثرة استشهاد النحويين بشعر ذي الرمة، فلا تكاد تخلو أمهات الكتب النحوية من الإشارة إليه والاستشهاد بشعره، كـ "الكتاب" لسيبويه، عمدة كتب البصريين ومرجعهم الأساس، و"معاني القرآن" للفراء مورد الكوفيين وموئلهم، وكتب النحاة التابعين مثل: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، وهمع الهوامع للسيوطي.

وللشاعر ذي الرّمة مكانة عالية يتبوؤها بين شعراء العربية، ومما يساق هنا ما ورد في الأغاني " ويقال إنه كان ينشد شعره في سوق الإبل، فجاء الفرزدق فوقف عليه، فقال له ذو الرمة: «كيف ترى ما تسمع يا أبا فراس»، فقال: «ما أحسن ما تقول»، قال: «فما لي لا أذكر مع الفحول»، قال: «قصر بك عن غايتهم بكاؤك في الدمن وصفتك للأبعار والعطن»[1]. وشهادة شاعر كالفرزدق تفي بإعطائه صفة الفحولة. ويشار كذلك إلى أن ابن سلام الجمحي صنفه في طبقاته ضمن الطبقة الثانية في الشعراء الإسلاميين، وترتيبه الرابع في هذه الطبقة، ويدل هذا الترتيب على فحولته. فضلا عن كثرة الأقوال والآراء والأحكام التي أطلقها أدباء ونقد الأدب حول ذي الرمة، وفي ذلك دليل على مكانته الكبيرة، منها قول أبي عمرو بن العلاء: «ختم الشعر بذي الرمة،

---

1. الأصفهاني، أبو الفرج، كتاب الأغاني، دت، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1994، ج18صـ5–28.

والرجز برؤبة بن العجاج» وقول جرير: «لو خرس ذو الرمة بعد قوله قصيدته التي أولها ما بال عينك منها الماء ينسكب... لكان أشعر الناس» وقول أبو عمرو: «شعر ذي الرمة نقط عروس يضمحل عن قليل وأبعار ظباء لها شم في أول رائحة ثم يعود إلى البعر»[1]. وقول أبي الخطاب بن دحية : "إن شعر ذي الرمة هو ثلث لغة العرب"[2].

وتمثلت هذه المكانة في نهوض عدد من الباحثين المعاصرين في النقد والأدب واللغة بالكشف عن جوانب مختلفة من شعر ذي الرمة، منها دراسة يوسف خليف، بعنوان "شاعر الحب والصحراء"، دار المعارف، مصر. ودراسة كيلاني حسن سند، بعنوان "ذو الرمة شاعر الطبيعة والحب"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973 . ودراسة خالد السامرائي، بعنوان "ذو الرمة، شمولية الرؤية وبراعة التصوير، بغداد، 2002. أما في الجانب التطبيقي، فثمة عدد من الرسائل منها الصورة الشعرية عند ذي الرمة ، للباحثة عهود عبد الواحد، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ،1988. وكما قدمت الباحثة الدكتور أمل نصير دراسة "ذو الرمة شاعر الحب والصحراء دراسة تطبيقية"، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد. ودراسة للباحث عبد السلام مخزوم الشيماوي بعنوان "أثر المسافة في تشكيل الصورة التشبيهية: تطبيقات على شعر ذي الرمة"، الجامعة الأسمرية الإسلامية زليتين– ليبيا، 2016. ودراسة الباحثة فاديا رضا العويش بعنوان "جمالية المكان في شعر ذي الرمة، جامعة البعث، سورية، 2010. ودراسة للباحث راشد إبراهيم صبري بعنوان " الرؤية الإبداعية لشعر ذي الرمة عند إحسان عباس، النادي الأدبي بجدة–السعودية، 2010. ودراسة للباحث الحليبي عبد العزيز بن سعود بن عبد العزيز بعنوان "توظيف تقنية اللون في لوحات ذي الرمة الطللية والغزلية، جامعة القصيم– السعودية، 2015.

ومن هنا جاءت أهمية الموضوع في سعيه إلى إلقاء الضوء على جانب من شعره يتصل بارتباطه بالنحو، بصفته مكونا حيويا من مصادر تقعيد النحو وبناء صرحه. إذ إن معظم النحاة بنو جلَ قواعدهم على الشعر، فقد كان لشعر ذي الرمة ـ الذي عاش ضمن المرحلة الزمنية التي يتيحها الاحتجاج ـ نصيب كبير من هذه القواعد.

---

1. ابن سلام، محمد بن سلّام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ت محمود محمد شاكر، جدة، دار المدني، دط، ج2، ص 551.
2. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، ت أحمد الأرناؤوطي وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث، دط، 2000م، ج4، ص 31.

وإلى جانب ذلك، لم أقف على دراسة تتناول الاستشهاد النحوي بشعر ذي الرّمة في مصادر البصريين والكوفيين، وموقفهم من شعره وتوجيههم إياه، ودوره في الإسهام في أدلة الخلاف النحوي في تاريخ النحو العربي.

الدّراسات السابقة :

*دراسة للباحث حامد، رائد نمر حمد ، رسالة ماجستير، بعنوان: "الشاهد النحوي في شعر ذي الرمة"، جامعة القدس، فلسطين، 2011، ركزت هذه الدراسة على جمع وحصر الشواهد النحوية في شعر ذي الرمة واستخراجها من كتب النحو، وتعقب الآراء والتخريجات للشواهد، وتحليلها تحليلا نحويا وتركيبيا ودلاليا، حيث حصرت الدراسة 136 شاهدا .

*دراسة للباحث الصالح، ساجد الخليف، أطروحة دكتوراه، بعنوان "ظاهرة العدول النحوي والصرفي في العربية: دراسة تطبيقية على شعر ذي الرمة"جامعة القدس، فلسطين، 2014، اقتصرت الدراسة على البحث عن ظاهرة العدول، وتتبعها في شعر غيلان ، وتبيان وجهة العدول والأصل المستعمل فيها، كما بينت الدراسة آراء العلماء في كل مسألة أو ظاهرة، مع بيان رأي أبي نصير شارح ديوان الشاعر.

*دراسة للباحثة جمعة، فاطمة الأمين بعنوان "الشاهد النحوي واللغوي في شعر ذي الرمة، جامعة الخرطوم، السودان، 1996، وقد انقسمت هذه الدراسة إلى قسمين:

القسم الأول: يدرس الشاهد النحوي في شعر ذي الرمة.

والقسم الثاني: يدرس الشاهد اللغوي، ويعرض البحث آراء النحاة في شواهد ذي الرمة.

*دراسة للباحثة عبد الله، بثينة إبراهيم رسالة ماجستير بعنوان "الشواهد النحوية والصرفية في شعر ذي الرمة، دراسة تحليلية، جامعة أم درمان، السودان، 2007، سعت هذه الدراسة إلى جمع الشواهد النحوية والصرفية في شعر ذي الرمة وتحليلها.

*دراسة للباحث المعري، شوقي بحث بعنوان "حتى في شعر ذي الرمة" التراث العربي– سورية، 2006، اهتمت الدراسة بجمع الأبيات من شعر ذي الرمة التي تتضمن الأداة "حتى" وبيّن البحث أن (حتى) وردت في شعر ذي الرمة 157 بيتا ، وبيّن البحث الأنواع التي جاءت فيها في أبيات الشواهد.

*دراسة للباحث البزال، محمد محمود بعنوان "الظواهر اللغوية في شعر ذي الرمة"، جامعة دمشق، 2002، تبحث الدراسة في أسباب شيوع هذه الظواهر في شعر ذي الرمة، كما تبحث الغريب الذي يحتاج إلى تدقيق النظر والذي تنشأ غرابته من كونه يحتمل عدة وجوه في المعنى.

*دراسة للباحثة أحمد، وفاء سعد بعنوان "أبيات الاستشهاد النحوي في شعر ذي الرمة: دراسة نحوية تحليلية، جامعة الخرطوم– السودان، 1996، إذ تبحث الدراسة في كشف بعض المسائل اللغوية (نحوية وصرفية) من خلال عرض بعض آراء النحويين من الاستشهاد في شعر ذي الرمة.

*دراسة للباحث عثمان، علي جمعة، بعنوان الظواهر النحوية والصرفية في شعر ذي الرمة، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى– السعودية، 1993، تقوم هذه الدراسة على عرض الظواهر النحوية في شعر ذي الرمة، وقسمت إلى قسمين: الأول: يخصّ الظاهرة النحوية، والثاني: يخصّ الظاهرة الصرفية، كما بيّن الباحث اختلاف آراء النحاة حول شواهده.

أمّا دراستي فقد اختلفت عن الدراسات السابقة في أنها : ركزت على نقطتين أساسيتين، هما:

أولاً: دور شعر ذي الرمة في التقعيد النحوي؛ أي بيّنت مدى اتكاء النحويين على شعر ذي الرمة عند تقعيدهم النحو العربي والتي جاءت شواهده شاهدا وحجة على إقامة القاعدة النحوية في كتبهم.

ثانياً: ركزت الدراسة ،أيضاً، على دور شعر ذي الرمة في تأسيس الخلاف النحوي بين المدرستين: البصرية والكوفية، وجاء واضحا هذا الأمر في البحث في الخلاف بين النحاة حول جملة من المسائل النحوية والصرفية في شعر ذي الرمة.

ومن هاتين النقطتين انطلقت الدراسة في البحث في كتب النحاة، وكان موقف المدرسة البصرية متمثلا بسيبويه، والفراء ممثلا عن موقف المدرسة الكوفية.

أما الدراسات السابقة فجاءت دراساتٍ إحصائية للشواهد الشعرية من شعر ذي الرمة في كتب النحاة، ولم تتطرق إلى موقف النحاة من شعره ، كما لم تتطرق الدراسات إلى موضوع التقعيد والخلاف النحوي الذي انفردت به هذه الدراسة ، وهو ما يميزها عمّا سبقها من دراسات .

أمّا المنهج الذي اعتمدته في دراستي فهو المنهج الاستقرائي ، الذي يقوم على جمع الشواهد النحويّة والصّرفيّة في ديوان ذي الرّمّة ، وملاحظتها وبيان موضع الشاهد ، وكذلك يقوم على جمع آراء النحويين وبيان مواقفهم من الاستشهاد بشعر ذي الرّمّة ، ثمّ تحليلها وشرحها.

ويهدف البحث إلى تحقيق الآتي، أولاً: معرفة دور شعر ذي الرمة في تقعيد النّحو. **ثانياً:** الكشف عن دور شعر ذي الرمة في تأسيس الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين. **ثالثاً:** استدلال نحويي المدرستين بشعر ذي الرمة والقضايا الخلافية التي أسهم فيها. **رابعاً:** تحديد المسائل الخلافية بين المدرستين التي جاءت في شعر ذي الرمة.

واعتمد البحث في تحقيق أهدافه المرجوة على أمهات مصادر النحو العربي بعامة، ومصادره الممثلة لاتجاهات المدرستين البصرية والكوفية على وجه التحديد، معتمدا على المنهج الاستقرائي التحليلي، وضمن مصادر تراثية .

وانطلق البحث من مصدرين أساسيين من الكتب لنحويين اثنين ، وهما: سيبويه عن المدرسة البصرية، والفراء عن المدرسة الكوفية ، والبحث يعتمد عليهما وينطلق منهما في دراسة الاستشهاد النحوي في شعر ذي الرمة، لبيان موقف هاتين المدرستين من شعر ذي الرمة والاستشهاد به، وما مدى حضور شعره في هذين المصدرين ، وكذلك الاختلاف بينهما حول بعض المسائل النحوية والصرفية التي جاءت في شعره.

ويفيد البحث ،كذلك، من مصادر النحو واللغة، ومعاجم الشواهد، وتفاسير القران، مثل: كتاب الخصائص لابن جني، والمقتضب للمبرد، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الرضي الأستراباذي على كافية ابن الحاجب، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان،

ومعجم لسان العرب لابن منظور، وخزانة الأدب للبغدادي، والمعجم المفصل في شواهد النَّحو الشِّعرية لإميل يعقوب، ومعاني النَّحو لفاضل السامرائي.

وقد حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما دور شعر ذي الرمة في تقعيد النحو ؟

2- ما مدى اتكاء نحويي المدرستين على شعر ذي الرمة في المسائل النحوية والصرفية؟

3- هل كان لذي الرمة دور كبير في الفصل بين الخلاف النحوي؟

4- هل كان الشاعر محل خلاف بين مدرستي البصرة والكوفة؟

5- هل كان هنالك انحياز مدرسة دون الأخرى في الاستشهاد والأخذ بشعر ذي الرمة؟

فرضيات الدراسة:

1- لشعر ذي الرمة دور في تقعيد النّحو العربيّ.

2- اتكاء نحويّي المدرستين: البصرة والكوفة على شعر ذي الرمة في المسائل النحوية والصرفية.

3- كان ذو الرمة محلّ خلاف بين المدرستين البصرة، والكوفة.

وقد اعتمدت على طبعة ديوان ذي الرمة لأبي نصير الباهلي، تحقيق عبد القدوس أبو صالح؛ لأنها منقحة ومعتمدة في أغلب المكتبات العربية، على الرغم من وجود عدد كبير من الطبعات.

التّمهيد:

ويشمل التعريف بذي الرُّمة : اسمه، ولقبه، ومولده ووفاته، وشعره، وثقافته، وأسرته وقبيلته، ومكانته بين شعراء عصره .

أولاً: اسمه ونسبه ولقبه

اسمه:

هو غيلان بن عقبة بن بهيش بن مسعود بن حارثة بن عمرو بن ربيعة بن ساعدة بن كعب بن عوف بن ثعلبة بن ربيعة بن ملكان بن عدي بن عبد مناة بن أُد[1]، ويكنى بأبي الحارث.

نسبه:

ينتهي نسب ذي الرمة إلى قبيلة عدي بن عبد مناة إحدى قبائل الرّباب المضرية، وهي قبائل كانت تنزل في منطقة الدهناء عند التفافها حول اليمامة التي تمثل القسم الجنوبي الشرقي من نجد، القريبة من منطقة الإحساء الشرقية[2].

لقبه:

ذو الرمة، الرُمَّة: بضم الراء وتشديد الميم: تعني قطعة من الحبل البالي[3]، وثمة روايات مختلفة حول تلقيبه بذي الرُمَّة، منها قوله في بعض شعره يصف الوتد: "أشعث باقي رُمَّة التقليد"[4]، وقيل إنّ ميّة لقبته بذلك، وذلك أنه مر بخبائها قبل أن يتشبب بها، فرآها وأعجب بها، فأحب الكلام معها، فخرق دلوه وأقبل إليها وقال: يافتاة أخرزي لي هذا الدلو، فقالت: إنني خرقاء[5]، ووضع دلوه على عنقه مشدودة قطعة حبل بال وولى راجعا.

فعلمت ميّة ما أراد، فقالت: يا ذا الرمّة انصرف. فانصرف[6]. وهناك رواية أخرى تقول: قال أبو العباس الأحول: سُمِّي ذا الرمة؛ لأنه خُشي عليه العين وهو غلام ، فأتي به إلى شيخ من

---

1 ابن سلام الجمحي، محمد، طبقات فحول الشعراء، دت، دط، ص 137

2 خليفة، يوسف، ذو الرمة شاعر الحب والصحراء، دت، مصر، مكتبة غريب، دط، ص17.

3 البغدادي، عبد القادر عمر،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت، عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997م، دط، ج1، ص 106.

4 ضيف،شوقي، تاريخ الأدب العربي–العصر الإسلامي، دت، مصر، دار المعارف، ط7، ج2، ص 389 .

5 الخرقاء: التي لا تحسن عملا لكرمتها بين أهلها.

6 البغدادي، عبد القادر عمر،خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب، ت، عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997م، دط، ج1، ص 106.

الحي، وصنع له معاذة، وشُدت في عضده بحبل، فصار ينادى بذي الرمة[1]، وذهب إلى هذا ابن حبيب[2]. والمشهور القول الأول.

ثانيا: مولده ووفاته

مولده:

ولد ذو الرمة بصحراء الدهناء فيما بين سنتي سبع وسعين وثمان وسبعين للهجرة[3]، بالقرب من بادية اليمامة لأم من بني أسد تسمى ظبية وأب عُدّوِي، هو عقبة بن بهيش. وكان له ثلاثة إخوة كلهم شعراء هم: مسعود، وأوفى، وهشام[4]، ويذكر صاحب الأغاني أن أوفى ابن عمه[5]، أما اخوه الثالث فاسمه جرفاس[6]، ويضع ابن قتيبة أوفى مكان جرفاس[7]، ولا يذكر ابن حزم إلا هشاما ومسعودا[8].

بدأ ذو الرمة حياته في نظم الشعر ذات الطابع البدوي الفصيح، ولعلّ الخلاف الذي نشب بين قبيلته وعقبة بن طرثوث بسبب بئر كانت لقومه، ومدحه المهاجر بن عبد الله والي اليمامة مثنياً على حكمه العادل الذي أنهى هذا الخلاف، هو باكورة شعره. وتدل بعض الأخبار أنه كان ينزل الكوفة والبصرة، ويطيل النزول فيهما مادحا رجالاتهما[9].

---

1 البغدادي، عبد القادر عمر،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت، عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997م، دط، ج1، ص 176 .

2 الأصفهاني، أبو الفرج، كتاب الأغاني، دت، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1994م، ج18ص 5–28.

3 خليفة، يوسف، ذو الرمة شاعر الحب والصحراء، دت، القاهرة، مكتبة غريب، ط1، ص18

4 ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ت، إحسان عباس، بيروت، دار صادر، دط، 1972، ج4، ص 78 .

5 الأصفهاني، أبو الفرج، كتاب الأغاني، دت، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1994م، ج16، ص 111–112.

6 ضيف،شوقي، تاريخ الأدب العربي–العصر الإسلامي، دت، مصر، دار المعارف، ط7، ج2، ص 389 .

7 الدينوري، ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ت عمر الطباع، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1997م، ص 210.

8 خليفة، يوسف، ذو الرمة شاعر الحب والصحراء، دت، مصر، مكتبة غريب، دط، ص 21.

9 ضيف،شوقي، تاريخ الأدب العربي–العصر الإسلامي، دت، مصر، دار المعارف، ط7، ج2، ص 390 .

كان ذو الرمة شابا متدينا مفعما بالإيمان، حسن الصلاة والخشوع، ويعود هذا إلى تشرب الإيمان في داخله، وقيل إنّ أمه لم تأخذه إلى المقرئ في القبيلة ليكتب إلية المعوذة بعد فزعه ليلاً، بل ليلقنه ويعلمه القرآن لتتسرب الثقافة الدينية إلى نفسه، وهذا ما ظهر جليا في كثير من أشعاره[1]. فالتربية الإسلامية واضحة في شعر ذي الرمة، فهو يمدح بالتقوى ويهجو بالضلال، ودائما يذكر في رحلاته الصحراوية التيمم والقصر في الصلاة .

وفاته

اختلفت الروايات وتعدّدت في وفاته، كما هو الشأن في أكثر أخبار ذي الرمة، فيذكر صاحب الأغاني، أن ذا الرمة توفي في خلافة هشام بن عبد الملك سنة 117هـ، وعن يعقوب ابن السكيت قال: إنه توفي في الصحراء وهو خارج إلى الخليفة هشام بن عبد الملك[2]، وقال في طريقه بذلك:

بلادٌ بها أَهْلُونَ لَسْتَ ابنَ أهلها وأخرى بها أهلون ليس بها أهلٌ [3]

وقالوا: إنه مات فيها وهو عائد من عند هشام[4]، ودفن في حُزوى وهي الرملة التي كان يذكرها في شعره، ويذكر ابن قتيبة ويقول: لما حضرته المنية قال: أنا ابن نصف الهرم، أي أن ابن أربعين سنة[5]، وقال:

يا قابضَ الروحِ مِنْ نَفْسِيْ إذا احتضرت وغافرَ الذنبِ زَحْزِحْنِيْ عَنْ النَّارِ [6]

وقيل ،أيضا، إن ذا الرمة أنشد شعرا له، وصف فيه الفلاة بالثعلبية فقال له حلبس الأسدي: إنك لتنعت الفلاة نعتا لا تكون منيتك إلا بها، وقال هارون بن محمد بن عبد الملك: حدثني القاسم بن محمد الأسدي قال: وصدر ذو الرمة على أحد جفري بني تميم وهما على طريق الحاج من البصرة فلما أشرف على البصرة قال: وإني لعاليها وإني لخائف لما قال يوم الثعلبية حلبس[7].

---

1 خليفة، يوسف، ذو الرمة شاعر الحب والصحراء، دت، مصر، مكتبة غريب، دط، ص 23.

2 الأصفهاني، أبو الفرج، كتاب الأغاني، دت، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1994م، ج18، ص 5– 28

3. لم يذكر في ديوان ذي الرمة، ذكره فقط أبو الفرج الأصفهاني في كتابه الأغاني، ج18، ص 5– 28. وذكره أيضا ابن سلام في طبقاته، ج2، صـ565، ويروي الشطر الثاني: ..... وأخرى بها أهلون وليس لها أهل. بينما رواه الأصفهاني.... وأخرى بها أهلون وليس لها أهل، أبدل (لها)، بـ (بها).

4 المصدر السابق، ج16، 121.

5 ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص 209 .

6. البيت لم يذكر في الديوان، وإنما ذكره ابن قتيبة في كتابه، الشعر والشعراء.

7 الأصفهاني، أبو الفرج، كتاب الأغاني، دت، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1994م، ج18، ص 15 ، 17، 18.

وقيل إن ذا الرمة نزل وسط الفلاة عن راحلته ليستريح من تعب الطريق، فنفرت منه ناقته صيدح، ولم تكن تنفر منه وعليها شرابه وطعامه، فلما دنا منها نفرت حتى مات في الصحراء[1]، فقال عند ذلك:

ألا أبلغ الفتيانَ عَنِّيْ رِسَالَةً أَهْيْنُوْا المَطَايَاْ هُنَ أَهْلُ هَوَاْنِ [2]

فَقَدْ تَرَكَتْنِيْ صَيْدَحُ بِمَضَلَّةٍ لِسَاْنِيْ مُلْتَاْثٌ مِنْ الطُّلْوَانِ

وتذكر الأخبار أن ناقته صيدح التي نفرت عنه وعليها شرابه وطعامه ردت إلى أهله في مياههم فركبها أخوه وقص أثره حتى وجده ميتاً وعليه خلع الخليفة، ووجد هذين البيتين مكتوبين على قوسه. وقيل عن الأصمعي عن أبي الوجيه قال: كانت منية ذي الرمة في الجدري[3]، وفي ذلك يقول:

أَلَمْ يَأْتِهَاْ أنني تَلَبَّسْتُ بَعْدَهَاْ مَفُوْفَةٌ صَوَاْغُهَاْ غَيْرُ أخرقِ [4]

ويرجِّح الدكتور يوسف خليفة أن ذا الرمة مات بالدهناء، وهو في بداية رحلته بها مع قافلة خارجة من ديار قومه في طريقه إلى الشام ليمدح هشاما بتلك اللامية التي كان قد بدأ إعدادها، ثم حال القدر دون إتمامها، بسبب مرض كان يلح عليه منذ فترة غير قصيرة قبل موته، مستبعدا مرض الجدري الذي أشارت عليه بعض الروايات[5].

ويرى الباحث أنّ هناك تطابقاً في بعض الروايات حول وفاة الشاعر ذي الرّمة، وربما تكون هي الأصح، فقد جاء في الأغاني أن ذا الرمة مات بالدهناء، وأخرى تذهب إلى أنه مات وهو يريد هشاما، وما يشر إلى ذلك قوله في طريقه إلى هشام :

بلادٌ بها أَهْلُونَ لَسْتَ ابنَ أهلها وأخرى بها أهلون ليس بها أهلٌ

ورثاه أخوه مسعود بعد وفاته فقال:

---

1 ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ت، إحسان عباس، بيروت، دار صادر، دط، 1972، ج4، ص 78.

2. الديوان، ج3، ص 1919 .

3 الأصفهاني، أبو الفرج، كتاب الأغاني، دت، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1994م، ج18، صـ17.

4. الديوان، ج3، ص 1892 .

5 خليفة، يوسف، ذو الرمة شاعر الحب والصحراء، دت، مصر، مكتبة غريب، دط، ص 97

تَعَزَّيْتُ عَنْ أَوْفَىْ بِغَيْلَانَ بَعْدَهُ عَزَاْءً وَجِفْنُ العَيْنِ مَلآنٌ مُتْرِعُ [1]

وَلَمْ يَنْسَنِيْ أَوْفَىْ المُصِيْبَاتِ بَعْدَهُ وَلَكِنْ نَكْءَ القَرْحِ بِالقَرْحِ أَوْجَعُ

ثالثاً: شعره

لم يكن الشعر بعيدا عن حياة ذي الرمة، فقد كان خاله وإخوته شعراء، حتى أنه بدأ الشعر منذ وقت مبكر، وكان يقلد إخوته الشعراء في بادئ الأمر، وقد أُتُّهم بنحل شعرهم، إلا أن هناك من استبعد هذه الرواية؛ لأن ما وصل إليه ذو الرمة فيما بعد من مكانة شعرية بين شعراء عصره نفى كل الاتهامات التي أتهم بها في بدايته بالشعر، إلا أنه كان يحاول تقليدهم ويحتذي مناهجهم الفنية، ولا ضير في ذلك، حتى انفجر ينبوع الشعر على لسانه، وسمعته أمه ذات مرة، لتنطلق إلى أستاذه "الحُصين" لتعرف رأيه في شعر ابنها الفتى. ويبدي الحصين إعجابه به، ويقول مداعبا إياه: "أحسن ذو الرمة" إشارة إلى قطعة الحبل التي كانت تشد المعاذة إلى عضده. وتمر الأيام، والفتى الرقيق ينمو جسما وعقلا، حتى أصبح ذو الرمة شاباً، فقومت الصحراء من عوده، وأكسبته فصاحتها الفطرية، وأعطته من جمالها التي تغنى بها كثيرا في أشعاره فيما بعد، وأخذ منها حلاوة العينين ووضوح الجبين[2].

روي أن ذا الرمة بدأ الشعر بالرجز، ولكنه تركه لما رأى أنه لا يقع من العجاج ورؤبة موقعا، فعوّل على الشعر[3]. وكان هو آخر من ذهب مذهب البدو في القصيد الذي أخذه عن الراعي والذي كان راويته كما تشير المصادر، وكان ذو الرمة بطيء التصنيف، فكان يشكو من ثقل

---

1 ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ت، إحسان عباس، بيروت، دار صادر، دط، 1972، ج4، ص 79

2 خليفة، يوسف، ذو الرمة شاعر الحب والصحراء، دت، مصر، مكتبة غريب، دط، ص 27–28.

3. ينظر المرزباني، أبو عبد الله بن محمد، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، دت، دط، ص227.

قريحته حيث لا يستطيع مجاراة شعراء عصره في مذاهبهم التي أحدثوها، فكان إذا بدأ بتشبيب يمتنع عليه إتمامه[1].

ومع أن ذا الرمة بدوي إلا أن شعره ينم على أنه حضري. ولم يكن ذو الرمة من الشعراء المطبوعين، بل كان يفخر بسهره لنظم الشعر الغريب. فقد كان يكتب فيشبه أشياء مختلفة بالحروف، على حين كان قدامى الشعراء لا يشبهون إلا الأطلال بالحروف الدوارس، كما كان ذو الرمة يضمن شعره أبياتا للقدماء، وهذه ظاهرة دالة على قصده إلى التقليد والمحاكاة، فأخذ شعراً من كعب بن سعد الغنوي، ولبيد، والنابغة، والأعشى[2] .

إلا أن ذا الرمة كان يتخلف في الهجاء والمديح جميعاً عن فحول عصره كالفرزدق، وجرير إلا التشبيه فكان يفوقهم أحيانا به، ماحسداه عليه[3].

ولعلّ عشق ذي الرمة للصحراء وحبه لها كان عاملاً أساسياً في إبراز موهبته الشعرية، ويضاف لها تربيته في بيت أغلبه شعراء ساهمت في تنمية طاقته الشعرية ومكنوناته الداخلية، حتى تفجر عنده عنصر الإبداع الشعري، فوصل به الرقي إلى أن يحسده فحول الشعراء في عصره، بعدما كان يرجوهم لسماع شعره والثناء عليه، ليواصل حياته الشعرية إلى الصحراء بكل ما تحويه حتى صارت ملهمته. فتغنى بالصحراء العربية، وإن كان قبله وحوله شعراء يصفونها، لكنه امتاز عنهم بأنه عشقها، عشق أيامها، ولياليها، ورمالها، وكثبانها، وآجامها وأعشابها، وأشجارها، وحيوانها، وكل ما يطوى فيها، وكل ما يلمع في سمائها من كواكب ونجوم وسحاب وغيوم، كأنه وجد عشقه الحقيقي في الصحراء[4].

---

1 بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، ت الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور عبد الحليم النجار، مصر، دار المعارف، ط5، ج1، ص 220 .

2. المصدر السابق، ج1، صـ221.

3 ضيف، شوقي، تاريخ الأدب العربي–العصر الإسلامي، دت، مصر، دار المعارف،ط7، ج2، ص 391.

4 .المصدر السابق، صـ392.

ويبدو أن مخيلة ذي الرمة كانت حالمة، إذ ما تزال تتراءى له الطبيعة في رؤى غريبة، وهي رؤى ملأت جوانب ديوانه بتجسيمات وتشخيصات بديعة من مثل قوله:

وَرِيْحُ الخُزَامَىْ رَشَّهَا الطَّلَلُ بَعْدَمَاْ دَنَاْ اللَّيْلُ حَتَّىْ مَسَّهَاْ بِالقَوَاْدِمِ [1]

وقوله:

ألا طَرَقَتْ مَيُّ هيوماً بذكرها وأَيْدِيْ الثُّرَيَّاْ جنح في المغارب [2]

كما عني ذو الرمة طويلا بوصف همس الفلوات وما يسمع في حنادسها[3]، من أصوات مدوية كانوا ينسبونها إلى الجن، ونراه يشبهها بتراطن الروم، وتضارب الطبل، وصياح الضرائر، وأصوات السمر[4].

ومن أهم ما يميز شعره عنصر المفاجأة في صوره، وهو عنصر جعله يقرن الأشياء المتباعدة بعضها ببعض، يقول:

قد أعرف النازح المجهول معسفه في ظل أغضف يدعو هامه البوم [5]

للجن بالليل في حافاتها رَجَـلٌ كما تناوح يوم الريح عيشـوم

داوية ودجى ليلٍ كأنـها يمٌّ تراطن في حافته الـروم

ويقول أيضا:

بِلاداً يبيت البومُ يَدْعُوْ بَنَاتِهِ بها ومن الأصداءِ والجِنِّ سَاْمِرُ [6]

ثبّت ذو الرمة أقدامه في الأرض شاعراً فحلا بدوياً فصيحا، وأصبح بمصاف شعراء عصره الكبار وصار له مكانة بينهم.

---

1. الديوان، ج2، ص 757. القوادم: الريش الطويل في جناح الطائر.
2. الديوان، ج1، ص 191 . هيوم: ذاهب العقل.
3. حنادس: الظلمة الشديدة، والحنادس: آخر ثلاث ليالي في الشهر القمري.
4 الجاحظ،أبو عمر بن بحر، كتاب الحيوان، ت، عبد السلام محمد هارون، مصر، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، 1967م، ج6، ص 175 –177.
5. الديوان، ج1، ص 401.
6. الديوان، ج2، ص 1039 .

لم تقتصر المكانة العالية التي تبوءها شعر ذي الرمة عند شعراء العربية فحسب، بل حظي بمكانة كبيرة عند النحاة. قال أبو عمرو بن العلاء: ختم الشعر بذي الرمة والرجز برؤبة. وقال أبو الخطاب بن دحية: إن شعر ذي الرمة هو ثلث لغة العرب[1]. وقال حماد الراوية: أمرؤ القيس أحسن الجاهلية تشبيها، وذو الرمة أحسن الإسلام تشبيها، وما أخر القوم ذكرَه إلا لحداثة سنه وأنهم حسدوه[2].

رابعاً: آراء النُقَّاد في شعر ذي الرمة

تتحدث المصادر عن عدد غير قليل من آراء النقاد القدماء والمحدثين بشعر ذي الرمة، ويضاف لهم آراء النحاة الذين أخذوا شعره أساساً لوضع قواعدهم النحوية، كما لا تخفى آراء الشعراء الذين عاصروه وأثنوا على ما وقع على مسامعهم من شعره، كما أعابوا عليه بعض شعره لاسيما في المديح والهجاء. فلم يكن يحسن قط أن يمدح، ولم يحسن أن يهجو أو يفخر، فهذا كله يقع دوناً، وإنما برع في التشبيه[3].

قال حماد الراوية: امرؤ القيس أحسن الجاهلية تشبيهاً، وذو الرمة أحسن الإسلام تشبيهاً[4]. وعن ابن دريد قال: قيل لجرير كيف ترى شعر ذي الرمة ؟ قال : نقط عروس وأبعار ظباء، وعن ابن سلام الجمحي قال: كان أبو عمرو بن العلاء يقول: إنما شعر ذي الرمة نقط عروس تضمحل عن قليل، وأبعار ظباء لها مشمٌ في أول شمها، ثم تعود إلى أرواح البعر، وقال الأصمعي: إن شعر ذي الرمة حلو أول ما نسمعه، فإذا أكثر إنشاده ضعف ولم يكن له حُسن[5]. ويذكر ابن قتيبة أن ذا الرمة كان يوماً ينشد في الإبل شعره في البصرة، فجاء الفرزدق ووقف عليه، فقال له ذو الرمة:

---

1. الصفدي، صلاح الدين بن بيك، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوطي وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث، دط، 2000م، ج4، ص 31 .
2 البغدادي، عبد القادر عمر،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت، عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997م، دط، ج1، . 107.
3 المرزباني، أبو عبد الله بن محمد، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، ت محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1995م، ص 206 .
4 البغدادي، عبد القادر عمر،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت، عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997م، دط، ج1، صـ107.وينظر أيضا الموشح، ص 205.
5 المرزباني، الموشح، صـ205.

كيف ترى ما تسمع يا أبا فراس؟ قال: ما أحسن ما تقول! فقال: فما لي لا أذكر مع الفحول؟ قال: قصر بك عن غايتهم بكاؤك في الدمن وصفتك للأبعار والعطن[1]. وكان الأصمعي يأخذ لغة ذي الرمة، إذ كان يزور حوانيت تجار البقول، وقال أبو عمرو بن العلاء: إن امرأ القيس أول الشعراء، وذا الرمة أخرهم. وكاد ذو الرمة يكون أكبر الشعراء لو سكت بعد أن قال قصيدته التي مطلعها[2]:

ما بالُ عَيْنَيْكِ مِنْهَا الماءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ مِنْ كِلَىْ مفريةٍ سَرِبُ [3]

ويضع ابن سلام الجمحي ذا الرمة في طبقاته بالطبقة الثانية من فحول الشعراء الإسلاميين.

لُغَةُ قَبِيْلَةِ ذِيْ الرُّمَّة وَبَعْضُ خَصَائِصِهَا

كانت قبيلة عدي وحلفاؤها من قبائل الرباب ينزلون في منطقة الدهناء، في القسم الجنوبي الشرقي من نجد، حول إقليم اليمامة، وفي هذه المنطقة كانت تنزل ،أيضا، قبيلة تميم، فكانت قبيلة عدي قوم ذي الرمة تجاور تميما وأسدا، بل كانت تنزل داخل البيئة التميمية. وهي من القبائل البدوية التي تسكن الصحراء، فكان للغتها خصائص ميزتها عن سائر القبائل الأخرى، منها:

أولا: قلب الهمزة عيناً، وتسمى هذه السمة اللغوية بـ(العنعنة)، وضابطها قلب الهمزة عيناً، كما في: أشهد عن لا إله إلا الله، أي (أن)، ويأتي هذا القلب ميولاً لصوت الجهر الذي يمتاز به البدو، حتى يكون واضحا، والهمزة صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس، وهذه العنعنة تنسب ،أيضا، إلى قبيلة هذيل ، وتنتشر عند قبائل اخرى التي تسكن الصحراء ومنها قبيلة ذي الرمة.[4]

---

1. الشعر والشعراء ص 209 .
2 بروكلمان ج1، صـ222. وينظر أيضا الخزانة صـ108.
3. الديوان، ج1، صـ9.
4. انظر : كريم ، محمد رياض ، المقتضب في لهجات العرب ، ط1 ، 1996، ص 126 ـ129 .

الفصل الأول

الاستشهاد النَّحويّ

المبحث الأول: مفهومه.

المبحث الثاني: دور الشاهد ومكانته في التقعيد.

المبحث الأول

مفهوم الاستشهاد النَّحويّ

الشاهد لغةً واصطلاحاً:

لغةً:

يرد الشاهد في اللغة لمعانٍ متنوعةٍ أهمها: المشاهدة، والمعاينة، والحضور، وذُكِرَت كلمةُ "الشاهد في كتب المعاجم غير مرة، نوجز بعضاً منها: أصل الشهادة الإخبار بما شَاهَدَه، فالشهادة

خبرٌ قاطع تقول منه: شَهِد الرجل على كذا، والمشاهدة المعاينة. وشَهِدَه شُهودا، أي حَضَره، فهو شاهد. وقومٌ شُهود، أي حضور، وهو في الأصل مصدر، وشُهَّد مثل راكع وركَّع، والشَّهيد شاهد، والجمع الشَّهداء، وفي الحديث الشريف:(خير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها)[1].

وجاء في (لسان العرب) في معنى شاهد: العالم الذي يبين ما عَلِمَه، وشَهِدَ شهادةً، ومنه قوله تعالى: {شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموتُ حين الوصية اثنان}[2]، وشهد الشاهد عند الحاكم، أي بَيَّن ما يعلمه وأظهره. والجمع: أشهاد وشهود وشهداء. والشَّهد اسم للجمع عند سيبويه، وقال الأخفش: هو جمعٌ[3].

ومن الشعر ، وردت كلمة شاهد عند الأعشى في قوله:

فلا تحسبني كافراً لك نعمة عليَّ شهيدٌ شاهدُ الله فاشهدِ[4]

وفي (القاموس المحيط)، الشَّهادةُ: خَبَرٌ قاطِعٌ، وقد شَهِدَ، كعَلِمَ وكرُمَ، وقد تُسَكَّنُ هاؤُها. وشَهِدَهُ، كسَمِعَهُ، شُهوداً: حَضَرَهُ، فهو شاهِدٌ، شُهودٌ وشُهَّدٌ. [5].

الشّاهد اصطلاحا:

الشّاهد ما يذكر لإثبات قاعدة أو إبطالها، أو هو الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر أو نثر، خلاف المثال الذي يأتي للتوضيح والإبانة. وهو الاستدلالُ بما وَقَعَ في الأحاديثِ

---

1. الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، دت، الكويت، دار الرسالة، دط، ص 349.
2. سورة المائدة، آية 106.
3. الأنصاري، ابن منظور، لسان العرب، دت، بيروت، دار صادق، ط3، ج3، ص 239، 242.
4 . ديوان الأعشى، ص243.
5. الفيروز أبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد، قاموس المحيط، ت مكتب تحقيق التراث بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، لبنان، مؤسسة الرسالة للنشر، ط8، 2005، ص 252.

على إثبات القواعدِ الكليةِ في كلامِ العربِ[1]. وقد عُرِّف بأنه : " إثبات صحة قاعدة ، أو استعمال كلمة أو تركيب ، بدليل نقلي صحّ سنده إل عربيّ سليم السليقة "[2]

وهو مشروط بأن تنطبق عليه شروط الاحتجاج في الزمان والمكان التي حدّدها علماء اللّغة .

يظهر ممّا سبق أن الاستشهاد هو إتيان المتكلم أو الكاتب بشاهد يدعم قوله ورأيه ويعززه به. وعليه يمكن القول: إن المعنى الاصطلاحي واللغوي للشاهد مرتبطان، فمن خلال ما تبين في المعاجم أنّ المعنى يرتبط بالحضور أو الدليل، فمن يحضر الحدث فهو شاهد عليه، ورأيه دليل على ذلك، إذن فالشاهد النحوي بالمفهوم الاصطلاحي: دليل حاضر على إثبات صحة قاعدة نحوية، أو إثبات عكسها[3].

ويرى الباحث أنّ الاستشهاد إنما جيء به لتثبيت القاعدة النحوية من كلام العرب، كدليل على ما وافق قاعدة ما؛ لتعزيز الرأي والقول، وكذلك لإنهاء النزاع بين النحاة حول المسألة التي وقع فيها جدل خلاف، فالشاهد هو الفيصل في ذلك.

الاستشهاد والاحتجاج والتمثيل:

الاستشهاد: سبق ذكره في بداية المبحث.

---

1. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، ت محمود فجال، دمشق، دار القلم، ط1، صـ76.
2. الأفغاني ، سعيد ، من تاريخ النّحو ، دار الفكر ، بيروت ، ص17 .
3. أحمد، وفاء سعد، أبيات الاستشهاد النحوي في شعر ذي الرمُّة، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان، 2009، صـ26.

الاحتجاج: برهانٌ، أو بيِّنة،أو شاهد،أو دليل قاطِع. فهو ما يُسْتَدَلُّ به[1]، والحجة: ما دلّ به على صحة الدعوى[2]. والاحتجاج: هو الحُجَّة الذي يدافع بِهِ الْخَصْمُ لرأيه، والْوَجْهُ الَّذِي يَكُونُ بِهِ الظَّفَرُ عِنْدَ الْخُصُومَةِ[3]، أما الاستشهاد فيؤتى به لإثبات قاعدة ما، دون خصومة أو نزاع من السامع.

التمثيل: هو من كلام النحاة وصناعتهم، ويؤتى به لتوضيح وتبيان وتفسير القاعدة النحوية، وليس هو من كلام العرب، خلاف الاستشهاد والاحتجاج.

يظهر مما تقدم أنّ هناك تقارباً كبيراً بين الاستشهاد والاحتجاج، ويبدو ثمة ترادف بين الاستشهاد والاحتجاج، مع وجود تقارب بينها وإن كان دقيقا، فالاستشهاد يأتي لإثبات قاعدة نحوية دون تشكيك من السامع أو القارئ وليس في الأمر مغالبة، أما الاحتجاج فيكون بالإتيان بالشاهد بعد محاججة ومغالبة وتشكيك من السامع، فيكون الشاهد حجةً على الخصم لتفنيد أقواله.

ومصادر الشواهد النحوية التي وضعها النحاة في إقامة صرح اللغة العربية، كانت ثلاثة وهي: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرا ونثرا. إلا أنّ النحويين قد مالوا إلى الشعر أكثر من النص القرآني والحديث النبوي الشريف، كشاهد على إقامة القاعدة النحوية، وحجة على ذلك، ولعل المتمعن في كتب النحاة سيجد ذلك جليا، لاسيما كتاب سيبويه الذي يمثل أول حلقة من مجهودات النحو، حتى أصبح الكتاب منهجا سار عليه من جاء بعد سيبويه، فجاءت كتب النحو مليئة بالشعر وشرحه والتعليق عليه، ولفظ الشواهد من ناحية الكمية تغلب على الشعر.

---

1. عبد الحميد، عمر أحمد مختار ، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 2008، ج1، صـ764.
2 النيرباني، عبد البديع ، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، (أصل الكتاب رسالة دكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة حلب 2005 م)، دار الغوثانى، دمشق، ط1، 2006، صـ13.
3. الانصاري، ابن منظور، لسان العرب، دت، بيروت، دار صادق،ط3، ج2، صـ228.

يذكر أبو هلال العسكري أنّ الشواهد تنزع من الشّعر، ولولاه لم يكن على ما يلتبس من ألفاظ القرآن وأخبار الرسول صلّى الله عليه وسلّم شاهد، ويقول: الشعر ديوان العرب، وخزانة حكمتها، ومستنبط آدابها، ومستودع علومها[1]. وبه حُفِظت الأنساب، وعُرِفت المآثر، ومنه تُعلِّمت اللغة[2].

1. العسكري، أبو هلال بن الحسن، كتاب الصناعتين، ت علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، دط، صـ138.
2. الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دت، مكتبة محمد علي، ط1، 1997، صـ212.

المبحث الثاني

دور الشاهد ومكانته في التقعيد النّحويّ

بعد أن زادت المخاوف على اللُّغةِ العربيةِ من ضياعها، وتَغيَّر اللسانُ العربي، وَما طَرَأَ عليه من لحنٍ؛ بِسَبَبِ الفتوحاتِ الإسلاميةِ ودخولِ أقوامٍ غيرِ عربيةٍ إلى الإسلام، وتداخلِ تلك الشعوب مع العرب المسلمين بالمصاهرة والتجارة والحج وغيرِها، بدأت فكرةُ الحفاظ على اللغة تساور مجموعة من المنشغلين بأمرها، وكان من بينهم أبو الأسود الدّؤلي، فبدأ التفكيرُ بإيجاد قواعد تحفظ للعرب لغتَهم من الضياع، فقرروا تقعيد اللغة العربية بأن يكون لها قواعد خاصة تحكمها، مُستَمَدَة تلك القواعد من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة ولغة العرب(الشعر والنثر) من خلال الاستشهاد بتلك النصوص، فكان للشاهد دور كبير في إقامة القاعدة النحوية في إثباتها وإبطالها، وكان للشعر العربي الحظوة الأكبر من هذه الشواهد دون غيره من النص القرآني والحديث الشريف.

وقد فاق الشاهد الشعري عدد الآيات القرآنية المستشهد بها في كتب النحو لاسيما كتاب سيبويه الذي بلغت شواهده الشعرية ما يقرب من ألف وسبعة وخمسين شاهدا شعريا، مقابل أربعمائة آية قرآنية، وسبعة أحاديث نبوية شريفة[1]، حيث اعتمد النحويون الأوائل في إثبات قواعدهم على الشواهد الشعرية وجعلوا لها المرتبة الأولى، ومن بعدها الآيات القرآنية، ولا تكاد تجد الأحاديث النبوية من شواهدهم إلا قليلا. وتبعهم على هذا المسلك النحويون المتأخرون إلى أن جاء ابن خروف النحوي، فأخذ يستشهد بالحديث النبويّ كثيرا، ثم جاء ابن مالك صاحب الألفية فأكثر من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب[2].

---

1. حامد، رائد نمر حمد، الشَّاهد النحوي في شعر ذي الرمة، رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة القدس، 2011، صـ23.
2. شُرَّاب، محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية، ، دت، بيروت، مؤسسة الرسالة للنشر، ط1، 2007، ج1، صـ23.

ومرد ذلك في تغليب الشعر على القرآن والحديث النبوي الشريف بالاستشهاد أمران: الأول: رفض النحاة لبعض القراءات. والأمر الثاني: الاضطراب أمام النصوص القرآنية والتحرج من الاستشهاد بها خشية تأويلها فيخرج بالقرآن عن المراد، وهذا ما سمي بـ" التحرز الديني"[1]. وسيتوقف البحث بعجالةٍ عند أهم مصادر الاستشهاد عند النحاة في تقعيد النّحاة للغة.

أولاً: الاستشهاد بالقرآن الكريم

ليس هناك أدنى شكٍ في أن القران الكريم منزّه عن الخطأ، وقد كانت اللغة التي جاء بها أبلغَ لغةٍ، وهو أفصحُ كتابٍ، لذا كان شاهداً عند النحويين واللغويين يستشهدون به بقراءاته المختلفة، إلا أنّ من النحاة من رفض بعض القراءات، وهم قلة، أما الأكثرية فعندهم كل ما ورد أنه قُرِئَ به، جاز الاستشهاد به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذاً، وقد اسْتُشْهِد بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قياسا معلوما. ويرى ابن جني أن القراءات الشاذة يحتج بها ما كان لها وجه يطمئن إليه في اللغة وأصول النحو وشواهد الشعر، أما ما عدا ذلك من القراءات فقد ردَّها وضعَّف القراءة بها، حيث ضَعَّفَ قراءة ابن كثير في قوله تعالى {وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِن المُشرِكِين قَتلَ أولادِهِم شُركَاؤهم}[2] حيث قرأها: قَتلُ أولادهم شُرَكائهم، ويقول ابن جني: (مع ذلك فهو مأخوذ به)[3].

ويذهب السيوطي إلى أن القراءات حتى لو خالفت القياس يحتج بها وإن كان لا يقاس عليها، كما يُخَطِّئ من يعيب قراءة عاصم وحمزة وابن عامر وينسبونها إلى اللحن، فيقول: (إن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها)[4].

ويذهب صاحب الخزانة إلى ما ذهب إليه السيوطي في موقفه من الاستشهاد بالقراءات القرآنية فيقول: (كَلَامُ الله عز اسْمُهُ أفصح كَلَامٍ وأبلَغُهُ وَيجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذِّهِ)[1].

---

1. عيد، محمد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، دت، القاهرة، عالم الكتب، ط3، 1988، صـ105.
2 سورة الأنعام، آية 137.
3. ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب، دت، مصر، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، دط، 1999، ج1، صـ33.
4. السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ت د. محمود فجال، دمشق، دار القلم، ط1، 1989، صـ69.

ورغم ذلك نجد أن النحاة الأوائل لم يعطوا للآيات القرآنية المرتبة الأولى من حيث الكم بل كان الكم للشعر، وحجتهم في ذلك ،كما ذكرت سابقا، أن هناك من النحاة من لديه موقف من القراءات، والسبب الثاني هو خشية تأويلها إلى غير معناها المراد، وهو ما سمي بفكرة "التحرز الديني".

وربما تضعف هذه الفكرة أمام الاستشهاد بالقرآن الكريم في كتب النحو ككتاب سيبويه، وربما تكون الفكرة غير دقيقة وغير صحيحة؛ لأن هناك من النحويين البصريين والكوفيين من كانوا قُرَّاء كأبي عمرو بن العلاء والكسائي، فلا يعقل أن يكون القارئ غيرَ عارف بالآيات ومؤداها، علاوة على ذلك هنالك نحويون أعربوا القرآن، فأوَّلوا وقَدَّروا، كالفَرَّاء والنَّحَّاس وابن خالويه والزمخشري وأبي حيان.

ويستنتج الباحث مما تقدم أن ما أخر العلماء من الاستشهاد بالقرآن ليس هو قصر في بلاغتهِ وعجزٌ في لغتِه ، وركةٌ في نصوصهِ، بل هو تحرج لا عزوف، وتمهل لا تراجع، فالعلماء تمهلوا كثيرا أمام كتاب الله عزّ وجل. فالنحاة لم تكن مواقفهم سواء من الاستشهاد بالقرآن، فسيبويه يرى القراءة سنةً. وعلماء البصرة عامة كان القرآن وقراءاته مددا لا ينضب لقواعدهم، إلا نفر قليل منهم توقف إزاء أحرف قليلة في القراءات لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة، وجدوها لا تطرد مع قواعدهم، بينما تطرد معها قراءات أخرى آثروها، فبصريو القرن الثالث هم الذين طعنوا في بعض القراءات، وهي أمثلة قليلة لا يصح أن تتخذ منها ظاهرة ولا خاصة عامة، وقد كانوا يصفونها بالشذوذ ويؤولونها ما وجدوا إلى التأويل سبيلا[2].

الأول: لم يستشهد بالحديث، كسيبويه.

---

1. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط4، 1997، ج1، صـ9.
2. ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دت، مصر، دار المعارف، دط، صـ19.

الثاني: من توسط بالاستشهاد ووضع شروطا، ووجهة نظرهم تبدو مقبولة؛ لأن فيها ما يشير إلى الدقة والتحري. ومن هذا الفريق الإمام الشاطبي، يقول: " هم يستشهدون بِكَلَام أجلاف الْعَرَب وسفهائهم الَّذين يَبُولُونَ على أَعْقَابهم وأشعارهم الَّتِي فِيهَا الْفُحْش والخنى ، ويتركون الْأَحَادِيث الصَّحِيحَة؛ لِأَنَّهَا تنقل بِالْمَعْنَى، فجوز الِاحْتِجَاج بالأحاديث الَّتِي اعتُنِيَ بِنَقْل ألفاظها "[1].

الثالث: من تساهل في الاستشهاد بالحديث النبوي، ومثّل هذا الاتجاه ابن خروف، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام. ووجهة نظر هؤلاء العلماء هي أن الأصل رواية الحديث الشريف على ما يسمع، خاصة وأن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه والتحري في نقله، فمن يجيز روايته بالمعنى معترف أنه خلاف الأولى، وبهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروي بلفظه، وهذا الظن كاف في تقرير الأحكام النحوية.[2]

ويظهر مما سبق أن النحاة البصريين الأوائل هم من أسسوا لعدم الاستشهاد النحوي بالحديث الشريف مع بداية تقعيدهم للنحوي العربي، واستعانتهم بالشواهد التي كانت الأساس في التقعيد، لأسبابٍ تم ذكرُها، بسبب الحرصِ الشديدِ والتحرزِ من اللغة الدخيلة التي هي ليس من كلام العرب ، وخوفا من أن تنقل اللّغة على لسان رواة الأحاديث غير العرب الذين لا يوثق بعربيتهم، وقد تداولتها ألسنتهم قبل تدوينها، ورووها بما أدت إليهم عباراتهم. روي عن سُفْيَان الثَّوْريّ قوله: إِن قلت لكم إِنِّي أحدثكُم كَمَا سَمِعت فَلَا تصدقوني إِنَّمَا هُوَ الْمَعْنى[3].

ثالثا: الاستشهاد بالشعر

---

1. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب، ت عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط4، 1997، ج1، ص 12 .
2. ينظر، رائد نمر حمد، الشاهد النحوي في شعر ذي الرمة، رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة القدس، 2011، صـ16.
3. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط4، 1997، ج1، صـ11.

نال الشاهد الشعري مكانة كبيرة عند النحاة الأوائل ولم يكن إعطاؤهم الأولوية للشعر دون النصوص الأخرى في الاستشهاد، دون قيد أو شرط، فقد أوجبوا شرطا زمنياً ومكانيا للشاعر المُحتجِ بشعره، فينحصر زمن شعراء الاستشهاد بين العصر الجاهلي، ونهاية العصر الأموي؛ أي منتصف القرن الثاني الهجري(150هـ) وقد وسُمِّي بعصر الاحتجاج، وقد كان الشاعر ذو الرمة (ت117هـ) موضوع البحث ضمن فترة الاحتجاج. وإذا وُجِدَ بيتٌ لشاعر عباسي، قالوا: إنه للتمثيل وليس للاستشهاد، وبهذا قد حجروا فضيّقوا، وكان أمامهم سعة للاختيار من العصر العباسي[1]، إلا أن حرصهم على سلامة القاعدة المستندة على الشعر جعل النحاة يتشددون إلى هذا الحد. حتى أنهم قسموا الشعراء إلى أربع طبقات: ثلاث منها يستشهد بشعرهم وهم: الجاهليون، والمخضرمون، وشعراء العصر الأموي. والطبقة الرابعة وهم المولّدون أو المحدثون، ولا يستشهد بشعرهم[2]. إلا أن هناك بعض النحاة قد استشهد بشعراء هذه الطبقة، كأبي تمام والمتنبي، وهذا عليه خلاف بين النحويين.

ومثلما كان الزمن شرطا على الشاعر للأخذ بشعره، فلم يغفل النحاة مكان الشاعر، وقد كان حاضرا عند اختيارهم الشاهد الشعري في التقعيد النحوي، فقد حدد النحويون القبائل التي يحتج بأشعار أبنائها، فلم تكن كل القبائل حجة في أشعارها وكلامها، إذ كان هناك استثناء للحضريين ممن سكن المدينة من الشعراء، ولسكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلدهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، وما استثناء تلك القبائل إلا لأنها خالطت غير العرب كالفرس والهنود والسريان، فاختلط اللسان باللسان. ولم يسلم النّحاة من الاختلاف بينهم في الحد الزمني، فمن النحاة من التزم

---

1. شُرَّاب، محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية، ، دت، بيروت، مؤسسة الرسالة للنشر، ط1، 2007، ج1، صـ18.
2. شُرَّاب، محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية، ، دت، بيروت، مؤسسة الرسالة للنشر، ط1، 2007، ج1، صـ18.

بعصر الاحتجاج، ومنهم من تعدى هذه الفترة تساهلا مع بعض الشعراء، ولعل اختلافهم هذا جاء تبعا لاختلاف المكان، ففي الحاضرة وقفت جمهرة أهل اللغة بالاستشهاد عند ابن هرمة[1]، المولود في القرن السابع الهجري، وهو ليس ضمن عصر الاحتجاج، حيث نقل ثعلب عن الأصمعي أنه قال: (ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة) وهو آخر الحجج[2].

ولعل هذا التباين في الحد الزمني للشعراء، يبين حرص النحويين ودقتهم في تثبيت القاعدة النحوية القائمة على الشاهد المأخوذ من شعر العرب، فهم لا يترددون في أخذ الشواهد الشعرية ممن ثبتت فصاحته من الشعراء ولا يتوانون في رد من شُك بلغته؛ لأن النحويين اتخذوا الشعر المصدر الرئيس للشواهد وقدموه على غيره من النصوص، في بناء القواعد النحوية والصرفية واللغوية، وهذا يعود إلى منزلة الشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام، ووفرة ما روي منه، فكانوا يحفظونه ويتناشدونه، وهو مرجع أنسابهم وتاريخهم، وسجل وقائعهم. فالشعر معدن علم العرب، وسفر حكمتها، وديوان أخبارها، ومستودع أيامها، والسّور المضروب على مآثرها[3]. وكانوا يتداولونه حتى في عهد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم. فالشعر حُجَّةٌ فيما أَشْكَلَ من غريب كتاب الله جلّ ثناؤه وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث صحابته والتابعين[4].

كما اشترط النّحاة صفة البداوة في قائل الشاهد. يقول الأصمعي: " عَدى بن زيد وأبو دُؤاد الإيادي لا تُرْوَى أشعارهما؛ لأن ألفاظهما ليست بنجدية "[5] وكانا يقيمان في العراق. وقد جعل

---

1 إبراهيم بن هرمة: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة بن هذيل الكناني القرشي، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، حجازي الموطن، ولد سنة(80هـ) وتوفي سنة (176هـ).

2. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ت الدكتور محمود فجال، دمشق، دار القلم، ط1، 1989، ص 123.

3. بن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، عيون الأخبار، دت، بيروت، دار الكتب العلمية، دط، ج2، ص 200.

4. الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دت، مكتبة محمد علي، ط1، 1997، صـ212.

5. المرزباني، أبو عبيد الله بن محمد، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، دت، دط،ص91.

الجاحظ الصبغة الأعرابية شرطا لفحولة الشاعر وفصاحته والأخذ بشعره شواهد للتقعيد، إذ يقول: "من تمام آلة الشعر أن يكون الشاعر أعرابيا "[1]؛ لأن للأعراب طريقة خاصة في نظم الشعر دون سواهم، فهم يعمدون إلى أحسن وجه بلاغي، وأنقى مفردة فصيحة صافية كصفاء الصحراء، وأجزل معنى ، وأقل كلاما، وأحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره، ومعناه في ظاهر لفظه[2].

ويظهر ممّا تقدم كيف اعتنى النحاة وبذلوا الجهد الكبير في انتقاء الشواهد الشعرية من الشعراء بوضعهم شروطا تضمن سلامة لغة الشاهد الشعري لإقامة القاعدة النحوية، مما يعكس الدور الكبير للشاهد ومكانته واعتماد النحاة عليه في تقعيد اللغة العربية، فكان الشاهد النحوي الشعري أكثر من غيره من الشواهد، فتلك مكانة مميزة للشعر في الحجة والاستشهاد.

---

1. الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب، البيان والتبيين، دت، بيروت، دار ومكتبة هلال، دط، 2004، ج1، ص 96.
2. المصدر السابق ج1، صـ87.

الفصل الثاني

موقف النّحاة من الشاهد النحوي والصّرفيّ في شعر ذي الرّمة

المبحث الأول: الاستشهاد النحوي في شعر ذي الرمة ودوره في التقعيد

المبحث الثاني: موقف النحاة البصريين والكوفيين من شعر ذي الرمة

أولا: موقف نحاة البصرة

ثانيا: موقف نحاة الكوفة

المبحث الثالث: دور شعر ذي الرّمة في تأسيس الخلاف النحويّ

المبحث الأول

الاستشهاد النحوي في شعر ذي الرمة ودوره في التقعيد

إن المتأمل في كتب النحو القديمة يلاحظ أن لشعر ذي الرمة حضوراً واسعاً وكبيراً في هذه الكتب لتثبيت قواعدهم وحججهم اللغوية، وكان لهؤلاء النحويين واللغويين مواقف من الاحتجاج بشعره ، فمنهم من أخذ بذلك ، ومنهم من كان له موقف آخر، فمن الفريق الأول: الفراهيدي، وسيبويه ، والفراء، وابن جني، وابن يعيش، فهؤلاء موقفهم من شعر ذي الرمة أنه يحتج به، ويعدّ حجة للاستشهاد به، وفيما يلي عرض لبعض مواقفهم:

1. الخليل بن أحمد الفراهيدي: زعيم المدرسة البصرية ومن أوائل النحاة ، كان يحتج بشعر ذي الرمة ويستشهد به ويعدّه شاهداً، على قضايا نحوية متنوعة، فمن الشواهد التي استشهد بها، قول ذي الرّمة :

تَرَىْ خَلْقَهَاْ نِصْفَاً قَنَاْةً قَوِيْمَةً وَنِصْفَاً نَقَاْ يَرْتَجُ أَو يَتَمَرْمَرُ[1]

هذا البيت من شواهد الخليل بن أحمد في كتابه الجمل في النحو[2]. وموطن الشاهد فيه: نصب نصفا على الْبَدَل، يقول الخليل : وَمِنْه تَقول رَأَيْت زيدا أَخَاهُ قَائِما، نصبت زيدا ب رَأَيْت ونصبت أَخَاهُ بِالْبَدَلِ وَلَو رفعته على الِابْتِدَاء كَانَ جَائِزا.

2. سيبويه: كان موقف سيبويه من الاستشهاد بشعر ذي الرمة واضحا بكتابه ، حيث ورد الاستشهاد به ثلاثين[3] مرة، منها قوله :

ألا ربّ مَنْ قَلْبِيْ لَهُ اللهُ نَاصِحٌ ومَنْ قَلْبُهُ لِيْ في الظِّبَاءِ السَّوَانِحُ[4]

---

1. الديوان، ج2، ص 623.
2 الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، ت د.فخر الدين قباوة، ط5، 1995، ص 128.
3. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، ت عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1988، ج1، ص 52، 64، 71، 82، 110، 147، 179، ج2، ص 11، 65، 99، 122، 166، 193، ج3،ص 48، 60، 68، 304، 382، 497، 551، 571، ج4، ص 58.
4 الديوان، ج3، ص 1861.

موضع الشاهد: تنكير (من) ووصفها بقوله «ناصح» كما أنّ لفظ الجلالة في البيت منصوب على نزع الخافض، وهو باء القسم[1].

ومنها قوله :

وَتَحْتَ العَوْالِيْ فِيْ القَنْا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَاْ العُيُونُ الجَّآذِرُ[2]

الشاهد فيه: نصب مستظلة على الحال، بعد أن كانت صفة للظباء متأخرة، فلما صارت متقدمة امتنع أن تكون نعتا؛ لأن النعت لا يتقدم على منعوته[3].

ومنها قوله :

سَرَتْ تَخْبِطُ الظَّلْمَاءَ من جانبي قسا وحبّ بها مِنْ خَابِطِ اللَّيْلِ زائرُ[4]

الشاهد فيه: نعت خابط بلفظ زائر النكرة، لأنّ الموصوف إضافته غير محضة، فلم يستفد التعريف[5].

ومنها قوله :

أمِنْ أجْلِ دارٍ طيَّرَ البينُ أهلَها أيادي سَبَاْ بَعْدِيْ وَطَاْلَ احْتِيَاْلُهَاْ [6]

الشاهد فيه: «أيادي سبا» حيث أضاف «أيادي» إلى «سبا» ونونها كما يقال في معد يكرب، وكان حق «الياء» أن تكون مفتوحة، لكنهم سكنوها استخفافا كما سكنت ياء "معد يكرب" والأكثر في هذا التركيب، أن يكون مركبا كالأعداد المركبة، ويعرب حالا [7].

---

1. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، ت عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1988، ج1، ص 271.
2. ديوان ذي الرمة، ج1، ص 478 .
3. ينظر كتاب سيبويه، ج2، ص 123.
4. الديوان، ج3، ص 1683.
5. كتاب سيبويه، ج1، ص 212.
6. الديوان، ج1، ص501.
7. كتاب سيبويه، ج3، ص 304. وجاء الشطر الأول من البيت في كتاب سيبويه: فيا لكِ من دارٍ تحمَّل أهلُها....،

3. الفرّاء: ذهب زعيم المدرسة الكوفية إلى الاستشهاد بشعر ذي الرمة، إذ استشهد بشعره في كتابه معاني القرآن، وممّا جاء في كتابه، قول ذي الرمة :

أو حرةٌ عيطلٌ ثبجاءُ مجفرةٌ دعائم الزور، نعمت زورق البلد[1]

الشاهد فيه: تأنيث "نعم" في البيت وبعده مذكر، ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول: بئسا رجلين، وبئس رجلين، وللقوم: نعم قوما، ونعموا قوما. وكذلك الجمع من المؤنث. وإنما وحدوا الفعل ،وقد جاء نعم وبئس بعد الأسماء؛ لأنهما دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل، مثل قاما وقعدا. فهذا فِي بئس ونعم مطرد كثير. وربما قيل فِي غيرهما مما هُوَ فِي معنى بئس ونعم، وقوله تعالى: (وَحَسُنَ أُولئِكَ رَفِيقاً)[2] إنما وحّد الرفيق وهو صفة لجمع؛ لأن الرفيق والبريد والرسول تذهب به العرب إلى الواحد وإلى الجمع. فلذلك قَالَ وَحَسُنَ أُولئِكَ رَفِيقاً ولا يجوز فِي مثله من الكلام أن تقول: حسن أولئك رَجُلا، ولا قبح أولئك رجلا، إنما يجوز أن توحد صفة الجمع إذا كان اسما مأخوذا من فعل، ولم يكن اسما مصرحا، مثل رَجُل وامرأة[3].

وممّا جاء في كتاب الفراء أيضاً، قول ذي الرمة :

وقفنا فقلنا إيهِ عَن أمّ سالِمٍ وَمَا بال تكليم الديار البلاقع[4]

الشاهد فيه: إيهِ استزادة في الحديث ، وأصلها التنوين جوز الفراء هذا وقال: بلا نون يَجوز كما قالوا رُدّ. والعربُ تَقُولُ: جعل يتأفف من ريح وجدها، معناهُ يقول: أفٍّ أفٍّ[5].

ومنها قوله :

قَلَائِصُ لا تَنْفِكُ إلّا مُناخة عَلَى الخَسْفِ أَوْ تَرْمِيْ بِهَاْ بَلدًا قفرا [6]

---

1. الديوان، ج3، صـ174.
2. سورة النساء، آية 69.
3. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، ت محمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي وأحمد يوسف النجاتي، مصر، الدار المصرية للتأليف، ط1، ج1، صـ268.
4 الديوان، ج2، صـ778.
5. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، ت محمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي وأحمد يوسف النجاتي، مصر، الدار المصرية للتأليف، ط1، ج2، صـ121.
6 الديوان، ج3، صـ1419. وفي الديوان حراجيج مكان(قلائص) وهي الناقة السمينة.

الشاهد فيه: (تنفك) حيث جاءت على معنى التمام وليس الزوال فلم يأتِ الشاعر بفعل ولا جحد ليدل به على ذلك، فإذا كانت عَلَى جهة يَزال فلا بد لها من فعل، وأن يكون معها جحد، فتقول: ما انفككت أذكرك، تريد: ما زلت أذكرك، فإذا كانت عَلَى غير معنى يزال، قلت: قَد انفككت منك، وانفك الشيء من الشيء، فيكون بلا جحد، وبلا فعل فالشاعر لم يدخل إلا (إلا) لأنه ينوي بها التمام وخلاف يزال، لأنك لا تَقُولُ: ما زلت إلا قائمًا[1].

وممّا جاء عند الفراء من الاستشهاد بشعر ذي الرمة قوله:

إذا ابنُ أبى مُوسَى بِلالا أتيتَهُ فقام بفأسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكَ جَازِرُ[2]

الشاهد فيه:(ابن) وإذا رَأَيْت ما قبل الفعل يحسن للفعل والاسم جعلت الرفع والنصب سواء، ولم يغلب واحد على صاحبه[3].

4. ابن جني: ذكر ابن جني في كتابه الخصائص، شواهد لذي الرمة على مسائل نحويّة متنوعة[4].

منها قول الشاعر :

فأَضْحَتْ مَغَانِيْهَا قِفَارَاً رُسُومُهَا كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل [5]

الشاهد فيه: الأصل: كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش، ففصل بين «لم» والفعل، فولي «لم» معمول مجزومها اضطرارا. وسوى: في مذهب سيبويه ظرف مكان لازم النصب، وعلى مذهب غيره يعرب هنا مفعولا مقدما[6].

---

1. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، ت محمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي وأحمد يوسف النجاتي، مصر، الدار المصرية للتأليف، ط1، ج3، صـ281.
2. الديوان، ج2، ص 1042.
3. ينظر معاني القران للفراء، ج1، ص 241.
4. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، دت، مصر، الهيئة المصرية للكتاب، ط4، ج1 ص7، 30، 123، 155، 299، 296، 301، 302، 303، 326. ج3 ص31، 40، 51، 120، 294، 298، 299، 305.
5. الديوان، ج3، ص .1465.
6. ينظر كتاب الخصائص، ج2، ص 412.

ومنها قول الشاعر :

ألا يا أسلمي يا دارَ ميَّ علىٰ البَلَىٰ ولا زالَ مَنْهَلًا بِجَرْعَائِكَ القطرُ [1]

موضع الشاهد: جيء بـ يا ولا منادى معها, قيل: (يا) في هذه الأماكن قد جرّدت من معنى النداء وخلصت تنبيهًا. ونظيرها في الخلع من أحد المعنيين وإفراد الآخر: ألا؛ لها في الكلام معنيان، افتتاح الكلام والتنبيه نحو قول الله سبحانه وتعالى: {أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ[2]}[3].

ومنها قول الشاعر :

وميَّة أحسن الثقلين وجهًا وسالفة وأحسنه قذالًا [4]

موضع الشاهد: (أفرد الضمير مع قدرته على جمعه, وهذا يدلك على قوة اعتقادهم أحوال المواضع, وكيف ما يقع فيها, ألا ترى أن الموضع موضع جمع, وقد تقدَّم في الأول لفظ الجمع فتُرِكَ اللفظ وموجب الموضع إلى الإفراد؛ لأنه يؤلف في هذا المكان. وقال سبحانه: {وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ[5]})[6].

5. ابن يعيش: وممّا ورد من شعر ذي الرّمة عند ابن يعيش قوله :

هِيَ الدارُ إذ ميُّ لِأَهْلِكَ جِيْرَةٌ ليالي لا أمثالهنّ لياليا [7]

الشاهد: نصب أمثالهنّ ب «لا» و «ليالي» على البيان لها، ولو حمل على المعنى وهو الرفع لجاز. ويجوز نصب «ليالي» على التمييز، كما تقول: لا مثلك رجلا. وفيه قبح لأن حكم التمييز أن يكون واحدا يؤدي عن الجميع[8].

---

1. الديوان، ج1، ص 559 .
2. سورة الصافات، آية 151.
3. الخصائص، ج2، ص 280.
4. الديوان، ج3، ص 1521.
5. سورة الأنبياء آية 82.
6 الخصائص، ج2، ص 421.
7. الديوان، ج2، ص 1303
8. شُرَّاب، محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية، ، دت، بيروت، مؤسسة الرسالة للنشر، ط1، 2007، ج3، ص 346 .

ومنها قوله "

عَشِيَّةَ فرّ الحارثيّون بعد ما قضى نحْبَه في ملتقى القوم هوبرِ[1]

موطن الشاهد فيه حذف المضاف مع وجود اللبس، والتقدير: ابن هوبر، وهو يزيد بن هوبر[2].

6. جلال الدين السيوطي:

وممّا ورد عند السيوطي من شعر ذي الرّمة قوله :

وإنسانُ عَيْنِيْ يَحْسِرُ الماءَ تارةً فَيَبْدُوْ وَتَارَاْتٍ يَجِمُّ فَيَغْرَقُ[3]

الشاهد: أنّ جملة «يحسر الماء»، خبر عن قوله: «وإنسان عيني»، وليس فيها ضمير يربطها بالمبتدأ، لما في الجملة المعطوفة بالفاء من ضمير المبتدأ. فإن فاعل «يبدو» ضمير «إنسان»، فإن «الفاء» نزّلت الجملتين منزلة جملة واحدة، فاكتفى بالربط بضمير إحدى الجملتين، فالخبر مجموع الجملتين، كجملتي الشرط والجزاء إذا وقعتا خبرا. نحو «زيد إن تقم يكرمك»[4].

يظهر مما سبق أن للنحاة السابقين مواقف إيجابية بالاستشهاد بشعر ذي الرمة فأخذوا شعره شاهداً، على قضايا نحوية متنوعة، وهناك فريق آخر كان لهم موقف خلاف الأول، منهم الأصمعي، فقد ذكر أنّ شعر ذي الرّمة ليس بحجة بسبب ملازمته الحاضرة، يقول في ذلك : "ولكثرة ملازمته الْحَاضِرَة فسد كَلَامه"[5].

ويرى الباحث أن الأصمعي قد خالف النحويين بموقفهم من شعر ذي الرمة، فقوله لا يعني بالضرورة لزوم الحاضرة حجة بعدم الأخذ بشعر الشاعر، فليس من يلازم الحاضرة يفسد كلامه، ولعل ما يفسد حجة الأصمعي، هو أخذ النحاة الأوائل كالخليل بن أحمد، وسيبويه، والفراء، وابن جني، وابن يعيش بشعر ذي الرمة والاستشهاد والاحتجاج به.

---

1 الديوان، ج2، ص 647 .
2 ينظر شرح المفصل لابن يعيش، ج2، ص 190.
3. الديوان، ج1، ص 460.
4. ينظر: همع الهمع، ج1، ص 374.
5. السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، همع الهوامع في جميع الجوامع، دت، مصر، المكتبة التوفيقية، دط، ج1، ص 437.

الخلاصة: يتضح ممّا تقدم أنّ لشعر ذي الرمة دورا في التقعيد، وأن علماء النّحو أخذوا بشعره شواهد كانت لباب التقعيد، إذْ اعتمد جلّ النحاة على شعرِ ذي الرُّمَّة في إقامة القاعدة النحوية، فسيبويه البصريّ يذكر في كتابه شواهد له . كما ذكرنا . ثلاثة وثلاثين شاهدا، وفي معاني القرآن للفرَّاء الكوفي أربعةَ عَشَرَ شاهداً، وفي الخصائص لابن جني ثلاثون شاهدا ، وفي المغني أربعة شواهد، فلم يخلُ كتاب نحوي من شعر ذي الرمة، استشهادا وحجة على قاعدة ما. فقد كان لشعره دور في تقعيد النحو العربي. وما ذكره الباحث من شواهد في كتب النحو كان القلة القليلة منه، وإنما ذكرنا نماذج لتدل على حضور شعر ذي الرمة في الكتب النحوية، وسيأتي التفصيل أكثر في الفصلين القادمين.

المبحث الثاني

موقف النحاة البصريين والكوفيين من شعر ذي الرمة

أولا: موقف نحاة البصرة

كان لشعر ذي الرمة عند نحاة البصرة حضور في كتبهم النحوية واللغوية، وقد اخذوا بشعره بوصفها شواهد على قضايا اللغة المتنوعة، وسيقوم الباحث بعرض موجز لمواقف أشهر نحويي البصرة في ذلك.

1. **الخليل بن أحمد الفراهيدي**(100هـ – 170هـ): أخذ الفراهيدي بشعر ذي الرمة وجعله حجة يُستشهد به في اللغة، وأخذ أبياته شواهد نحوية وصرفية ذكرها في كتابه "الجمل في النحو"، وسأعرض بعض المسائل النّحوية التي استشهد بها الخليل من شعر ذي الرّمة ، وهي على النّحو الآتي :

1- **مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه** قال: (لَا يفصل بَين الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَال جَاءَ غُلَام الْيَوْم زيد وَلَكِن تَقول جَاءَ غُلَام زيد الْيَوْم وَجَاء الْيَوْم غُلَام زيد، وَقد جَاءَ فِي الشّعْر مُنْفَصِلا)[1]، ويذكر قول ذي الرمة:

كَأَن أصواتا من إيغالهن بِنَا أَوَاخِر الميسِ أصواتُ الفَرَارِيْجِ [2]

أَرَادَ هنا كَأَن أصوات أَوَاخِر الميس ، إلا أن الشاعر قد فصل بشبه جملة بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر الميس).

---

1. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، ت د. فخري الدين قباوة، ط5، 1995، ص 106 .
2. الديوان، ج2، صـ996.

يظهر من هذه المسألة أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الشعر، ومنع النّحاة ذلك في غير الشعر، كراهية الفصل بين الجار والمجرور، فسيبويه يراه قبيحا حتى في الشعر لكن أجاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

2- وفي مسألة النصب على البدل يستشهد الفراهيدي بشعر ذي الرمة بقوله:

تَرَىْ خَلْقَهَا نِصْفَاً قَناةً قَوِيْمَةً وَنِصْفَاً نقا يرتجُ أَو يَتَمَرْمَرُ [1]

الشاهد فيه: نصب (نصفا) على الْبَدَل، وَمِنْه تَقول: رَأَيْت زيدا أَخَاهُ قَائِما ، نصبت زيدا بـ رَأَيْت ونصبت أَخَاهُ بِالْبَدَلِ ، وَلَو رفعته على الِابْتِدَاء كَانَ جَائِزاً[2].

خلاصة المسألة، هناك من النحاة من ينصبها على البدل، وهناك من يرفعها صفة للنكرة، فيرى الخليل أنها نصبت على البدل وجائز رفعها.

3- مسألة الرفع بالحكاية، استشهد الفراهيدي بقول ذي الرمة:

سَمِعت النَّاسُ ينتجعون بحرا فَقلت لصيدحَ انتجعي بِلَالًا [3]

الشاهد فيه: (الناس) جاءت مرفوعة، ويُرْوَى وجدت النَّاسُ، فرفع النَّاسَ على الْحِكَايَة[4].

خلاصة المسألة، كل شَيْء من القَوْل فِيهِ الْحِكَايَة وجب رفعه، فإذا وقع عَلَيْهَا فِعْلٌ نُصِبَت نَحْو قَوْلك: قلت خيرا، قلت شرا نصبت؛ لِأَنَّهُ وقع فعل، والحروف الَّتِي يحْكى بهَا أَرْبَعَة: (سَمِعت وقرأت وَوجدت وكتبت)، وكل مَا استفهم بِهِ يرفع بالحكاية مَا لم يُؤتَ بِالتَّاءِ فَإِذا جيء بِالتَّاءِ وجب النصب، فَإِنَّ التاء بِمَنْزِلَة تظن وَترى، أما الرّفْع فَمثل قَوْلك: أقلت عبد الله خَارج، فيمَ قلت النَّاس خارجون، بكم قلت الثوبان فَإِذا جَاءَت التَّاء فانصب نَحْو قَوْلك: أَتَقول زيدا عَالما أَتَقول النَّاس خَارِجين[5].

---

1. الديوان، ج2، ص 623.
2. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، ت د. فخري الدين قباوة، ط5، 1995، ص 128 .
3. الديوان، صـ1535.
4. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، ت د. فخري الدين قباوة، ط5، 1995 ص 172.
5. ينظر المصدر السابق، ص 173.

4. مسألة التقاء ألف الاستفهام مع ألف الوصل، يستشهد الفراهيدي، بقول ذي الرمة:

أيا ظَبْيَة الوَعْسَاءِ بَين جَلَاجِلَ وَبَين النقا آأنت أم أمُ سَالم [1]

الشاهد فيه: (آأنت)، إِذا وَقعت ألف الِاسْتِفْهَام مَعَ ألف الْوَصْل التقت ألف الْوَصْل بِأَلف الاستفهام تَقول من ذَلِك: أتخذت زيدا خلا أصطنعت عمرا ، أَلا ترى كَيفَ ذهب ألف الِاسْتِفْهَام بِأَلف الْوَصْل ؛لِأَن ألف الِاسْتِفْهَام أقوى من ألف الْوَصْل، فَإِذا عدوتها إِلَى نَفسك فِي أفعل قلت: أأتخذ وَإِن شِئْت حولتها مداً فَقلت آتخذ اجْتمع هُنَاكَ ثَلَاث ألفات ألف الْوَصْل الَّتِي كَانَت فِي الأَصْل وَألف النَّفس وَألف الِاسْتِفْهَام ، فألف النَّفس التقفت ألف الْوَصْل وَذَلِكَ أَنَّهَا أقوى مِنْهَا؛ لِأَن أصل ألف النَّفس التحريك وأصل ألف الْوَصْل السّكُون فَهِيَ كالشيء الْمَيِّت. أَلا تستمع إِلَى قَوْله تَعَالَى: {أأتخذ من دونه آلِهَة}[2] وقَوْله تَعَالَى: {أطلع الْغَيْب}[3] {أصطفى الْبَنَات على الْبَنِينَ}[4] وَذَلِكَ على ألف وَاحِدَة وَذَهَبت الْأُخْرَى وَهِي ألف الْوَصْل؛ لِأَن هَذِه أقوى من تِلْكَ لحركتها. ثمَّ اعْلَم أَن ألف الِاسْتِفْهَام علامتها أم نَحْو قَول الله عز وَجل: {أأنتم أنزلتموه من المُزن أم نَحن المنزلون}[5] وَرُبمَا اضمروا ألف الِاسْتِفْهَام واستغنوا عَنهُ بعلامتها، فَيَقُولُونَ: زيد أَتَاك أم عَمْرو وَمُحَمّد عنْدك أم زيد[6].

2. **سيبويه (148هـ – 180هـ)**: احتوى كتابه على شعر ذي الرمة في كثير من المسائل النحوية والصرفية، كشواهد احتج بها سيبويه على إقامة القاعدة النحوية، فكان يأخذ بشعر ذي الرمة ويعدّه حجة، وسأعرض لبعض المسائل النّحويّة التي استشهد بها سيبويه من شعر ذي الرّمة :

- **في باب (ما يُحْذَفُ منه الفعل لكثرته في كلامهم)[7]، ومن ذلك قول ذي الرُّمّة:**

دِيَارَ ميّة إذ مَيٌّ تُساعِفنا ولا يَرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ [1]

---

1. الديوان، ج2، صـ767.
2. سورة يس، آية 23.
3. سورة مريم، آية 78.
4. سورة الصافات، آية 153.
5. سورة الواقعة، آية 69.
6. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، ت د. فخري الدين قباوة، ط5، 1995، صـ 250 .
7. سيبويه، ، ج1، ص 280 .

الشاهد فيه: (ديار) حيث جاءت بالنصب، وقدّر النحاة لها فعلاً، كأَنه قال: أَذْكُرُ ديارَ مَيّة. ولكنّه لا يذكر الفعل "أذكر" لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إيّاه، ولَما كان فيه من ذكر الدَّيار قبل ذلك، ولم يَذكر: ولا أتوهَّمُ زعماتِك لكثرة استعمالهم إيَّاه، ولاستدلاله مما يَرَى من حاله أنَّه يَنْهاه عن زَعْمه. ومن ذلك قول العرب: " كِلَيْهما وتمراً "، فذا مَثَلٌ قد كَثُرَ فى كلامهم واستعمل، وتُرك ذكرُ الفعل لِما كان قبل ذلك من الكلام، كأَنّه قال: أَعْطِني كِلَيْهما وتَمْراً [2].

- **" ما ينتصب على التعظيم والمدح"، قول ذي الرّمة:**

لقد حملتْ قيسُ بن عَيلانَ حربَها على مستقلّ للنَّوائبِ والحربِ [3]

أخاها إذا كانتْ عِضاضاً سما لَها على كلِّ حالٍ من ذَلول ومن صعبِ

الشاهد فيه: (أخاها) جاء نصبا على الْمَدْح ، وَلَوْلَا ذَلِك لخفضه على الْبَدَل من مُسْتَقل، يقول سيبويه: (زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدثَ الناسَ ولا مَن تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناء وتعظيماً، ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكرُ أهلَ ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهارُه) [4]. وَإِنَّمَا ينصب الْمَدْح والذم والترحم والاختصاص على إِضْمَار أَعنِي[5].

- **في باب (ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله)، يستشهد سيبويه بقول ذي الرمة:**

وتَحْتَ العّوالِي في القَنَا مستظِلةً ظِباءٌ أعارتُها العيونَ الجآذرُ [6]

الشاهد فيه: مستظلةً، جاءت منصوبة على الحال يقول سيبويه: (وذلك قولك هذا قائما رجل، وفيها قائما رجلٌ. لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقُبح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع

---

1. الديوان، ج1، صـ23.
2. سيبويه، الكتاب، ج1، صـ 280.
3. الديوان، ج3، صـ 1847.
4. سيبويه، الكتاب، ج2، صـ 65.
5. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، ت د. فخري الدين قباوة، ط5، 1995، صـ90.
6. الديوان، ج1، صـ478.

الاسم، كما قبح مررت بقائم وأتاني قائم، جعلت القائم حالا وكان المبني على الكلام الأول ما بعده. وحُمل هذا النصب على جواز فيها رجلٌ قائما، وصار حين أخر وجه الكلام، فرارا من القبح)[1].

حُمل هذا النصب على جواز فيها رجلٌ قائما، وصار حين أخر وجه الكلام، فرارا من القبح، يقول سيبويه: " وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام. واعلم أنه لا يقال قائما فيها رجلٌ. فإن قال قائل: أجعله بمنزلة راكبا مر زيدٌ، وراكبا مر الرجلُ، قيل له: فإنه مثله في القياس، لأن فيها بمنزلة مر، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأن فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل. فأجرِه كما أجرته العرب واستحسنتْ. ومن ثم صار مررت قائما برجل لا يجوز، لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء. ولو حسن هذا لحسن قائما هذا رجل. فإن قال: أقول مررت بقائما رجل، فهذا أخبث، من قبل أنه لا يُفصل بين الجار والمجرور، ومن ثم أُسقط رُبّ قائما رجلٍ. فهذا كلام قبيح ضعيف؛ فاعرفْ قبحه، فإن إعرابه يسير. ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة فيها قائما رجل، ولكن معرفة قبحه أمثل من إعرابه. وأما بك مأخوذٌ زيد فإنه لا يكون إلا رفعا، من قبل أن بك لا تكون مستقرا لرجل. ويدلك على ذلك أنه لا يستغنى عليه السكوت. ولو نصبت هذا لنصبت اليوم منطلقٌ زيدٌ، واليومَ قائمٌ زيد. وإنما ارتفع هذا لأنه بمنزلة مأخوذ زيد. وتأخير الخبر على الابتداء أقوى، لأنه عاملٌ فيه. ومثل ذلك: عليك نازلٌ زيد؛ لأنك لو قلت: عليك زيد، وأنت تريد النزول، لم يكن كلاماً "[2].

- **في باب رفع الظرف على الفاعلية، يذكر سيبويه قول ذي الرمة:**

---

1. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الكتاب، ت عبد السلام محمد هارون، مصر، مكتبة الخانجي، ط3، 1988، ج2، صـ122.
2. المصدر السابق، ج2، صـ123.

وغبراَءُ يَحْمِيْ دُوْنَهَاْ ما وراءَها ولا يَحْتطِبْها الدهرَ إلا مخاطرُ [1]

الشاهد فيه: دونها.

جاءت مرفوعة وجعلها الشاعر فاعلا لـ (يحمي) و (غبراء) مجرور بتقدير (رب) كأنه قال: رب أرض غبراء. يريد أنها مجدبة لا شيء فيها، ولا يرى فيها خضرا، و (دونها) هو المكان الذي هو أولها، يحمي: يمنع من السلوك إلى آخرها وقطعها بالسير؛ لشدته وصعوبة السير فيها، ولا يركبها إلا من خاطر بنفسه[2]. وجواب (رب) في بيت آخر.

يستشهد سيبويه في هذا البيت على كيفية جواز رفع الظرف على الفاعلية، فيأتي موقفه موافقا لما جاء في البيت الشعري لذي الرمة.

- **في باب نصب المنادى إذ بدا من قبيل الشبيه بالمضاف، يذكر سيبويه في النداء قول ذي الرمة:**

أداراً بِحُزْوَى هِجْتِ للعَيْنِ عَبْرَةً فماءُ الهوَى يَرْفَضُّ أو يترقْرَقُ [3]

الشاهد فيه: دارا، نصب (دارا) ؛ لأنها منادى منكور[4].

3. **المبرد (210 – 286هـ):** المبرد من النحويين البصريين الذين أخذوا بشعر ذي الرمة واستشهدوا به، وسأذكر بعض المسائل النّحويّة والصّرفيّة التي استشهد بها المبرد : منها قول ذي الرمة:

أيا ظبيةَ الوَعْساءِ بيْنَ جُلاجِلٍ وبيْنَ النَّقا آأَنتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ

الشاهد فيه: آأنت.

---

1. الديوان، ج2، صـ1025.
2. السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات سيبويه، ت د. محمد علي الريح هاشم، مصر، دط، دار الفكر للطباعة، 1974، ج1، ص 115.
3. الديوان، ج1، صـ456.
4. السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج1، ص331.

* يذكر المبرد هذا الشاهد في كتابه المقتضب في باب الهمزة قال[1]: (وإِنَّما نذْكر هُنَا من الْهمزَة مَا يدْخل فِي التصريف، اعْلَم أَنَّ الْهمزَة الَّتِي للاستفهام إِذا دخلت على أَلف وصل سَقَطت أَلف الْوَصْل ؛ لأَنَّه لَا أَصلَ لَهَا وإِنَّما أُتي بهَا لسكون مَا بعْدهَا فإِذا كَانَ قبلهَا كَلَام وصل بِهِ إِلى الْحَرْف السَّاكِن سَقَطت الأَلف، إِلاَّ الأَلف الَّتِي مَعَ اللَّام فإِنَّك تبدل مِنْهَا مدّة مَعَ أَلف الِاسْتِفْهَام؛ لأَنَّها مَفْتُوحَة فأَرادوا أَلاَّ يلتبس الِاسْتِفْهَام بالْخبر وَذَلِكَ قَوْلك – إِذا استفهمت – آبْنُ زيد أَنت {آتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَم زَاغَتْ عَنْهُمُ الأَبْصَارُ}[2]).

- **في(بَاب إِضَافَة الْعدَد وَاخْتِلَاف النَّحْوِيين فِيهِ) يذكر المبرد، قول ذي الرمة:**

أَمَنْزِلتي ميِّ سَلاَمٌ عَلَيكُما هَلِ الأَزْمُنُ اللائي مَضَيْنَ رواجــعُ [3]

وَهَلْ يُرْجِعُ التسليمَ أَو يَدفعُ البُكا ثلاثُ الأثافي والرسـومُ البَـلاقِعِ

الشاهد فيه: ثلاث، حيث أضيف العدد إلى الأثافي.

قال المبرد: (اعْلَم أَن قوما يَقُولُونَ أخذت الثَّلَاثَة الدَّرَاهِم يَا فَتى وَأخذت الْخَمْسَة عشر الدِّرْهَم، وَبَعْضهمْ يَقُول أخذت الْخَمْسَة الْعشْر الدِّرْهَم، وَأخذت الْعشْرين الدِّرْهَم الَّتِي تعرف، وَهَذَا كُله خطأ فَاحش وَعلة من يَقُول هَذَا الاعتلال بالرواية لَا أَنه يُصيب لَهُ فِي قِيَاس الْعَرَبيَّة نظيرا، وَمِمَّا يبطل هَذَا القَوْل أَن الرِّوَايَة عَن الْعَرَب الفصحاء خِلَافه فرواية بِرِوَايَة وَالْقِيَاس حَاكم بعد أَنه لَا يُضَاف مَا فِيهِ الْأَلف وَاللَّام من غير الْأَسْمَاء المشتقة من الْأَفْعَال لَا يجوز أَن تَقول جَاءَنِي الْغُلَام زيد لِأَن الْغُلَام معرف بِالْإِضَافَة وَكَذَلِكَ لَا تَقول هَذَا الدَّار عبد الله وَلَا أخذت الثَّوْب زيد وَقد اجْمع النحويون على أَن هَذَا لَا يجوز وإجماعهم حجَّة على من خَالفه مِنْهُم فعلى هَذَا تَقول: هَذِه ثَلَاثَة أَثْوَاب كَمَا تَقول هَذَا صَاحب ثوبٍ، فَإِن أردْت التَّعْرِيف قلت هَذِه ثَلَاثَة الأثواب كَمَا تَقول هَذَا صَاحب الأثواب،

---

1. المبرد،أبو العباس، المقتضب، ت محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، دط، ج1، صـ163.
2. سورة ص، آية 63.
3. الديوان، ج2، صـ1190.

لِأَن الْمُضَاف إِنَّمَا يعرفهُ مَا يُضَاف إِلَيْهِ فيستحيل هَذِه الثَّلَاثَة الأثواب كَمَا يَسْتَحِيل هَذَا الصاحب الأثواب، وَهَذَا محَال فِي كل وَجه أَلا ترى أَن ذَا الرمة لما أَرَادَ التَّعْرِيف)[1].

- **وفي (باب ما يحكى من الأسماء وما يعرب) ، يذكر المبرد قول ذي الرمة:**

سمِعتُ الناسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً فقلتُ لصَيْدَحَ انْتَجِعي بلالاَ

الشاهد فيه: الناس، حيث رفعت بالحكاية.

قال المبرد: (فَلم يجز فِي هَذَا إِلَّا الْحِكَايَة، لِأَنَّهُ لَا يدْخل عَامل على عَامل فـ (الناس) رفع بِالِابْتِدَاءِ ، لِأَن التَّأْوِيل سَمِعت من يَقُول النَّاس ينتجعون غيثا فَحكى مَا قَالَ ذَاك فَقَالَ :سَمِعت هَذَا الْكَلَام، وعَلى هَذَا تَقول: قَرَأت الْحَمد لله رب الْعَالمين لَا يجوز إِلَّا ذَلِك لِأَنَّهُ حكى كَيفَ قَرَأَ وكل عَامل ومعمول فِيهِ هَذَا سبيلهما ، وَتقول :قَرَأت على خَاتمه الْحَمد لله وقرأت على فصه زيد منطق. وَتقول: رَأَيْت على فصه الْأسد رابضا لِأَنَّك لم تَرَ هَذَا مَكْتُوبًا إِنَّمَا رَأَيْت صُورَة فأعملت فِيهَا الْفِعْل كَمَا تَقول رَأَيْت الْأسد يَا فَتى، فَأَما قَوْله عز وَجل: {قَالُوا سَلاما قَالَ سَلام}[2]، فَإِن الْمُفَسّرين يَقُولُونَ فِي هَذَا قَوْلَيْنِ أَعنِي الْمَنْصُوب، أما الْمَرْفُوع فَلَا اخْتِلَاف فِي أَن مَعْنَاهُ وَالله أعلم قولي سَلام وأمري سَلام كَمَا قَالَ {طَاعَة وَقَول مَعْرُوف}[3] وقوله تعالى: {وَقَالُوا مَجْنُون وازدجر}[4] على الْحِكَايَة، وَأما الْمَنْصُوب فبإضمار فعل كَأَنَّهُمْ قَالُوا سلمنَا سَلاما. وَقَالَ بَعضهم لم يكن هَذَا هُوَ اللَّفْظ وَلكنه معنى مَا قَالُوا فَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَة قلت حَقًّا. وَاعْلَم أَن هَذِه الْحِكَايَة لَا يجوز أَن تثنى وَتجمع لَا تُضَاف، لِأَنَّهُ تَزُول مَعَانِيهَا باخْتلَاف ألفاظها)[5].

- **وفي (بَاب مَا تعْمل فِيهِ لَا وَلَيْسَ باسم مَعهَا) يذكر المبرد، قول ذي الرمة:**

---

1. المبرد،أبو العباس، المقتضب، ت محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، دط، ج2، ص 176.
2. سورة الحجر، آية 52.
3. سورة محمد، آية 21.
4. سورة القمر، آية 9.
5. المبرد،أبو العباس، المقتضب، ت محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، دط ، ج4، صـ10.

هِيَ الدارُ إِذْ مَيٌّ لأَهْلِكَ جِيرَةٌ لَيالَي لَا أَمثَالَهن لياليا [1]

الشاهد فيه: أمثالهن.

فأمثالهن نصبت بـ لَا وَلَيْسَ مَعهَا بِمَنْزِلَة اسْم وَاحِد، وَمِمَّا لَا يكون مَعهَا اسْما وَاحِدًا مَا وصل بِغَيْرِهِ نَحْو قَوْلك لَا خيرا من زيد لَك وَلَا آمُر بِالْمَعْرُوفِ لَك تثبت التَّنْوِين لِأَنَّهُ لَيْسَ مُنْتَهى الِاسْم لِأَن مَا بعده من تَمَامه فَصَارَ بِمَنْزِلَة حرف من حُرُوف الِاسْم. وَلَو قلت لَا خير عِنْد زيد وَلَا آمُر عِنْده لم يكن إِلَّا بِحَذْف التَّنْوِين لِأَنَّك لم تصله بِمَا يكمله اسْما وَلكنه اسْم تَامّ فَجَعَلته مَعَ لَا اسْما وَاحِدًا، وَتقول لَا آمُر يَوْم الْجُمُعَة لَك إِذا نفيت جَمِيع الآمرين وَزَعَمت أَنهم لَيْسُوا لَهُ يَوْم الْجُمُعَة، فَإِن أردْت أَن تَنْفِي آمرا يَوْم الْجُمُعَة قلت لَا آمرا يَوْم الْجُمُعَة لَك، جعلت يَوْم الْجُمُعَة من تَمام الِاسْم فَصَارَ بِمَنْزِلَة قَوْلك لَا آمرا مَعْرُوفا لَك فَهَذَا يبين مَا يرد من مثل هَذَا[2].

4. **أبو إسحاق الزَّجَّاج** (241 – 311 هـ): استشهد الزجاج بشعر ذي الرمة وذكر في كتابه "معاني القران وإعرابه" شواهد كثيرة له، يذكر منها قول ذي الرمة:

أَلا يا أسْلَمِي يا دارَ مَيَّ عَلى البِلى ولا زالَ مُنْهلاً بِجَرْعائكِ القَطْرُ

الشاهد فيه: ألا.

فَ (أَلَا) بالتخفيف وليس بالتشديد جاءت لِابْتِدَاءِ الكلام والتنبيه والوقوف عليه؛ لأنها مخففة وليست مشددة، فـ (ألا) ليست مدمجة من أن الناصبة و(لا)، استشهد الزجاج بهذا البيت دليلا لقوله تعالى: (أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ) [3] ، وَمَنْ قرأ بالتخفيف فهو موضع سَجْدَةٍ من القرآن ومن قرأ (آلَّا يَسجُدُوا) بالتشديد، فليس بموضع سَجْدة[4].

---

1. الديوان، ج2، صـ1303.
2. المبرد،أبو العباس، المقتضب، ت محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، دط ، ج4، ص 364.
3. سورة النمل، آية 25.
4. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، ت، عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1988، ج4، صـ115.

قال الزجاج: (وإنما أكثرنا الشاهد في هذا الحرف، لقلة اعتياد العَامَّةِ لدخول " يا " إلَّا في النِداء، لا تكادُ العامةُ تقُول: يَا قَدْ قَدِم زَيْد، ولا يا اذْهَبْ بِسَلام)[1].

5. **محمد ابن السراج** (... – 316هـ): ذكر ابن السراج شواهد من شعر ذي الرمة منها، قوله:

حَتَّىْ ظَهَرَتْ فَمَاْ تُخْفَىْ عَلَىْ أَحَدٍ إلا عَلَىْ أحدٍ لا يَعْرِفُ القَمَرَاْ [2]

الشاهد فيه: أحد.

قال ابن السراج: (فُسِرَ هذا البيت على ضربين، أحدهما: أن يكون "أحد" في معنى واحد كأنه قال: إلا على واحد لا يعرف القمرا, فأحد هذه هي التي تقع في قولك: أحد وعشرون وتكون على قولك "أحد" التي تقع في النفي فتجريه في هذا الموضع على الحكاية لتقديم ذكره إياه, ونظير ذلك أن يقول القائل: أما في الدار أحد, فتقول مجيبًا بلى, وأحدٌ, إنما هو حكاية للفظ ورد عليه, وتقول: ما كان رجل صالح مشبه زيدًا في الدار, إذا جعلت في الدار خبرًا, ومعنى هذا الكلام أن زيدًا صالح فمشبهه مثله. فإن نصبت "مشبهًا" فقد ذممت زيدًا أو أخبرت أن ما كان صالحًا غير تشبيه)[3].

6. **ابن جني: ابن جني** (000 – 392 هـ): ذهب ابن جني مذهب النحويين السابقين في الاستشهاد بشعر ذي الرمة، وكان قريبا جدا من مذهب سيبويه والمدرسة البصرية عامة، ويذكر لذي الرمة قوله:

كأنَّ علَى أَنْيَابِهَاْ كُلُ سَدَفَةٍ صِيَاحَ البوازي من صريفِ اللوائِكِ [4]

الشاهد فيه: "البوازي" جمع تكسير لـ بازي وهو نوع من انواع الطيور.

---

1. ينظر المصدر السابق، ج4، ص .115.
2. الديوان، ج2، صـ1163.
3. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، ت عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، دط، ج1، ص .85.
4. الديوان، ج3، صـ1719. اللوائك: الأنياب لأنه يلوك بها.

وقالوا في تكسيرها "بُزاة" و"بوازٍ، ويقول ابني جني: (حدثنا أبو علي قال: قال أبو سعيد الحسن بن الحسين "بازٌ " وثلاثة "أبواز " فإن كثرت فهي "البيزان" فهذا فلع وثلاثة أفلاع وهي الفلعان. ويدل على أن تركيب هذه الكلمة من "ب ز و " أن الفعل منها عليه تصرف, وهو قولهم " بزا يبزو " إذا غلب وعلا، ومنه البازي، وهو في الأصل اسم الفاعل ثم استُعمِل استعمالُ الأسماءِ كصاحب ووالد، وبُزاة وبواز يؤكد ذلك وعليه بقية الباب من أبزى وبزواء وقوله: فتبازت فتبازختُ لها[1].

ويذكر ابن جني في باب غلبة الفروع على الأصول، في كتابه الخصائص قول ذي الرمة:

ورملٌ كأوراكِ العَذارى قطعته إذا ألبسته المُظْلِمَاتُ الحنادسُ [2]

الشاهد فيه: ورمل كأوراك العذارى.

جعل ذو الرمة هنا الأصل فرعًا والفرع أصلًا. وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء[3].فقلب ذو الرمة هنا العادة والعرف في هذا، فشبه أعجاز النساء بالكثبان، وهذا يفيد المبالغة والاتساع، أي قد ثبت هذا الموضع وهذا المعنى لأعجاز النساء وصار كأنه الأصل فيه حتى شبه به كثبان الأنقاء.

قال ابن جني: (وسبب تمكّن هذه الفروع عندي أنها في حال استعمالها على فرعيتها تأتي مأتى الأصل الحقيقي لا الفرع التشبيهي, وذلك قولهم: أنت الأسد, وكفُّك البحر, فهذا لفظه لفظ الحقيقة, ومعناه: المجاز والاتساع, ألا ترى أنه إنما يريد: أنت كالأسد، وكفُّك مثل البحر)[4].

ثانيا: موقف نحاة الكوفة.

1.ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، دت، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ج1، ص 7 .

2. الديوان، ج2، صـ1131. الحنادس: شديدات السواد.

3. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، دت، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4،ج1، صـ301.

4. المصدر السابق، ج2، صـ179.

كان لشعر ذي الرمة عند نحاة الكوفة حضور في كتبهم النحوية واللغوية، وقد اخذوا بشعره بوصفه شواهد على قضايا اللغة المتنوعة، وسيقوم الباحث بعرض موجز لمواقف أشهر نحويي البصرة في ذلك.

1. **الفراء (144 هـ- 207 هـ):** ورد في كتابه (معاني القرآن) شواهد شعرية على قضايا لغوية ونحوية وصرفية في شعر ذي الرمة، منها قوله:

مقزعٌ أطلسُ الأطمارِ ليسَ لهُ إلا الضراءُ وإلا صيدُهَا نَشِبُ [1]

الشاهد فيه: رفع ماقبل إلا.

رَفَعَ قبل "إلا" على أنه بني كلامه على: ليس له إلا الضراء وإلا صيدها، ثُمَّ ذكر فِي آخر الكلام (نشب) ويبينه أن تجعل موضعه فِي أول الكلام، وإذا كان الَّذِي قبل (إلا) نكرة مع جحد فإنك تتبع ما بعد إلا ما قبلها كقولك: ما عندي أَحد إلا أخوك. فإن قدمت (إلا) نصبت الَّذِي كنت ترفعه فقلت: ما أتاني إلا أخاك أحد. وذلك أن (إلا) كانت مسوقة على ما قبلها فاتبعه، فلما قدمت فمنع أن يتبع شيئًا هُوَ بعدها فاختاروا الاستثناء[2]. فجاء موقف الفراء موافقا للشاهد الشعري لذي الرمة.

2. **ابن الأنباري (271 – 328 هـ):** اعتمد ابن الأنباري على شعر ذي الرمة وأخذه حجة، واستشهد بشعر ذي الرمة في كتابه الأضداد، ويذكر قول ذي الرمة:

تريكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غَيْرَ مُقْرِفَةٍ مَلْسَاءَ لَيْسَ بها خَالٌ ولا نَدَبُ [3]

الشاهد فيه: غير.

جاءت غير منصوبة، وكان حقها الجر على اعتبار أنها صفة لـ وجه، فسُمع ذو الرُّمَّة يُنشِد: غَيْرِ، بالكسر على أَنَّه نعت للوجه، وقياس العرب أَن يكون نعتاً للسُّنَّة)[4].

وفي باب ما يؤنثُ من الإنسان، ولا يُذكَرُ، يذكر ابن الانباري قول ذي الرمة:

فلما تلاحقنا ولا مثل ما بنا من الوجدِ لا تنقض منه الأضالِعُ

---

1. الديوان، ج1، صـ100.
2. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القران، ت أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مصر، الدار المصرية للتأليف والترجة، ط1، ج1، ص 168.
3. الديوان، ج1، صـ29.
4. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن دعامة، الأضداد، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان، المكتبة العصرية، 1987، صـ 399.

الشاهد فيه: الأضالع، جاءت مؤنثة ولم تأتِ على أضلع.

قال ابن الأنباري: (من ذلك العينُ والأذن والضلع، جاء في الحديث الشريف: (خلقت المرأة من ضِلَع عَوْجَاءَ نُزِعَتْ من جنْب آدم صلى الله عليه وسلم)). وقال الفراءُ: (يقال إذا كان القوم يميلون على الرجُلِ أنتم على ضِلَعٌ جائرةٌ، وربما جمعوا الأضلع، فقالوا: الأضالِع)[1].

الخلاصة: يظهر ممّا تقدّم (مما جاء في كتب النحاة من شعر ذي الرمة)، أن شعره كان حجة يحتج ويستشهد به كلا النحويين، البصريين والكوفيين، نحويا وصرفيا ، فلم تخلُ كتبهم من شعر ذي الرمة، ويستنتج الباحث أن موقف النحاة كان هو الأخذ بشعره والاستشهاد به في تقعيد النحو، إلا أنّ ذلك لا يعني أنّ النحاة لم يختلفوا حول ذي الرمة بالأخذ أو عدمه ، وكان الاختلاف حاضرا في بعض المسائل والقضايا النحوية، فالبصريون في مواضع كانوا يأخذون، وفي أخرى يردون شعره، وكذلك الأمر مع الكوفيين، وكان الفريقان كثيرا ما يختلفان، فأحيانا يأخذ البصريون شاهدا لذي الرمة لقضية نحوية، يرده الكوفيون ولا يأخذون به، وبهذا كان لذي الرمة دور في تأسيس الخلاف النحوي بين المدرستين، وسيأتي الحديث عن هذا الخلاف في المبحث القادم.

المبحث الثالث

دور شعر ذي الرّمة في تأسيس الخلاف النحويّ

الاختلاف بين المدرستين (البصرية والكوفية)

---

1. الأنباري، أبو بكر، المذكر والمؤنث، ت محمد عبد الخالق عضيمة، مصر، وزارة الاوقاف المصرية، 1981، ج1، ص 348.

الاختلاف بين النحويين في الاستشهاد على قضايا النحو كان سببا في وجود المدرسة البصرية، والكوفية، ولم يكن الاختلاف بين نحويي المدرستين بعيداً حول بعض المسائل النحوية، وإن كانت المدرسة البصرية قد سبقت الكوفية بعشرات السنين ولها الأولية والأفضلية في القدم، إلا أن الخلاف كان جلياً بين نحاة المدرستين، ولعل أكبر كتاب أُلف في هذا الموضوع، هو كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، وفيما بعد كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي. ومن المسائل التي اختلفت المدرستان حولها هي مسألة أيهما هو الأصل: المصدر أم الفعل؟ أو بعبارة أخرى: أيهما اشتُق من صاحبه؟ ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو "ضرب ضربًا، وقام قيامًا" وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه[1].

ولم يقتصر الخلاف على المسائل فحسب، بل تعدى الأمر إلى الخلاف حول الشواهد الشعرية، فالكوفيون توسعوا في السماع والقياس أكثر من البصريين، إضافة إلى القراءات القرآنية التي لم يأخذ بها بعض النحاة، وبعضهم الآخر أخذ بشاذها، فتوسعت هوة الخلاف النحوي بين المدرستين. وعلى الرغم من هذا الخلاف، إلا أنه ينبغي أن يستقر في ذهن القارئ أن المدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو، فقد بنت نحوها على ما أحكمته البصرة من تلك الأركان، التي ظلت إلى اليوم راسخة في النحو العربي، غير أنها مع اعتمادها لتلك الأركان استطاعت أن تشق لنفسها مذهبا نحويا جديدا، له طوابعه وله أسسه ومبادئه[2].

اختلف نحاة المدرستين في الشواهد الشعرية التي أخذوها من الشعراء الذين يحتج بهم، ومن بينهم الشاعر ذو الرمة (117هـ)، موضوع هذا البحث، فذو الرمة كان ضمن فترة الاحتجاج، إلا أن بعض النحاة من المدرستين قد ردّوا بعضاً من أشعاره ولم يأخذوا بها، فكان الأصمعي وأبو عمرو بن العلاء يخطِّئان ذا الرمة فيما قال:

---

1. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، دت، المكتبة العصرية، ط1، 2003، ج1، صـ190.
2. ينظر، ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دت، القاهرة، دار المعارف، صـ158.

حَرَاجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلا مُنَاخَةً على الخسف أو نرمي بها بلدًا قَفْرَا [1]

لأنه أدخل حرف الاستثناء (إلا) على خبر تنفك[2]، كما أخذوا منه أكثر مما ردُّوا، وهذا يعني أن ذا الرمة كان محور خصامٍ وخلافٍ بين النحويين، فكان له دور في تأسيس الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، وسيعرض الباحث الشواهد الشعرية لذي الرمة التي اختلف فيها نحويو المدرستين في تعزيز ودعم حجتهم النحوية:

1. قوله : إذا هَمَلَتْ عَيْنِيْ بِهَا قَالَ صاحبي: لِمِثْلِكَ، هذا لوعةٌ وغرامُ [3]

المسألة الخلافية: (هذا).

ذهب الكوفيون إلى أنّ اسم الإشارة يجوز أن ينادى بغير حرف نداء، وقال البصريون: لا يجوز أن يحذف حرف النداء من (هذا) ونحوه، وإنما في العلم والمضاف وأي الموصولة، مثل: أيها، و(لمثلك هذا) في البيت متأول. وقطع الواحدي في (الوجيز) بما ذهب اليه الكوفيون وأنه ينادى بغير حرف مستدلا بقوله تعالى:(ها أنتم هولاء)[4]، قال: معناها يا هؤلاء[5].

2. قوله : أو حرةٌ عيطلٌ ثبجاءُ مجفرةٌ دعائم الزور، نعمت زورق البلد [6]

المسألة الخلافية: (نعمت).

ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن لدخول حرف الجر عليهما في قول العرب: ما زيد بنعم الرجل، وعن فصحاء العرب: نعم السير على نعم العَيرُ، فدخول حرف الجر عليها، وهو

---

1. الديوان، ج3، صـ1419.
2. ابن الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، دت، المكتبة العصرية، ط1، 2003،ج1، ص 127.
3. الديوان، ج3، صـ1592.
4. سورة النساء، آية 109.
5. الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ت د.طارق الجنابي، لبنان، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط1، 1987، ص 57.
6. الديوان، ج1، صـ174.

من خواص الاسم دليل على اسميتها، وفي أدعية الأسماء الحسنى: يا نعم المولى ؛ ويا نعم النصير، وحرف النداء من خواص الأسماء أيضا[1]. أما البصريون فقد ذهبوا إلى إنهما فعلان ماضيان ضعيفان لا يتصرفان؛ لأنه يتصل ضمير المرفوع بهما اتصاله بالمتصرف؛ لأنه قد جاء عن العرب: نعما رجلين، ونعموا رجالا، ولأن تاء التأنيث التي لا تنقلب هاء تتصل بهما في نعمت المرأة هندٌ وبئست الجارية جُملٌ[2]، ويستشهد البصريون بقول ذي الرمة أعلاه.

3. قوله : إذا غيّر النأي المحبّين لم يكد رسيس الهوى من حبّ ميّة يبرح [3]

المسألة الخلافية: (لم يكد)، دخول النفي على الفعل كاد.

قال النحاة: (إنّ النفي إذا دخل على "كاد" تكون في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كالأفعال، وقوله: للإثبات، أي: لإثبات الفعل الذي دخل عليه كاد، في الماضي، وقوله: في المستقبل كالأفعال، أي: إن نفي فهو منفي وإن لم ينف فهو مثبت. والمسألة خلافية، والخلاف نابع من تفاوت الإفهام في إدراك المعاني، فقال قوم إن الإثبات حاصل بعد (كاد ويكاد) المنفيين، أما (كاد) الماضي، فقد استدلوا له بقوله تعالى: (وَما كادُوا يَفْعَلُونَ[4])، وزعموا أن المراد، أنهم فعلوا الذبح، وأما المضارع الصحيح أن النفي نفي، والإثبات إثبات، والمعنى في الآية، أنّ بني إسرائيل ما قاربوا أن يفعلوا للإطناب في السؤالات، هذا التعنت دليل على أنهم كانوا لا يقاربون فعل الذبح فضلا عن نفس الفعل. ونفي المقاربة قد يترتب عليه الفعل، وقد لا يترتب، وأما إثبات الذبح فمأخوذ من خارج النفي، وهو قوله (فذبحوها)، أما البيت، فمعناه أنّ حبها لم يقارب أن يزول فضلا

---

1. الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ت د.طارق الجنابي، العراق، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط1، 1987، ص 116.
2. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، ت د. علي بو ملحم، لبنان، مكتبة الهلال، ط1، 1993، ص 363.
3. الديوان، ج2، صـ1192.
4. سورة البقرة، آية 71.

عن أن يزول، وهو مبالغة في نفي الزوال، فإنك إذا قلت (ما كاد زيد يسافر) فمعناه أبلغ من (ما يسافر زيد))[1].

4. بدت مثلَ قرنِ الشمس في رَونَقِ الضُّحى ... وصورتِها أو أنت في العين أملحُ [2]

الشاهد فيه: أو أنت أملح.

فقد استدل الكوفيون بهذا البيت على أن (أو) بمعنى (بل) فكأنّ الشاعر قال (بدت مثل) ثم رأى أنها أعلى من ذلك، فأضرب عما قال أولا، فقال: بل أنت أملح، والمعنى يطلب ما قال الكوفيّون[3]، والبصريون ذهبوا إلى ماذهب إليه الكوفييون؛ لأنه كثير في الكلام، وقوله تعالى: { وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ}[4]، معناه بل يزيدون، قال ابن جني: (وإن كان مذهبنا نحن في هذا غير هذا؛ فإن هذا طريق مذهوب فيه على هذا الوجه)[5].

5. قوله : حراجيج ما تنفكّ إلا مناخة على الخسف أو يرمى بها بلدا قفرا [6]

المسألة الخلافية في قول ذي الرمة هي: إلا مناخة.

ذُكر البيت شاهدا على أن «إلّا» زائدة عند الأصمعي، وابن جنّي، لأنّ «ما تنفك» بمعنى ما تزال، ولا يقال: «لا يزال زيد إلا قائما»، لأن الاستثناء يحوّل النفي إيجابا، وهي لا تعمل إلا في

---

1. شراب، محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، دت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط1 2007، ج1، ص 243.
2. الديوان، شرح الباهلي، ج3، ص 1857.
3. ينظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ، ج1، ص 251. وينظر، الخزانة، ج11،ص 65 . الإنصاف، ص478.
4. سورة الصافات، آية 147.
5. ابن جني، المحتسب، ج1، صـ100.
6. الديوان، ج3، صـ1419.

النفي، وقال ابن هشام: (هذا غلط من الشاعر، وقيل: إن الرواية «آلا» بالتنوين، أي شخصا. وقيل: تنفك: تامة، بمعنى ما تنفصل عن التعب، فنفيها نفيّ، ومناخة: حال[1].

6. قوله : تُمَشِّي بها الدَّرْمَاءُ تَسْحَبُ قُصْبَهَا كأنْ بطنُ حُبْلَى ذَاتِ أَوْ نَيْنِ مُتْئِمِ [2]

المسألة الخلافية في قول ذي الرمة: (أنْ) المخففة.

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (أنْ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أنها تعمل. وروى البعض بالرفع، وهناك من روى بالجر حيث جعل "أن" زائدة، ومن روى بالنصب أعملها مع التخفيف [3].

7. قوله : أأن ترَسَّمَتْ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً ماءُ الصبابةِ من عينيكِ مسجومُ؟ [4]

المسألة الخلافية في قول ذي الرمة: أأن.

الاستشهاد في هذا البيت قوله "أأن" فقد التقى في هذه الكلمة همزتان: أولاهما همزة الاستفهام والثانية همزة أن المصدرية؛ ولك أن تحقق الهمزتين فتأتي بهما على أصلهما فتقول "أأن" ولك أن تخفف الهمزة الثانية، وقد ذهب البصريون إلى أنك إذا خففت الثانية جئت بها متحركة وجعلتها حرفا بين الهمزة وحرف العلة؛ وقال الكوفيون: همزة بَيْنَ بَيْنَ ساكنة، ويرد عليهم مثل هذا البيت، ووجه الرد إلى أن النون بعد الهمزة الثانية ساكنة؛ فلو كانت الهمزة ساكنة أيضا لالتقى ساكنان على غير الحد الجائز، وذلك مما لا يجوز، وقد روي أن ورشًا قرأ في قوله تعالى: {أَأَنْذَرْتَهُمْ} بقلب الهمزة الثانية ألفًا، وقد أنكر هذه القراءة الزمخشري وزعم أن ذلك لحن وخروج عن كلام العرب من وجهين: أحدهما أنه يلزم على هذه القراءة الجمع بين ساكنين على غير الحد الذي يجوز فيه التقاء الساكنين؛ والثاني أن طريق تخفيف همزة بَيْنَ بَيْنَ هو بالتسهيل لا بالقلب ألفًا؛ لأن القلب ألفًا هو

---

1. شراب، محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، دت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط1 2007، ج1، ص 441. وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري، ج1، ص 127.
2. الديوان، ج3، صـ1912.
3. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ج1، ص 166.
4. الديوان، ج3، صـ1816.

طريق تخفيف الهمزة الساكنة، لكن هذا الكلام فيه إلزام الكوفيين بما لم يلتزموه؛ لأن هذا الذي قاله الزمخشري في رد قراءة ورش هو قواعد البصريين التي أصلوها وجعلوها معيارًا لأنفسهم؛ لأنه لا يجوز الردّ على قوم بمذهب غير مذهبهم؛ ولأن القراءة سنة متبعة؛ فليست خاضعة لما يراه فريق من النحاة، والكوفيون يجيزون التقاء الساكنين في مثل هذا الموضع، ولعلهم يلتزمون تحقيق الهمزتين في مثل هذين البيتين[1].

8. قوله : ألا يا اسلمِي يا دارَ ميَّ على البِلَى ولا زال مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ [2]

الشاهد فيه: (ألا يا اسلمِي).

الاستشهاد بالبيت في قوله "ألا يا اسلمي" فإن الفريقين الكوفيين والبصريين متفقون على أن "يا" حرف نداء، وعلى أن حرف النداء مما يختص بالدخول على الاسم، وقد دخل في هذا البيت حرف النداء في اللفظ على الفعل المتفق على فعليته، ولم يخرجه ذلك عن الفعلية، فوجب أن يكون التقدير دخوله على اسم محذوف، وأصل الكلام: ألا يا دار مية أسلمي دار مي إلخ، وقول الكوفيين "إن هذا خاص بما إذا وقع بعد حرف النداء فعل أمر" غير صحيح فقد دخلت "يا" في اللفظ على أفعال غير فعل الأمر، وعلى الحرف أيضًا، وقد ورد مثل ذلك في أفصح الكلام، فمن دخول "يا" **على فعل الأمر قول الله تعالى: {أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ}**[3] **ومن دخول "يا" على الحرف قوله سبحانه: {يَا** لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا} وقوله: {يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ}[4] وقوله: {يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ}[5] وقوله: {يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ[6]} [7].

9. قوله : وَهَلْ يُرْجِعُ التسليمَ أَو يَدفعُ البُكا ثلاثُ الأثافي والرسومُ البَلاقِعِ [8]

الشاهد فيه:(ثلاث الأثافي). إضافة العدد.

---

1. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ، ج2، صـ599. وينظر الكتاب لسيبويه، ج2، صـ599.
2. الديوان، ج1، صـ599.
3. سورة النمل، آية 25.
4. سورة الأنعام، آية 27.
5. سورة النساء، آية 73.
6. سورة يس، آية 26.
7 ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ج1، ص 83.
8. الديوان، ج2، صـ1274.

قال المبرد: (اعْلَم أَن قوما يَقُولُونَ أخذت الثَّلَاثَة الدَّرَاهِم يَا فَتى، وَأخذت الْخَمْسَة عشر الدِّرْهَم وَبَعْضهمْ يَقُول: أخذت الْخَمْسَة الْعشْر الدِّرْهَم، وَأخذت الْعشْرين الدِّرْهَم الَّتِي تعرف، وَهَذَا كُله خطأ فَاحش وَعلة من يَقُول هَذَا الاعتلال بالرواية لَا أَنه يُصيب لَهُ فِي قِيَاس الْعَرَبيَّة نظيرا وَمِمَّا يبطل هَذَا القَوْل، أَن الرِّوَايَة عَن الْعَرَب الفصحاء خِلَافه فرواية بِرِوَايَة وَالْقِيَاس حَاكم بعد أَنه لَا يُضَاف مَا فِيهِ الْألف وَاللَّام من غير الْأَسْمَاء المشتقة من الْأَفْعَال لَا يجوز أَن تَقول جَاءَنِي الْغُلَام زيد لِأَن الْغُلَام معرف بِالْإِضَافَة وَكَذَلِكَ لَا تَقول هَذَا الدَّار عبد الله وَلَا أخذت الثَّوْب زيد وَقد، اجْتمع النحويون على أَن هَذَا لَا يجوز وإجماعهم حجَّة على من خَالفه مِنْهُم فعلى هَذَا تَقول هَذِه ثَلَاثَة أَثوَاب كَمَا تَقول هَذَا صَاحب ثوبٍ فَإِن أردْت التَّعْرِيف قلت: هَذِه ثَلَاثَة الأثواب كَمَا تَقول هَذَا صَاحب الأثواب لِأَن الْمُضَاف إِنَّمَا يعرفهُ مَا يُضَاف إِلَيْهِ فيستحيل هَذِه الثَّلَاثَة الأثواب كَمَا يَسْتَحِيل هَذَا الصاحب الأثواب وَهَذَا محَال فِي كل وَجه)[1].

يتفق المبرد مع شاهد ذي الرمة بما جاء في إضافة العدد إلى الأثافي.

10. قوله : لَئِنْ كَانْتَ الدُنْيَا عَلَيَّ كما أرى تَبَارِيْحَ مِن مَيَّ فللمَوتِ أروحُ [2]

الشاهد فيه:(فللموت)، زيادة لام القسم قبل أداة الشرط.

يروي النحاة البيت شاهدا على زيادة لام القسم قبل أداة الشرط (إن) والجواب (فللموت أروح) يكون للشرط، لأنه جاء مقرونا بالفاء والمذهب السائد أنه إذا اجتمع قسم وشرط، يكون الجواب للسابق، وأقرب ما قيل: مذهب ابن مالك، بجواز الاستغناء بجواب الشرط مع تأخره وتبقى اللام للقسم[3].

الخلاصة: يظهر مما تقدم من عرض للشواهد الشعرية لذي الرمة والتي استشهد بها النحاة أن ذا الرمة كان شعره حجةً دون أدنى شكٍ، وكان له دور كبير وأساسي في التقعيد النحوي، فشعره ساهم بشكل أو بآخر في تأسيس الخلاف النحوي بين المدرستين، فتارةً كان نحاة البصرة يأخذون بشعره

---

1. المبرد، أبو العباس، المقتضب، ت محمد عبد الخالق عظيمة، لبنان، عالم الكتب، دط، ج2، ص175.
2. الديوان، ج2، صـ1212.
3. شراب، محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، دت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط1 2007، ج1، ص 256.

في مسألة ما، ويخالفهم نحاة الكوفة ولا يأخذون بشعره في ذات المسألة، وتارة أخرى يُلاحَظ العكس، فالكوفيون يأخذون في مسألةٍ والبصريون يردونها، فيحدث النزاع والخلاف النحوي بين العلماء، والجميع يبقى ثابتا على موقفه دون تغيير فلا يبرح أحدهم حتى يجد مخرجا لما ذهب إليه بمسألته النحوية التي خالفت الآخرين. وذو الرمة كان واحدا من الشعراء الذين كان لهم الحضور الفعلي في هذا الخلاف.

الفصل الثالث

المسائل النّحويَّة والصَّرفيَّة التي ظهر فيها موقف النُّحاة من الاستشهاد بشعر ذي الرمة

المبحث الأول: التراكيب النَّحويَّة

أ- المرفوعات

ب- المنصوبات

ت- المجرورات

المبحث الثاني: المسائل الصرفية

المبحث الأول

التراكيب النَّحويَّة

أ- المرفوعات:

يتناول هذا المبحث نماذج من الأسماء المرفوعة التي ظهر فيها موقف النحاة من الاستشهاد بشعر ذي الرمة ، وتشمل المسائل الآتية :

1- تقديم الفاعل.

2- بناء الفعل على الاسم.

3- النعت.

4- عطف النسق.

5- المدح والذم.

6- نعم وبئس بين التأنيث والتذكير.

7- الحكاية.

أولاً : تقديم الفاعل وحقه التأخير، ومن الشواهد عليه قول ذي الرمة:

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللهُ مَاْ هَيَّجَتْ لَنَا أَهِلَّةُ أناءِ الديارِ وَشَاْمُهَاْ [1]

موضع الشاهد: الله، وقد جاء متأخراً عن الفعل.

أَجَازَ الْفراء وَابْن الْأَنْبَارِي تَأْخِير الْفَاعِل إِن حصر الْمَفْعُول ومَنَعا تَقْدِيمه إِن حُصِرَ الفاعل؛ لِأَنه إِذا تَأَخّر فِي اللَّفْظ كَانَ فِي نِيَّة التَّقْدِيم ، فَحصل للمحصور فِيهِ تَأْخِير من وَجه وَهُوَ النِّيَّة بِخِلَاف مَا إِذا كَانَ هُوَ المحصور وَقُدم فَإِنَّهُ يكون فِي رتبته فَلم يحصل للمحصور فِيهِ تَأْخِير بِوَجْه . وَأما التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير فلاتصال الْفَاعِل بضمير الْمَفْعُول أَو عَكسه، وَأَجَازَ الْكسَائي تَقْدِيم المحصور بإلا فَاعِلا كَانَ أَو مَفْعُولا لأمن اللّبْس فِيهِ بِخِلَاف إِنَّمَا[2].

وقال السيوطي[3]: (يجب تَأْخِير المحصور فَاعِلا كَانَ أَو مَفْعُولا ظَاهرا أَو ضميرا محصورا بإنما إِجْمَاعًا خوف الإلباس وَكَذَا بإلا على الْأَصَح إِجْرَاء لَهَا مجْرى إِنَّمَا نَحْو: إِنَّمَا ضرب عمرا زيد أَي

---

1. الديوان، ج2،صـ999.
2. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية، ج1، ص 582 .
3. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية، ج1، ص 581.

لَا ضَارب لَهُ غَيره ، وَقد يكون لزيد مَضْرُوب آخر وَإِنَّمَا ضرب زيد عمرا أَي لَا مَضْرُوب لَهُ غَيره وَقد يكون لعَمْرو ضَارب آخر وَكَذَا إِنَّمَا ضرب زيدا أَنا، وَإِنَّمَا ضربت زيدا أَو إياك وَمَا ضرب عمرا إِلَّا زيد، وَمَا ضرب زيد إِلَّا عمرا ، وَمَا ضرب زيد إِلَّا أَنا ، وَمَا ضربت إِلَّا زيدا أَو إِلَّا إياك . وَأَجَازَ الْكسَائي تَقْدِيم المحصور بإلا فَاعِلا كَانَ أَو مَفْعُولا لأمن اللّبْس فِيهِ بِخِلَاف إِنَّمَا).

خلاصة المسألة: اختلف النحاة حول موافقة ما جاء في بيت ذي الرمة، فمنهم من ذهب مع قول ذي الرمة، ومنهم من خالف، فالكسائي ذهب إلى إجازة تقديم المحصور بإلا فاعلا كان أو مفعولاً؛ لأمن اللبس، والفراء وابن الأنباري ذهبا إلى منع تقديمه، أما السيوطي فيرى أنه يجب تأخير المحصور، فاعلاً كان أو مفعولاً، ظاهراً أو ضميراً.

ثانياً : بناء الفعل على الاسم ، ومن الشواهد عليه قول ذي الرمة:

إِذا ابْنُ أبي مُوسَى بِلالاً بَلَغْتِهِ فَقَامَ بفأسٍ بَيْنَ وَصلَيكِ جازِرُ [1]

موضع الشاهد: ابن.

ويُروَى بالرفع والنصب، قال سيبويه[2]: (فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبنى عليه الفعل أنّه في موضع منطلقٍ إذا قلتَ: عبدُ الله منطلقٌ، فهو في موضع هذا الذي بُنى على الأول وارتَفع به، فإنّما قلت عبدُ الله فنسبته له ثمّ بنيتَ عليه الفعلَ ورفعتهَ بالابتداء. ومثلُ ذلك قولُه جلّ ثناؤه: " وأما ثمود فهديناهم "[3] وإنما حَسُنَ أن يُبْنَى الفعلُ على الاسم ، حيث كان مُعْمَلاً فى المُضْمَرِ وشَغَلْتَه به، ولولا ذلك لم يحسن؛ لأنك لم تشغله بشيء. وإن شئت قلت: زيداً ضربتُه، وإنَّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يفَّسره، كأنّك قلتَ: ضربتُ زيداً ضربتُه، إلاّ أنّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره. فالاسمُ ها هنا مبني على هذا

---

1. الديوان، شرح الباهلي، ج2، ص 1042.
2. ينظر الكتاب لسيبويه، ج1، ص 81.
3 سورة فصلت، آية 17

المضمَرِ. ومثلُ ترك إظهار الفعل ها هنا تركُ الإظهار في الموضع الذي تَقَدَّمَ فيه الإضمارُ. وقد قرأ بعضُهم: " وأما ثمود فهديناهم ". وأنشدوا هذا البيتَ على وجهينِ: على النصب والرفع).

(فالنصب عربيٌّ كثيرٌ والرفْعُ أَجودُ، لأنّه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يَقولَ: ضربتُ زيدا وزيداً ضربتُ، ولا يُعمِل الفعلَ في مضمَر، ولا يَتناولَ به هذا المتناوَلَ البعيدَ)[1].

وقال الفراء[2]: (إذا رَأَيْت اسما فِي أوله كلام وفي آخره فعل قد وقع على راجع ذكره جاز فِي الاسم الرفع والنصب. فمن ذلك قوله تعالى: {وَالسَّماءَ بَنَيْناها بِأَيْدٍ}[3] وقوله: {وَالْأَرْضَ فَرَشْناها فَنِعْمَ الْماهِدُونَ}[4] يكون نصبا ورفعا. فمن نصب جعل الواو كأنها ظرف للفعل متصلة بالفعل، ومن رفع جعل الواو للاسم، ورفعه بعائد ذكره.

فلا تكاد العرب تنصب مثل (عدى) فِي معناه ؛ لأن الواو لا يصلح نقلها إلى الفعل ، ألا ترى أنك لا تقول: وتطأ عديا جرب الجمال. فإذا رَأَيْت الواو تحسن فِي الاسم جعلت الرفع وجه الكلام. وَإِذَا رَأَيْت الواو يحسن فِي الفعل جعلت النصب وجه الكلام. وإذا رَأَيْت ما قبل الفعل يحسن للفعل والاسم جعلت الرفع والنصب سواء، ولم يغلب واحد على صاحبه[5]، مثل قول ذي الرمة :

إذا ابن أبى مُوسَى بلالا أتيته ... فقام بفأس بين وصليك جازر

فالرفع والنصب فِي هذا سواء. وأما قول اللَّه عز وجل: {وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ} فوجه الكلام فِيهِ الرفع ؛ لأن (أمَّا) تحسن في الاسم، ولا تكون مع الفعل.

وقال المبرد[6]: (وَلَو رفع هَذَا رَافع على غير الْفِعْل لَكَانَ خطأ، لِأَن هَذِه الْحُرُوف لَا تقع إِلَّا على الْأَفْعَال، وَلَكِن رَفعه يجوز على مَا لَا ينْقض الْمَعْنى ، وَهُوَ أَن يضمر بلغ فَيكون إِذا بُلِغَ ابنُ أبي مُوسَى وَقَوله بَلَغْتِهِ إِظْهَار للْفِعْل وَتَفْسِير للْفَاعِل. وَأعلم أَن الْمَفْعُول إِذا وَقع فِي هَذَا الْموضع وَقد شغل الْفِعْل عَنهُ انتصب بِالْفِعْلِ الْمُضمر ؛لِأَن الَّذِي بعده تَفْسِير لَهُ كَمَا كَانَ فِي الِاسْتِفْهَام فِي قَوْلك

---

1. الكتاب لسيبويه، ج1، ص 81 .
2. معاني القران للفراء، ج1، ص 241.
3. سورة الذاريات الاية 47.
4. الذاريات آية 48.
5. معاني القرآن للفراء، ج1، صـ241.
6. ينظر كتاب المقتضب للمبرد، ج1، ص 77.

أزيدا ضَربته {أَبَشَراً مِنّا وَحداً نَتَّبِعُهُ}[1] وَذَلِكَ قَوْلك إِن زيدا تره تكرمه ،وَمن زيدا يَأْته يُعطهِ ، وَإِن زيدا لَقيته أكرمته ، وَكَذَلِكَ إِذا لِأَنَّهَا لَا تقع إِلَّا على فعل تَقول إِذا زيدا لَقيته فَأَكْرمه).

ويقول ابن يعيش[2]: (اعلم أنّ هذا الضرب يتجاذبُه الابتداءُ والخبر والفعلُ والفاعل، فإذا قلت: "زيدًا ضربتُه"، فإنّه يجوز في "زيد" وما كان مثلَه أبدًا وجهان: الرفعُ والنصبُ. فالرفع بالابتداء، والجملةُ بعده الخبرُ. وجاز رفعُه لاشتغال الفعل عنه بضميره، وهو الهاء في "ضربتُه"، ولولا الهاءُ لم يجز رفعُه لوقوع الفعل عليه. فإن حذفتَ الهاء وأنت تريدها، فقلت: "زيدٌ ضربتُ" جاز عند البصريين على ضُعْفٍ، لأن الهاء، وإن كانت محذوفة، فهي في حكم المنطوق بها).

وذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب بالفعل الظاهر، وإن كان قد اشتغل بضميره، لأنّ ضميره ليس غيرَه، وإذا تعدّى إلى ضميره كان متعدّيًا إليه. وهو قول فاسد، لأنّ ما ذكروه، وإن كان من جهة المعنى صحيحًا، فإنّه فاسدٌ من جهة اللفظ. وكما تجِب مُراعاةُ المعنى كذلك تلزَم مراعاةُ اللفظ[3].

خلاصة المسألة: اختلف موقف النحاة في مسألة رفع ونصب (ابن): فالبصريون يرون النصب عربيا كثيراً والرفع أجود في هذه المسألة، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن (ابن) منصوب بالفعل الظاهر وإن كان قد اشتغل بضميره، وذهب الفراء إلى أن النصب والرفع جائز فيه، ويظهر هنا في هذه المسألة اختلاف النحويين في شاهد ذي الرمة.

ثالثاً ـ مجيء نعت (أي) مفرد، ومن الشواهد عليه قول ذي الرمة:

ألا أيهذا الباخعُ الوجدُ نفسَه أشيءٍ نحَته عن يَدَيْهِ المقادرُ [4]

ألاَ أَيُّهذَا المنْزلُ الدارسُ الَّذِي كأَنَّك لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيَّ عاهِدُ [1]

---

1. سورة القمر الآية 24.
2. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 2001، ج1، ص 401 .
3. ينظر المصدر السابق، ج1، ص 401.
4. الديوان، شرح الباهلي، ج2، ص 1037.

موضع الشاهد: (الباخعُ، والمنزلُ).

مجي نعت "أي" مفرد فيه ألف ولام، (إن كل شَيْء من الْمعرفَة يجوز أَن يكون نعتا لشَيْء فدعوته أَن حذف يَا مِنْهُ غير جَائِز ؛ لِأَنَّهُ لَا يجمع عَلَيْهِ أَن يحذف مِنْهُ الْمَوْصُوف وعلامة النداء وَذَلِكَ أَنه لَا يجوز أَن تَقول: رجل أقبل، وَلَا غُلَام تعال، وَلَا هَذَا هَلُمَّ وَأَنت تُرِيدُ النداء وَذَلِكَ أَنه لَا يجوز أَن تَقول: رجل أقبل ؛ لِأَن هَذِه نعوت ؛أَي تَقول: يَا أَيهَا الرجل ، وَيَا أَيهَا الْغُلَام ، وَيَا أيهذا ؛لِأَن أيا مُبْهَم والمبهمة إِنَّمَا تنْعَت بِمَا كَانَ فِيهِ الْألف وَاللَّام أَو بِمَا كَانَ مُبْهما مثلهَا) [2].

فَهَذَا تَقْدِير يَا أَيهَا إِلَّا أَن يضْطَر الشَاعِر ، فَإِن اضْطر كَانَ لَهُ أَن يحذف مِنْهَا عَلامَة النداء وَأحسن ذَلِك مَا كَانَت فِيهِ هَاء التَّأْنِيث لما يلْزمهَا من التَّغْيِير على أَن جَوَازه فِي الْجَمِيع لَا يكون إِلَّا ضَرُورَة[3].

قال الزمخشري[4]: (المنادى المبهم شيئان : أي واسم الإشارة. فأي يوصف بشيئين بما فيه الألف واللام مقحمة بينهما كلمة التنبيه، وباسم الإشارة، كقولك : يا أيها الرجل، ويا أيهذا، واسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام كقولك: يا هذا الرجل، ويا هؤلاء الرجال، وتقول في غير الصفة: يا هذا زيد وزيداً ، ويا هذان زيد وعمرو وزيداً وعمراً ،وتقول: يا هذا ذا الجمة على البدل). وأنشد سيبويه لـ خزز بن لوذان.

يا صاحَ يا ذا الضامرِ العَنْسِ والرَّحل ذي الأنساعِ والحلسِ

ولعبيد ابن الأبرص:

---

1. الديوان، شرح الباهلي، ج2، ص 1167 .
2. المبرد، أبو العباس، المقتضب، ت محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت عالم الكتب، ج4، ص 258.
3. المصدر السابق، ج4، ص 258 .
4. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، ت د. علي بو ملحم، بيروت، مكتبة الهلال، ط1، 1993، ص 63.

يا ذا المخوفِنَا بمقتلِ شَيْخِهِ حجرٍ تمني صَاْحِبَ الأَحْلَاْمِ

قال ابن يعيش[1]: (المُبْهَم في النداء شيئان: أحدُهما "أي"، والثاني: اسمُ الإشارة. فأمّا أيّ" نحو قولك: "يا أيهَا الرجلُ"، وهي أشَدُّ إبهامًا من أسماء الإشارة، ألا ترى أنّها لا تُثنَّى، ولا تُجْمَع، فتقول: "يا أيها الرجلُ" و"يا أيُّها الرجلان". و"يا أيها الرجالُ". ولذلك لزِمها النعتُ، فـ "يَا" أداةُ النداء، و"أي" المنادَى، و"هَا" تَنْبيهٌ، و"الرجلُ" نعتُه، والأصل فيه أنّهم أرادوا نداءَ الرجل، وهو قريبٌ من المنادِي، وفيه الأَلفُ واللام، فلمّا لم يُمْكِن نداؤُه والحالةُ هذه، كرهوا نَزْعَهما، وتغيير اللفظ عند النداء، إذ الغرضُ إنّما هو نداءُ ذلك الاسم، فجاؤوا بـ "أيُّ" وُصْلةً إلى نداء "الرجل"، وهو على لفظه، وجعلوه الاسمَ المنادَى، وجعلوا "الرجل" نعتَه، ولزِم النعتُ حيث كان هو المقصودَ، وأدخلوا عليه هاءَ التنبيه لازمةً لِتكون دلالةً على خروجها عمّا كانت عليه وعِوَضًا ممّا حُذف منها، والذي حُذف منها الإضافةُ في قولك: "أيُّ الرجلَيْنَ"، و"أيُّ الغلامَيْن"، والصلةُ في نظيرتها، وهي "مَنْ". ألا ترى أنّك إذا ناديتَ "مَنْ"، قلتَ: "يا مَن أبوه قائمٌ"، و"يا مَن في الدار". وتوصَف "أيُّ" في النداء بشيئَيْن: أحدُهما الألف واللام وقد ذُكر، والثاني: اسمُ الإشارة، نحوُ: "يا أيّهذا الرجلُ". فـ "ذَا" صفةٌ لـ "أيّ" كما وُصفتْ بما فيه الألفُ واللامُ. وجاز الوصفُ به لأنه مبهمٌ مثلُه كما تصِف ما فيه الألفُ واللام بما فيه الألف واللام. والنُّكْتة في ذلك أنّ "ذَا" يوصَف بما يوصف به "أيّ" من الجنس، نحوِ "الرجل"، و"الغلام"، فوصفوا به "أيّا" في النداء تأكيدًا لمعنى الإشارة، إذ النداءُ حالُ إشارة، والغرضُ نعتُه. ألا ترى أنّ المقصود بالنداء من قولك: "يا أيّهذا الرجلُ" إنّما هو الرجلُ، و"ذَا" وُصلة "أيِّ") ، ويذكر قول ذي الرمة:

ألا أيُّهذا المَنْزِلُ الدارِسُ الذي كأنّك لم يَعْهَدْ بك الحَيَّ عاهِدُ [2]

خلاصة المسألة: ما توصل إليه النحاة في (أي) اتفاقهم أن "أي" في النداء مبهمة وتحتاج إلى مفسر، ولا تفسر إلا بالمفرد المعرف بالألف واللام بينها حرف تنبيه " الهاء" وتقول: يا أيها الرجل،

---

1. ابن يعيش، يعيش بن علي أبو البقاء، شرح المفصل للزمخشري، ت الدكتور إميل بديع يعقوب، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 2001، ج1، ص 338.
2. الديوان، شرح الباهلي، ج2، ص 1167 .

أو تفسر "أي" باسم الإشارة المبهم ،أيضا، ويفسر بالمفرد المعرف بالألف واللام، فتقول: يا هذا الرجل أو يا أيهذا الرجل، وقد كان موقف النحاة موافقا لشاهد ذي الرمة، حتى أنهم استشهدوا بهذا البيت في هذه المسألة.

رابعاً :عطف النسق، حذف الرابط في الخبر الجملة، ومن الشواهد عليه قول ذي الرمة:

وإنْسانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الماءُ تَارَة فيَبْدُو وتاراتٍ يَجمُّ فيَغْرَقُ [1]

موضع الشاهد: (فيبدو).

وجه الاستشهاد: عطف جملة "يبدو" التي تصلح لأن تكون خبرا للمبتدأ "إنسان"؛ لاشتمالها على ضمير يعود إليه على جملة لا تصلح؛ لخلوها من ذلك الضمير؛ وهي جملة: "يحسر الماء"[2]. كما عطفت الْجُمْلَة الْمَذْكُورَة بِالْوَاو وَأَجَازَهُ ابن هِشَام وَحده نَحْو: زيد قَامَت هِنْد وَأَكْرمهَا وَمنعه الْجُمْهُور، لِأَنَّهَا إِنَّمَا تكون للْجمع فِي الْمُفْرَدَات لَا فِي الْجمل بِدَلِيل جَوَاز القول :هَذَانِ قَائِم وقاعد، دون هَذَانِ يقوم وَيقْعد، شَرط يشْتَمل على ضمير مَدْلُول على جَوَابه بالْخبر نَحْو :زيد يقوم عَمْرو إِن قَامَ، وأجَازه الزّجاج وَجزم بِهِ ابْن هِشَام فِي الْمُغنِي تكْرَار الْمُبْتَدَأ بِمَعْنَاهُ نَحْو: زيد جَاءَنِي أَبُو عبد الله إِذا كَانَ كنيته أجَازه الْأَخْفَش مستدلا بِنَحْوِ[3]، {وَالَّذين يمسكون بِالْكتاب وَأَقَامُوا الصَّلَاة إِنَّا لَا نضيع أجر المصلحين}[4]. وَالْجُمْهُور منعُوا ذَلِك وَقَالُوا :الرابط الْعُمُوم وَوَافَقَ ابْن عُصْفُور الْأَخْفَش كَمَا جَاءَ ذَلِك فِي الْمَوْصُول، يجوز مجيء ضمير عَائِد على الْمُبْتَدَأ بَدَلا من بعض الْجُمْلَة الْمخبر بهَا، وهذا أجَازه الْأَخْفَش ،أَيْضا، نَحْو: حسن الْجَارِيَة أعجبتني هُوَ فـ (أعجبتني) خبر حسن وَلَا رابط فِيهَا فَرُبِط بِالْبَدَلِ الَّذِي هُوَ، إِذْ هُوَ بدل من الضَّمِير الْمُؤَنَّث الْمُسْتَتر فِي أعجبتني الْعَائِد على الْجَارِيَة وَهُوَ عَائِد على الْحسن.

---

1. الديوان، ج1، ص 460 .
2. ابن هشام، جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، دط، ج3، ص 326.
3. ينظر الهمع، ج1، ص 374 .
4. سورة الأعراف، آية 170.

خلاصة المسألة: كانت مواقف النحاة مختلفة لما جاء في موضع الشاهد لذي الرمة، حيث اشترطوا ضميرا يعود على المبتدأ، ففي (يبدو) ضمير يعود على الإنسان، إلا أنها عطفت على جملة (يحسر الماء) التي لا تصلح أن تكون خبرا للمبتدأ (الإنسان) لخلوها من الضمير العائد عليه، وهذا اجازه ابن هشام، ومنعه الجمهور.

خامساً ـ المدح والذم، ومن الشواهد عليه قول ذي الرمة:

أَلا حبذا أهْلُ الملا غَيْرَ أنّهُ إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حبّذا هِيا[1]

الشاهد فيه: (حبذا، ولا حبذا).

استُعملت (حبذا) في المدح كاستعمال (نعم)، واستُعملت ـ كذلك ـ لاحبذا في الذّم كاستعمال "بئس" يقال في المدح: "حبذا زيد" وفي الذم : "لاحبذا زيد"، فإذا قلت مثلا (حبذا هند صامتة ولا حبذا هند متكلمة) فإنك تريد بذاك مدح هند في حال الصمت، ولذا تكون (صامتة) حالا، وكذا (متكلمة). وَقَالَ أَبُو حَيَّان: (وَدخُول (لَا) على حبذا لَا يَخْلُو من إِشْكَال لِأَنَّهُ إِن قدر (حبّ) فعلا و (ذَا) فَاعله أَو حبذا كلهَا فعلا ف (لَا) لَا تدخل على الْمَاضِي غير الْمُتَصَرف وَلَا على الْمُتَصَرف إِلَّا قَلِيلا، أَو كلهَا اسْما فَإِن قدر فِي مَحل نصب لم يَصح ،لِأَنَّهُ على الْعُمُوم نَحْو: لَا رجل، وَهُوَ هُنَا خُصُوص أَو رقع فَكَذَلِك لوُجُوب تكْرَار (لَا) حِينَئِذٍ. وتعمل حبذا (فِيمَا عدا الْمصدر) كالظرف وَالْمَفْعُول لَهُ وَمَعَهُ نَحْو: حبذا زيد إِكْرَاما لَهُ وحبذا عَمْرو لزيد بِخِلَاف الْمصدر إِذْ هِيَ غير متصرفة فَلَا مصدر لَهَا وَتوقف أَبُو حَيَّان فِي عَملهَا من غير (الْحَال والتمييز) وَقَالَ: لَا يَنْبَغِي أَن يقدم عَلَيْهِ إِلَّا بِسَمَاع، أما الْحَال والتمييز فتعلم فيهمَا وفَاقا (وتضم فَاء (حب) مُفْرَدَة) من (ذَا) بِنَقْل ضمة الْعين إِلَيْهَا كَمَا يجوز إِبْقَاء الْفَتْح استصحابا نَحْو: حب زيد وَحب دينا وَيجب الْإِبْقَاء إِذا فكت كإسناد (حب) إِلَى مَا سكن لَهُ آخر الْفِعْل نَحْو حببت يَا هَذَا (وَكَذَا فعل السَّابِق) الْمُسْتَعْمل كنعم وَبئسَ أَو تَعَجبا أصلا أَو تحولا يجوز نقل ضمة عينه إِلَى الْفَاء فتسكن)[2].

---

1. الديوان، ج3، صـ1920.
2. ينظر الهمع، ج3، ص 44.

خلاصة المسألة، أن حبذا ك(نعم) فِي الْعَمَل وَفِي الْمَعْنى، مَعَ زِيَادَةٍ أَن الممدوح بهَا مَحْبُوب للقلب، وهناك من النحاة من يفصل بين (حب) و(ذا) ويراها الأَصَح على اعتبار أن (ذَا) فَاعل لـ (حب)، فَهي لَا تتبع وَتلْزم الْإِفْرَاد والتذكير وَإِن كَانَ الْمَخْصُوص بِخِلَاف ذَلِك، كَمَا لم يخْتَلف فَاعل نعم إِذا كَانَ ضميرا. فموقف النحاة مختلف من ناحية عمل (حبذا)، أما من ناحية المعنى فالموقف واحد بين جميع النحاة وجاء مطابقاً مع ما جاء في شعر ذي الرمة.

سادساً ـ نعم وبئس بين التأنيث والتذكير، ومن الشواهد عليها قول ذي الرمة:

أو حرةٌ عيطلٌ ثبجاءُ مجفرةٌ دعائم الزور، نعمت زورق البلد [1]

الشاهد فيه: (نعمت)، حيث إنها جاءت مؤنثة، وهذا البيت من الشواهد الخلافية بين البصريين والكوفيين، فهما فعلان ماضيان عند البصريين، واسمان عند الكوفيين[2].

وجه الاستشهاد: مجيء "نعم" فعلا؛ بدليل اتصاله بتاء التأنيث الساكنة، وهي لا تدخل إلا على الفعل، وحكى الكسائي: نعما رجلين، ونعموا رجالا، وضمائر الرفع البارزة المتصلة؛ من خصائص الأفعال أيضا، فهذا دليل "ثان" على الفعلية[3].

وذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مُبْتَدَآن لدخول حرف الجر عليهما في قول العرب: مازيد بنعم الرجل، وعن فصحاء العرب: نعم السير على نعم العَيرُ، فدخول حرف الجر عليها، وهو من خواص الاسم دليل على اسميتها، وفي أدعية الأسماء الحسنى يانعم المولى ؛ ويانعم النصير، وحرف النداء من خواص الأسماء أيضا[4]. أما البصريون فقد ذهبوا إلى إنهما فعلان ماضيان ضعيفان لا يتصرفان؛ لأنه يتصل ضمير المرفوع بهما اتصاله بالمتصرف؛ لأنه قد جاء

---

1. الديوان، ج1، ص 174 .
2. الخلاف في مسائل الإنصاف، لابن الأنباري، ج1، ص 81.
3. أوضح المسالك لابن هشام، ج3، ص 239.
4. الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ت د.طارق الجنابي، العراق، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط1، 1987، ص 116.

عن العرب: نعما رجلين، ونعموا رجالا، ولأن تاء التأنيث التي لا تنقلب هاء تتصل بهما في نعمت المرأة هندٌ وبئست الجارية جُملٌ[1].

قال سيبويه: (اعلم أن نعمَ تؤنث وتذكر، وذلك قولك: نعمتِ المرأةُ، وإن شئت قلت: نعمَ المرأةُ، كما قالوا ذهبَ المرأة. والحذفُ في نعمت أكثر. ومن قال نعمَ المرأةُ قال نعمَ البلدُ، وكذلك هذا البلد نعمَ الدارُ، لما كانت البلد ذُكّرتْ. فلزم هذا في كلامهم لكثرته، ولأنه صار كالمثَل، كما لزمت التاء في ما جاءت حاجتَ)[2].

وخلاصة المسألة: كان موقف النحاة البصريين والكوفيين حول تأنيث نعم وبئس كالآتي: الكوفيون يرونهما تؤنثان على اعتبار أنهما اسمان، أما البصريون فيرونهما فعلين ولا يؤنثان على اعتبار أن التأنيث علامة الاسم، إلا سيبويه من البصريين، فيرى أنهما يؤنثان، ويجوز فيهما التأنيث والتذكير ولكنهما تأتيان مذكرتين في أغلب الأحيان، فمواقف النحاة حول بيت ذي الرمة كان مختلفا، فالبصريون خالفوه إلا سيبويه، والكوفيون وافقوه.

سابعاً . الرفع بالحكاية.

الحكاية: ذكر قول القائل كما هو، لا يُغيَّر في أعرابه أو بنائِه شيء، مما يتطلبه سياق الكلام من الرفع، أو النصب، أو الجر، أو البناء. وممّا جاء في شعر ذي الرمة:

سمِعتُ الناسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً ... فقلتُ لصَيْدَحَ انْتَجِعي بلالاَ [3]

الشاهد فيه: (الناسُ)

حيث جاء بها ذو الرمة مرفوعة على الحكاية، (ولم يجز في هذا إلا الحكاية؛ لأَن التَّأْوِيل سَمِعت من يَقُول النَّاس ينتجعون غيثا ، فَحكى مَا قَالَ ذَاك فَقَالَ : سَمِعت هَذَا الْكَلَام، وعَلى هَذَا

---

1. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، ت د. علي بو ملحم، لبنان، مكتبة الهلال، ط1، 1993، ص 363. وينظر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج1، ص 81.
2. الكتاب لسيبويه، ج2، ص 179.
3. الديوان، ج3، ص 1535.

تَقول: قَرَأت الْحَمد لله رب الْعَالمين لَا يجوز إِلَّا ذَلِك ؛لِأَنَّهُ حكى كَيفَ قَرَأَ وكلٌّ عَاملٌ ومعمولٌ فِيهِ هَذَا سبيلهما، وَتقول: قَرَأت على خَاتمه الْحَمد لله، وقرأت على فصه زيدٌ منطقٌ، وَتقول : رَأَيْت على فصه الْأسد رابضا؛ لِأَنَّك لم تَرَ هَذَا مَكْتُوبًا إِنَّمَا رَأَيْت صُورَة فأعملت فِيهَا الْفِعْل كَمَا تَقول رَأَيْت الْأسد يَا فَتى، فَأَما قَوْله عز وَجل: {قَالُوا سَلاما قَالَ سَلام}[1] فَإِن الْمُفَسّرين يَقُولُونَ فِي هَذَا قَوْلَيْنِ أَعنِي الْمَنْصُوب، أما الْمَرْفُوع فَلَا اخْتِلَاف فِي أَن مَعْنَاهُ (قولي سَلام وأمرى سَلام) كَمَا قَالَ تعالى: {طَاعَة وَقَول مَعْرُوف} وقَالَ تعالى: {وَقَالُوا مَجْنُون وازدجر}[2] على الْحِكَايَة، وَأما الْمَنْصُوب فبإضمار فعل كَأَنَّهُمْ قَالُوا سلمنَا سَلاما، وَقَالَ بَعضهم لم يكن هَذَا هُوَ اللَّفْظ وَلكنه معنى مَا قَالُوا فَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَة قلت حَقًا، وَاعْلَم أَنّ هَذِه الْحِكَايَة لَا يجوز أَن تثنى وَتجمع، ولَا تُضَاف ؛لِأَنَّهُ تَزُول مَعَانِيهَا باخْتلَاف ألفاظها)[3].

قال سيبويه[4]: (اعلم أنَّ أهل الحجاز يقولون: إذا قال الرجل رأيت زيدا: مَن زيدا؟ وإذا قال مررتُ بزيد قالوا: مَن زيد؟ وإذا قال: هذا عبد الله قالوا: من عبد الله؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيسُ القولين. فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسؤول، كما قال بعض العرب: دعنا من تَمْرتان، على الحكاية لقوله: ما عنده تمرتان. وسمعتُ عربيا مرة يقول لرجل سأله فقال: أليس قُرشياً؟ فقال: ليس بقرشيا، حكاية لقوله. فجاز هذا في الاسم الذي يكون علَماً غالبا على ذا الوجه، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنه الأكثر في كلامهم، وهو العلَم الأول الذي به يتعارفون. وإنما يُحتاج إلى الصفة إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة. وإنما حكى مبادرة للمسئول، أو توكيدا عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلم به. والكُنية بمنزلة الاسم. وإذا قال: رأيت أخا خالد لم يجز مَن أخا خالد إلا على قول من قال: دعنا مِن تمرتان، وليس بقرشيا. والوجه الرفع لأنه ليس باسم غالب).

---

1. سورة الذاريات، آية25.
2. سورة القمر، آية 9.
3. المقتضب للمبرد، ج4، صـ11.
4. كتاب سيبويه، ج2، ص 413 .

وقال يونس[1]: (إذا قال رجلٌ: رأيت زيدا وعمرا، أو زيدا وأخاه، أو زيدا أخا عمرو، فالرفع يرده إلى القياس والأصل إذا جاوز الواحد، كما تُردّ ما زيدٌ إلا منطلقٌ إلى الأصل. وأما ناسٌ فإنهم قاسوه فقالوا: تقول مَن أخو زيد وعمرو، ومن عمرا وأخا زيدٍ، تُتبع الكلام بعضه بعضا. وهذا حسن).

خلاصة المسألة إن الحكاية يجوز فيها الرفع والنصب، ولا تجوز في حكاية غير الاستفهام وإلا فهي شاذة، فجاء موقف النحاة موافقا لبيت ذي الرمة.

ب – المنصوبات

يتناول هذا المبحث نماذج من الأسماء المنصوبة التي ظهر فيها موقف النحاة من الاستشهاد بشعر ذي الرمة ، وتشمل المسائل الآتية :

1. الحال.
2. الاستثناء.
3. التمييز.
4. النصب بأفعال المدح والذم.
5. المفعول به.
6. المنادى.
7. المفعول فيه.
8. عمل لا النافية للجنس.

أولاً ـ الحال ، ومن الشواهد عليه قول ذي الرمة:

وتَحْتَ العوالِي في القَنَاَ مستظِلةً ظِباءٌ أعارتها العيونَ الجآذرُ [2]

الشاهد فيه: (مستظلةً) حيث جاءت منصوبة على الحال بعد أن كانت صفة للظباء متأخرة. وهذا البيت من شواهد سيبويه، وذكر أن هذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام. حيث قال سيبويه: "وذلك قولك هذا قائما رجل، وفيها قائما رجلٌ. لما لم يجز أن توصف الصفة

---

1. كتاب سيبويه، ج2، ج2، ص 414.
2. الديوان، ج1، ص 478.

بالاسم وقُبح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررت بقائم وأتاني قائم، جعلت القائم حالا وكان المبني على الكلام الأول ما بعده. ولو حسُن أن تقول: فيها قائم لجاز فيها قائم رجلٌ، لا على الصفة، ولكنه كأنه لما قال فيها قائم، قيل له مَن هو؟ وما هو؟ فقال: رجل أو عبد الله. وقد يجوز على ضعفه. وحُمل هذا النصب على جواز فيها رجلٌ قائما، وصار حين أخر وجه الكلام، فرارا من القبح، وذكر البيت[1].

وقال ابن يعيش: (أراد: ظباءٌ مستظلّةٌ، فلمّا قدّم الصفةَ، نصبها على الحال. وشرطُ ذلك أن تكون النكرةُ لها صفةٌ تجري عليها. ويجوز نصب الصفة على الحال والعاملُ في الحال شيءٌ متقدِّمٌ، ثمّ تُقدَّم الصفة لغرضٍ يعرِض، فحينئذٍ تُنصب على الحال. ويجِب ذلك لامتناعِ بَقائه صفةً مع التقدّم)[2].

خلاصة المسألة، أن (مستظلة) في الأصل صفةٌ مرفوعةٌ لـ ظباء، لكنها نصبت على الحال حين تقدمت على الموصوف، ويرى سيبويه أن هذا يكثر في الشعر وأقل ما يكون في الكلام، عندما لا يجوز أن توصف الصفة بالاسم، وذهب ابن يعيش إلى جواز نصب الصفة على الحال.

فموقف النحاة جاء موافقا ومطابقا لما جاء في الشاهد الشعري لذي الرمة من جواز نصب الصفة على الحال.

ثانياً ـ الاستثناء، ومن الشواهد عليه قول ذي الرمة:

أنيخَت فألقتْ بَلْدَةً فوقَ بلدةٍ قليلٍ بها الأصواتُ إلا بُغامُها[3]

الشاهد فيه: "إلا" جاءت وصفاً وليس استثناءً، وذكر سيبويه هذا الشاهد في باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً، بمنزلة مثل وغير، قال سيبويه[4]: " وذلك قولك: لو كان مَعَنا رجلٌ إلاّ زيدٌ لغُلِبنا. والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكْنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد

---

1. ينظر كتاب سيبويه، ج2، ص 122.
2. ينظر شرح المفصل لابن يعيش، ج2، ص 21.
3. الديوان، ج2، ص 1004.
4. ينظر الكتاب لسيبويه، ج2، صـ332.

أحلتَ، ومنه قوله تعالى: "لو كان فيهما آلهة إلا اللهُ لفسدَتا". وذكر قول ذي الرمة: أنيخَت فألقتْ..... كأنه قال: قليلٍ بها الأصوات غيرُ بغامها، إذا كانت غيرُ غيرَ استثناء. ومثل ذلك قوله تعالى: "لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غيرُ أُولِي الضّرَرِ"، وقوله عز وجل ذكره: "صراطَ الذِينَ أنعمتَ عَلَيْهِمْ غير المغضوبِ عَلَيْهِمْ ". ومثل ذلك في الشعر للبيد بن ربيعة:

وإذا أُقرضتَ قرضاً فاجزِه إنَّما يَجْزِى الفَتَى غيرُ الجملْ [1]

وقال أيضا:

لو كان غيري سُليمى اليومَ غيّرَهُ وقعُ الحَوادثِ إلاّ الصارمُ الذّكرُ[2]

كأنه قال: لو كان غيري غيرُ الصارم الذكر، لغيره وقع الحوادث، إذا جعلت غيرا الآخرة صفة للأولى. والمعنى أنه أراد أن يخبر أن الصارم الذكر لا يغيّره شيء.

قال السيوطي: (بِخِلَاف ذِي أل العهدية هَذَا مَا جزم بِهِ ابْن مَالك تبعا لِابْنِ السراج والمبرد وَجوز الْأَخْفَش أَن يُوصف بهَا الْمُعَرّف بأل العهدية ، وَجوز سِيبَوَيْهٍ أَن يُوصف بهَا كل نكرَة وَلَو مُفردا وَمثل (لَو كَانَ مَعنا رجل إِلَّا زيد) وَجوز بعض النحاة المغاربة أَن يُوصف بهَا كل ظَاهر ومضمر ونكرة وَمَعْرِفَة وَقَالَ: إِن الْوَصْف بهَا يُخَالف سَائِر الْأَوْصَاف وَمن شُرُوط الْوَصْف بهَا أَن لَا يَصح الِاسْتِثْنَاء بِخِلَاف (غير) فَلَا يجوز عِنْدِي دِرْهَم إِلَّا جيد وَيجوز غير جيد كَذَا قَالَه ابْن مَالك وَغَيره)[3].

خلاصة المسألة، جواز الوصف بـ (إلا)، وجاء موقف النحاة موافقا مع الشاهد الشعري لذي الرمة، وأخذ به سيبويه والنحاة وذكروه في كتبهم.

ثالثاً ـ التمييز: ومن الشواهد عليه قول ذي الرمة:

ويلمّها رَوْحَةً والرّيح معصفةٌ والغيثُ مرتجزٌ وَاللَّيْلُ مقتربُ [4]

الشاهد فيه: "روحة" ورد الشاهد في البيت لتوضيح التمييز المفرد، وهو من شواهد البغدادي في الخزانة حيث قال: إِذا كَانَ الضَّمِير مُبْهما لَا يعرف الْمَقْصُود مِنْهُ فَإِن الضَّمِير فِي ويلمّها لم يتَقَدَّم

---

1. نسبه سيبويه في كتابه إلى لبيد بن ربيعة، لكن لم يجده الباحث في ديوانه.
2. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ص 38.
3. ينظر: الهمع، ج2، ص 269. .
4. الديوان شرح الباهلي، ج1، ص 129.

لَهُ مرجع فَهُوَ مُبْهَم ففسره بقوله: رَوْحَة: فَهُوَ تَمْيِيز عَن الْمُفْرد أَي: ويلمّ هَذِه الروحة فِي حَال عصف الرّيح. فجملة (وَالرِّيح معصفة) حَال. [1].

الخلاصة: هذا الشاهد ذكره البغدادي في الخزانة ولم يذكره النحاة، وهو تمييز عن المفرد وجاء مفسرا للضمير المبهم في ويلمها، وجاء البيت لذي الرمة مطابقا لما ذهب إليه النحاة.

رابعاً ـ النصب بـ أفعال المدح والذم (سَاءَ وَنعم وَبئسَ وَأَخَوَاتهَا)، ومن الشواهد عليه قول ذي الرمة:

أَبُو مُوسَى فحسبُك نِعمَ جَدّا ... وَشَيخُ الرَّكبِ خَالك نِعمَ خَالا [2]

الشاهد فيه: (جدا، وخالا).

نصب النكرة في كل من "جدا وخالا"، قال الخليل[3]: (سَاءَ وَنعم وَبئسَ وَأَخَوَاتهَا)، حُرُوفٌ تنصب النكرَة وترفع الْمعرفَة تَقول بئس رجلا زيد، وَنعم رجلا مُحَمَّد نصبت رجلا ؛ لِأَنَّهُ نكرة وَرفعت زيدا ومحمدا ؛ لِأَنَّهُمَا معرفتان، قَالَ الله تَعَالَى {سَاءَ مثلا الْقَوْم الَّذين كذبُوا بِآيَاتِنَا}[4] و {كَبرت كلمة}[5] نصبت مثلا وَكلمَة لِأَنَّهُمَا نكرتان وَمِنْه قَوْله عز وَجل {وساء لَهُم يَوْم الْقِيَامَة حملا}[6] وَمثله {مأواهم جَهَنَّم وَسَاءَتْ مصيرا}[7]، فنصب ذو الرمة جداً وخالاً؛ لأنهما نكرتان.

خلاصة المسألة، أن نعم وبئس ينصبان النكرة ويرفعان المعرفة كما ذهب الخليل إلى ذلك، فجاء موقف النحاة ، ومنهم الخليل، موافقا لما ورد في شاهد ذي الرمة، حيث نصب جدا، وخالاً النكرتين في البيت.

---

1. الخزانة للبغدادي، ج3، ص 273.
2 الديوان، ج2، ص 1538 .
3. ينظر الجمل في النحو للفراهيدي، ص 70.
4. سورة الأعراف، آية 177.
5. سورة الكهف، آية 5.
6. سورة طه، آية 101.
7. سورة النساء، آية 97.

خامساً ـ حذف عامل المفعول به: ومن الشواهد عليه قول ذي الرمة:

ديارَ ميَّةَ إذ ميٌّ تُسَاعُفُنا ... ولا يرى مثلَها عَجَمٌ ولا عَرَبُ [1]

الشاهد فيه: الحذف والإضمار في العامل فـ"ديارَ" مفعول به منصوب لفعل محذوف، هذا البيت من شواهد سيبويه، وقال: كأَنه قال: أذْكُرُ ديارَ مَيّة. ولكنّه لا يذكر الفعل "أذكر" لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إيّاه، ومن ذلك قول العرب: " كِلَيْهما وتمراً "، فذا مَثَلٌ قد كَثُرَ في كلامهم واستعمل، وتُرك ذكرُ الفعل لِما كان قبل ذلك من الكلام، كأَنّه قال: أَعْطِنى كِلَيْهما وتَمْراً. ومن العرب من يرفع الديارَ، كأَنَّه يقول: تلك ديارُ فلانة[2].

قال السيوطي[3] في شأن هذا البيت:(وَهُوَ مِمَّا يجرى مجْرى الْمثل فِي كَثْرَة الِاسْتِعْمَال وَأما (ديار الأحباب) فحذف عامله وهو أذكرُ، وَفِي الْبَسِيط مَا نَصه (وَمِنْهَا ذكر الدَّار فَإِنَّهُ كثر عِنْدهم فاستعملوه بِحَذْف الْفَاعِل) كَقَوْلِه (ديار مية) أَي اذكر وَمثله ذكر الْأَيَّام والمعاهد والدمن ؛ لِأَنَّهُ يسْتَعْمل عِنْدهم كثيرا.

الخلاصة: أن (ديار) مفعول به وعاملها محذوف، ولم يذكر الفعل "أذكر" لكثرته واستعماله في الكلام، وكانت العرب تستعمل هذا الحذف، فموقف النحاة جاء موافقا مع الشاهد لذي الرمة.

سادساً ـ المنادى: ومن الشواهد عليه قول ذي الرمة:

أَدَاراً بحُزوى هِجْتِ للعين عَبرةً ... فماءُ الهَوَى يرفَضُّ أَو يترقْرَق [4]

الشاهد فيه: أَدَاراً " جاءت منصوبة، وهي من شواهد سيبويه استشهد بالبيت على نصب دار" لأنّه منادى نكرة في اللفظ لوصفه بالجار والمجرور بعده فجرى لفظه على التنكير وإن كان مقصودا بالنداء[1] .

---

1. الديوان شرح الباهلي، ج1، ص 23.
2. ينظر الكتاب لسيبويه، ج1، ص 280.
3. ينظر الهمع، ج2، ص 19 .
4. الديوان، ج1، ص 456.

وجاء في شرح التصريح، أن "دارا" منادى بالهمزة، وحقه الضم، لأنه نكرة مقصودة، ولكنه، لما وصف بالجار والمجرور بعده؛ سوغ نصبه، لأن النكرة المقصودة إذا وصفت ترجح نصبها على ضمها، وفي الحديث: "يا عظيماً يرجى لكل عظيم"[2].

وملخّص أقوال العلماء في هذه المسألة أن دارا نكرة مقصودة وحقها البناء على الضم، لكن عندما جاء الوصف بالجار والمجرور نصبت، وهذا مسوغٌ كافٍ يحول من البناء على الضم إلى النصب، فموقف النحاة كان موافقا لبيت ذي الرمة.

سابعاً ـ المفعول فيه: ومن الشواهد عليه قول ذي الرمة:

وَغَبْرَاءَ يَحْمِي دونُها مَا ورَاءَهَا ولا يَختَطِيهَا الدهرُ إلا مُخَاطِرُ [3]

الشاهد فيه: "دونها" جاءت متصرفة وغير مبنية على الظرفية؛ لأنها جاءت للمكان وليس بمعنى "الرديء"، وهذا البيت من شواهد السيوطي، حيث قال السيوطي[4]: (دون للمكان متصرفة، وقَالَ البصريون مَمْنُوع من الصرف فَإِن كَانَ بِمَعْنى (رَدِيء) فَغير ظرف من الظروف المبنية، فتَقول قعد زيد دون عَمْرو أَي فِي مكَانَ منخفض عَن مَكَانه، وَهُوَ مَمْنُوع التَّصَرُّف عِنْد سِيبَوَيْهِ وَجُمْهُور الْبَصرِيين، وَذهب الْأَخْفَش والكوفيون إِلَى أَنه يتَصَرَّف لَكِن بقلة وَخرج عَلَيْهِ: {وَمنا دون ذَلِك} فَقَالَ: ((دون) مُبْتَدأ وَبني لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَبْنِيّ) والأولون قَالُوا: (تَقْدِيره مَا دون ذَلِك فَحذف مَا))

فقد جاءت(دون) في قول ذي الرّمة فاعل (يحمي) وهي متصرفة.

ملخّص القول في هذه المسألة أن (دون) محل خلاف بين النحويين، وبين المدرستين تحديدا، فهي غير متصرفة عند سيبويه وجمهور البصريين، وخالفهم الكوفيون في ذلك وعدوها متصرفةً، فـ دون هنا فاعل، ويذهب الباحث إلى ما ذهب إليه الكوفيون وهو أن دون متصرفة؛ لأنها خرجت عن

---

1. ينظر الكتاب لسيبويه، ج2، ص 199.
2. الوقاد الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 2000، ج2، ص 718.
3. الديوان، ج2، ص 1025.
4. ينظر الهمع، ج2، ص 213.

الظرفية ، وفي البيت قصد به تلك المنطقة الجغرافية، لا الظرف المعهود، فموقف النحاة كان مختلفا في بيت ذي الرمة.

ثامناً ـ عمل لا النافية للجنس: ومن الشواهد على عملها، قول ذي الرّمة :

هي الدارُ إذ مَيٌّ لأهْلِكِ جيرةٌ لياليَ لا أمثالَهنّ لياليا[1]

الشاهد فيه: أمثالهن" حيث نصبت بلا وهي نكرة، وهذا البيت من شواهد سيبويه، قال: (ومثل ذلك ،أيضا، قول العرب: لا مثلَه أحدٌ، ولا كزيد أحدٌ. وإن شئت حملتَ الكلام على لا فنصبت. وتقول: لا مثلَه رجلٌ إذا حملته على الموضع، كما قال بعضُ العرب: لا حولَ ولا قوة إلا بالله. وإن شئت حملته على لا فنونته ونصبته. وإن شئت قلت: لا مثلَه رجلا، على قوله: لا مثلُه غلاما. وقال ذو الرمة: ... لياليَ لا أمثالَهنّ لياليا. وقال الخليل بن أحمد: يدلك على أن لا رجلَ في موضع اسم مبتدأ مرفوع، قولك: لا رجلَ أفضلُ منك، كأنك قلت: زيدٌ أفضل منك. ومثل ذلك: بحَسبك قول السّوْء، كأنك قلت: حسبك قولُ السّوْء. وقال الخليل كأنك قلت: رجلٌ أفضل منك، حين مثله. قال سيبويه: الاسم الذي تعمل فيه لا" فإنه لا يكون إلا نكرة من حيث كانت تنفى نفيا عاما مستغرقا)[2].

وقال ابن يعيش: (في الشاهد عندما قُدّر بِـ "مثْلٍ"، تَنكّرَ، لأنّ "مثلاً" نكرةٌ، وإن أُضيفت إلى معرفة. وقد يُطْلَق "مثلٌ" ويكون المرادُ به ما أُضيف إليه، كما يقول القائل لِمَن يخاطِبه: "مثلُك لا يتكلّم بهذا"، و"مثلُك لا يفعل القبيحَ"، وعليه قولُه تعالى: {فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ}[3]، وفي قِراءة، بخفضِ "مثلٍ" والإضافةِ. ألا ترى أنّه إنّما يَلزمه جزاءُ المقتول، لا جزاءُ مثله)[4].

فقد نصب الشاعر أمثالهن "بلا"؛ لأن المثل نكرة وإن كان مضافا إلى معرفة وإنما نصب ليالي على التبيين لأمثالهن، كقولك: لا مثلك رجلاً [5].

وفي المقتضب ذهب ابن جني إلى ما ذهب إليه النحاة، فأمثالهن نصبت بـ لَا وَلَيْسَ مَعهَا بِمَنْزِلَة اسْم وَاحِد وَمِمَّا لَا يكون مَعهَا اسْما وَاحِدًا مَا وصل بِغَيْرِهِ، نَحْو قَوْلك: لَا خيرا من زيد لَك وَلَا آمُر

---

1. الديوان، ج2، ص 1303
2. الكتاب لسيبويه، ج2، صـ292.
3. سورة المائدة، صـ95.
4. شرح المفصل لابن يعيش، ج2، ص 98.
5. المصدر السابق، ج2، صـ98.

بِالْمَعْرُوفِ لَك تثبت التَّنْوِين لِأَنَّهُ لَيْسَ مُنْتَهى الِاسْم لِأَن مَا بعده من تَمَامه فَصَارَ بِمَنْزِلَة حرف من حُرُوف الِاسْم [1].

وخلاصة القول في هذه المسألة أن العلماء أجمعوا على أن أمثالهن منصوبةٌ بـ لا"؛ لأن المثل نكرة، ونصبت ليالي على التبيين والتمييز لأمثالهن، فموقفهم كان مع بيت ذي الرمة وهو نصب أمثالهن.

ج – المجرورات:

يتناول هذا المبحث نماذج من الأسماء المجرورة التي ظهر فيها موقف النحاة من الاستشهاد بشعر ذي الرمة ، وتشمل المسائل الآتية :

1. إتباع النعت منعوته وغيره.
2. حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.
3. إضافة المسمى إلى اسمه. 4
4. مجرى النعت على المنعوت.

أولاً ـ إتباع النعت منعوته وغيره، ومن الشواهد عليه قول ذي الرمة:

تُرِيْكَ سُنَّةَ وجهٍ غَيْرَ مُقْرِفَةٍ مَلْسَاءَ لَيْسَ بِهَاْ خَالٌ ولاْ نَدَبُ [2]

الشاهد فيه: (غير).

روِي في معاني القرآن[3] وشرح التَّسهيل[4]، بجر غير لمجاورتها وجه، وحقها النصب ؛ لأنها نعت لسنة وسوغ الإتباع على الجر للمجاورة أولاً، وثانياً لأمن اللبس.

---

1. ينظر المقتضب للمبرد، ج4، ص 364 .
2. الديوان، ج1، ص 29.
3. معاني القران للفراء، ج2، ص 74.
4. ابن مالك، محمد ن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، شرح تسهيل الفوائد، ت د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، مكتبة هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990، ج3، ص 309 .

قَالَ الفراء: (قلت :لأبي ثَرْوان وقد أنشدني هَذَا البيت بِخفض: كيف تَقُولُ: تريكَ سُنَّة وجه غير مقرفة؟ قَالَ: تريكَ سنّة وجه غَيْرَ مقرفة. قلت لَهُ: فأنشد فخفض (غير) فأعدتُ القول عَلَيْهِ فقال: الَّذِي تَقُولُ أنت أجود مِمّا أقول أنا وَكَانَ إنشاده عَلَى الخفض، فالخفض على المجاورة وارد في لغة العرب نحو، هَذَا جُحْرُ ضَبّ خَرِبٍ، فجر خرب لمجاورته ضب، وكان حقه الرفع، فالوجهُ أن يقال: سُنَّةَ وجه غيْرَ مقرفة، وحَيَّةَ بطنِ واد هَموزَ النابِ، وهذا جُحْرٍ ضبّ خربٌ. وقد ذكر عن يَحْيَى بن وثّاب أَنَّهُ قرأ (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ)[1] فخفض المتين، والوجه أن يرفع (المتين)[2]، قال الفراء: أنشدني أَبُو الْجَرّاح الْعُقَيْلي:

يا صاحِ بَلِّغ ذَوِي الزوجَاتِ كُلِّهم أن لَيْسَ وصلٌ إذا انحلّت عُرا الذَّنَب

فأتبع (كل) خفض (الزوجات) وهو منصوب لأنه نعت لذوي.

الخلاصة في هذه المسألة، أن غير خفضت للمجاورة وحقها النصب، والخفض وارد في لغة العرب، فكان موقف الفراء في هذه المسألة موافقا لبيت ذي الرمة.

ثانياً ـ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ومن الشواهد عليه قول ذي الرمة:

عَشِيَّةً فَرَ الحارثيون بَعدَمَا قضى نَحبَهُ في ملتقى الخيلِ هوبرٍ[3]

موضع الشاهد: حذف ابن من هوبر، فأصل الكلام ابن هوبر.

قال الزمخشري[4]: (أعطوا الثابت حق المحذوف في الإعراب، فقد أعطوه حقه في غيره، قوله عز وجل: (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون)[5]. على ما للثابت والمحذوف

---

1. سورة الذاريات، آية 58.
2. ينظر معاني القران للفراء، ج2، ص 74، 75.
3. الديوان، ج2، ص 647.
4. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، ص 137
5. سورة الاعراف آية 4.

جميعاً. وقد حذف المضاف وترك المضاف إليه في إعرابه في قولهم (ما كل سواء تمرة ولا بيضاء شحمةً). قال سيبويه: كأنك أظهرت (كل) فقلت ولا كل بيضاء).

قال ابن يعيش[1]: (وإذا أمنوا الإلباس, حذفوا المضاف, وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه. قوله تعالى: {واسأل القرية}[2]، أصله: أهل القرية, ولا يقال: "رأيت هنداً", يعنون رأيت غلام هندٍ. وقد جاء اللَّبس في الشعرِ).

ويذكر ابن يعيش أن المضاف قد حُذف كثيرًا من الكلام، وهو سائغٌ في سعةِ الكلام، وحالِ الاختيار، إذا لم يُشكِل. وإنّما سوّغ ذلك الثقَةُ بعلم المخاطَب، إذ الغرضُ من اللفظ الدلالةُ على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينةِ حالٍ، أوَ لفظٍ آخرَ، استُغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً. وإذا حُذف المضاف، أقيم المضافُ إليه مُقامَه، وأعرب بإعرابه، والشَاهد المشهور في ذلك قوله تعالى {وَاسْأَلِ الْقَرْيَة}، والمراد: أَهْلَ القريةِ؛ لأنه قد عُلم أن القرية من حيثُ هي مَدَرٌ وحَجَر، لا تُسأَل؛ لأن الغرض من السؤال رَدُّ الجواب، وليس الحجرُ والمدرُ مما يُجِيب واحدٌ منهما[3].

وخلاصة القول في هذه المسألة أن العلماء أجازوا حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه عند أمن اللبس، أي إذا كان المضاف إليه يؤدي المعنى دون نقص وغموض، فقوله تعالى: (واسأل القرية)، فمعروف أن المسؤول هم أهل القرية وليس من حيث هي مدرٌ وحجرٌ فلا تسأل، لكن أجاز العلماء في ضرورة الشعر حذف المضاف مع إلباسه، كقول ذي الرمة:

عَشِيَّةً فَرَ الحارثيون بَعدَمَا قضى نَحبَهُ في ملتقى الخيلِ هوبرِ

على اعتبار أن الشاعر كان من يخاطبه عالما تماما بالمعنى والمقصود، فليس هناك إلباس أو إبهام، فموقف النحاة جاء مطابقا وموافقا لبيت ذي الرمة.

ثالثاً ـ إضافة المسمى إلى اسمه، ومن شواهد ذي الرمة عليه:

---

1. شرح المفصل لابن يعيش، ج2، ص 190.
2. سورة يوسف، آية 82
3. المصدر السابق، ج2، ص 192.

تَداعِينَ بِاسمِ الشيبِ في متثلمِ جوانِبِهِ مِن بصرةٍ وسلامِ[1]

موضع الشاهد: وسلام. إضافة المسمى إلى أسمه.

قال ابن جني في الخصائص[2]: (فأبو عبيدة يدّعي زيادة ذي واسم ، ونحن نحمل الكلام على أن هناك محذوفًا. قال أبو علي: وإنما هو على حد حذف المضاف أي: ثم اسم معنى السلام عليكما واسم معنى السلام هو السلام فكأنه قال: ثم السلام عليكما. فالمعنى ما قاله أبو عبيدة ولكنه من غير الطريق التي أتاه هو منها ألا تراه هو اعتقد زيادة شيء واعتقدنا نحن نقصان شيء. فقوله إذًا: باسم الماء إنما هو من باب إضافة الاسم إلى المسمى. ونقول على هذا: ما هجاء سيف فيقول "في الجواب": س ي ف. فسيف هنا اسم لا مسمى أي ما هجاء هذه الأصوات المقطعة؟ ونقول: ضربت بالسيف، فالسيف هنا جوهر الحديد هذا الذي يضرب به، فقد يكون الشيء الواحد على وجه اسما وعلى آخر مسمى. وإنما يخلّص هذا من هذا موقعه والغرض المراد به).

قال الزمخسري[3]: (وقد أضيف المسمى إلى اسمه)، في نحو قولهم لقيته ذات مرة وذات ليلة، ومررت به ذات يوم، وداره ذات اليمين وذات الشمال، وسرنا ذات صباح، وقول ذي الرمة: تداعين باسم الشيب في متثلم ... أن المضاف يعنون الاسم مقحم خروجه ودخوله سواء، وقالوا: هذا حي زيد، وأتيتك وحي فلان قائم وحي فلانة شاهد.

قال ابن يعيش[4]: (فقوله: "شِيب" حكايةُ صوتِ جَذبها الماء، ورَشْفِها له عند الشرب، فأدخل عليه اللامَ، وحكاه، وهو قليل قياسا واستعمالا. ومثله "جِئْ"، وهو صوت محكي ساكنُ الآخر؛ لأنه لم يعرض فيه ما يُوجِب الحركة، يقال ذلك للإبل عند الشرب، ويقال: "جَأْجَأْتُ بالإبل جأْجَأَة"، إذا قلت

---

1. الديوان، ج2، ص 1070.
2. الخصائص لابن جني، ج3، ص 32،33.
3. في صنعة الإعراب للزمخشري، ص 126.
4. شرح المفصل لابن يعيش، ج3، ص 98.

لها: "جِىءْ جِىءْ" والاسمُ: "الجيءُ" مثلُ "الجِيع". فالشيب: صوت شرب الإبل، والماء في البيت الثاني: صوت الظبية)[1].

قال البغدادي[2]: (على أَن اسْم الصَّوْت إِنَّمَا أعرب فِي هَذَا للتركيب وَإِن كَانَ بِنَاؤُه أَصْلِيًّا يُرِيد أَن أَسمَاء الْأَصْوَات إِذا ركبت جَازَ إعرابها اعْتِبَارا بالتركيب الْعَارِض بِشَرْط إِرَادَة اللَّفْظ لَا الْمَعْنى كَمَا يجوز إِعْرَاب الْحُرُوف إِذا قصد ألفاظها وَالْإِعْرَاب مَعَ اللَّام أَكثر من الْبناء لكَونه عَلامَة الِاسْم الَّذِي أَصله الْإِعْرَاب لَكِنَّهَا لَا توجبه بِدَلِيل).

خلاصة المسألة أن موقف النحاة كان وموافقا لما جاء في الشاهد الشعري لذي الرمة.

رابعاً ـ مجرى النعت على المنعوت

سَرَتْ تَخْبِطُ الظلْمَاءَ من جانِبَىْ قَساً وحُبّ بها من خابِطِ اللَّيْلِ زائِرِ [3]

الشاهد فيه: "خابط الليل زائر" أجرى زائر نعتا لخابط بالرغم من إضافته إلى معرفة ، والمسوغ لذلك أن إضافته غير محضة لما يقدر فيها من التنوين والانفصال، إذ تقدير الكلام من خابط الليل"[4]، قال سيبويه[5]: "واعلم أنَّ كل مضافٍ إلى معرفةٍ وكان للنكرة صفةً فإنّه إذا كان موصوفاً أو وَصْفا أو خَبَراً أو مبتدأً، بمنزلة النكرة المُفرَدةِ. وزعم يونس والخليل أنّ هذه الصفة المضافةَ إلى المعرفة، التي صارت صفةً للنكرة، قد يجوز فيها أن تكون معرفةً، وذلك معروفٌ في كلام العرب. يدلّك على ذلك أَنّه يجوز لك أن تقول: مررتُ بعبد الله ضاربِك، فجعلتَ ضاربك بمنزلة صاحبك. مررت

---

1. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الشافعي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1998، ج3، ص 107.
2. الخزانة للبغدادي، ج1، ص 104.
3. الديوان، ج2، ص 778.
4. جمعة، فاطمة الأمين، الشاهد النحوي واللغوي في شعر ذي الرمة، بحث محكم، السودان جامعة الخرطوم، كلية الآداب، 1996، ص 10.
5. كتاب سيبويه، ج1، صـ426.

برجلٍ إمّا قائمٍ وإمّا قاعدٍ، فقد أَعلمهم أنه ليس بمُضْطَجِعٍ " ولكنه " شكّ في القيام والقعودِ، وأَعلمهم أنّه على أحدهما"، ويذكر قول ذي الرمة:

سَرَتْ تَخْبِطُ الظلْمَاءَ من جانِبَيْ قَساً وحُبّ بها من خابِطِ اللَّيْلِ زائِرِ.

وقال جرير:

ظَلِلنا بمُسْتَنَ الحَرورِ كأَنّنا ... لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الريح صائم

كأَنه قال: لدى مستقبل صائمٍ.

وخلاصة القول في هذه المسألة أن سيبويه ذهب إلى أن "زائر" نكرة مفردة، وجوز يونس والخليل الصفة المضافةَ إلى المعرفة أن تكون معرفةً، والباحث يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه أن زائر نكرةٌ، والدليل على ذلك أن خابطا لم يكتسب التعريف من المضاف إليه "الليل" ولذلك نعت بنكرة وهو زائر، فموقف النحاة موافق لبيت ذي الرمة.

لمبحث الثاني

المسائل الصَّرفية

يتناول هذا المبحث المسائل الصرفية التي ظهر فيها موقف النحاة من الاستشهاد بشعر ذي الرمة ، وتشمل المسائل الآتية :

1. النسب إلى المضاف.
2. النسب إلى المنتهي بياء قبلها مكسور.
3. حذف همزة الوصل.
4. التضعيف.
5. الإبدال.

6. إبدال العين من الهمزة.

7. إبدال الواو ياءً.

8. ما جاء على وزن فعلى.

9. جمع فعل على وزن أفعُل.

أولاً ـ النسب إلى المضاف: ومن الشواهد عليه قول ذي الرمة:

إذا المرئي شبَّ له بناتٌ عَصَبْنَ برأسِهِ إبةً وعارا [1]

الشاهد فيه: المرئيُ" حيث أضيف إلى الاسم المركب وهو (امرُؤ القيس) ونسبه عند العرب (مرئ)، وعند سيبويه (امرئي) وهو شاذ. قال سيبويه[2]: وأما الإضافة إلى امرئٍ فعلى القياس تقول امْرَئِيٌّ وتقديرها إمرئي ؛ لأنه ليس من بنات الحرفيين وليس الألف ههنا بعوض، فهو كالانطلاق اسم رجل وإن أضفت إلى امرأة فكذلك تقول: امرئي، امرئ، لأنك كأنك تضيف إلى امرئٍ، فالإضافة في ذا كالإضافة إلى استغاثةٍ إذا قلت: استغاثيٌ. وقد قالوا: مرئيٌ تقديرها: مرئيٌ في امرئ القيس، وهو شاذ. وينسب امرأ القيس إلى "مرقسي"، كما سمع عَن الْعَرَب فِي كِنْدَةَ لَا غيرُ[3].

فالمضاف على ضربين، الأول: مضاف إلى اسم معروف يتناول مسمى على حياله كابن الزبير وابن كراع ، ومنه الكنى كأبي مسلم وأبي بكر، والثاني: مضاف إلى ما لا ينفصل في المعنى عن الأول كامرئ القيس وعبد القيس. فالنسب إلى الضرب الأول زبيري وكراعي ومسلمي وبكري. والنّسب إلى الثاني عبدي ومرئي[4].

---

1. الديوان، ج2، ص 1391.
2. الكتاب لسيبويه، ج3، ص 368.
3. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، ت مجموعة من المحققين، دط، ج10، ص 586.
4. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، ص 263.

الخلاصة : اختلف النحاة حول نسبة امرؤ القيس، فسيبويه ينسبه شذوذا إلى (مرئي) ومنهم من ينسبه إلى (مرقسي) كما في كندة، فموقف النحويين مختلف من نسبة (أمرؤ القيس) إلى (مرئي) كما ورد في بيت ذي الرمة السابق.

ثانياً ـ النسب إلى المنتهي بياء قبلها مكسور:

ومن الشواهد عليه قول ذي الرّمة :

فَكَيْفَ لَنَا بالشربِ إنْ لَمْ تَكُنْ لَنَاْ دَوَانِيْقُ عنْدَ الحَانَوِيَّ ولا نَقِدُ [1]

الشاهد فيه: "الحانوي" نُسبت وكان آخرها ياء وقبلها مكسور، وهنا فيها وجهان: القلب والحذف، وقد جاءت على القلب.

قال الخليل[2]: من قال في يثرب: يثربيٌّ، وفي تغلب تغلبيٌّ ففتح مغيِّراً فإنه غيَّر مثل: يرمي على ذي الحد قال: يرمويٌّ، كأنه أضاف إلى يرمي.

وقال الزمخشري[3]: والياء المكسورة ما قبلها في الآخر لا تخلو من أن تكون ثالثة أو رابعة أو خامسة فصاعداً. فالثالثة تقلب واواً كقولك عموي وشجوي. وفي الرابعة وجهان: الحذف وهو أحسنهما، والقلب كقولك قاضي وحاني وقاضوي وحانوي، وذكر قول ذي الرمة: (دراهم عند الحانوي ولا نقد)، وليس فيما وراء ذلك إلا الحذف كقولك مشتري ومستسقي. وقالوا في محي محوي ومحيي، كقولهم أموي وأميي.

الخلاصة في المسألة، أن (حانوي) نسبت وكان آخرها ياءً، وهذا ما أجازه النحاة وحملوها على القلب لا الحذف، فجاء موقف النحويين موافقا لبيت ذي الرمة.

ثالثاً ـ حذف همزة الوصل: ومن الشواهد عليه قول ذي الرمة:

أَسْتَحْدَثَ الركْبُ عن أَشياعهِم خَبَراً أَمْ راجَعَ القَلْبَ من أَطْرابهِ طَرَبٌ؟ [4]

---

1. الديوان، ج3، ص 1862.
2. كتاب سيبويه، ج3، ص 340–341.
3. شرح المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، ص 262 .
4. الديوان، ج1، ص 13 .

الشاهد فيه: (استحدث) وفيها همزة الوصل، غير مفتوحة وهي محذوفة لأمن اللبس، والهمزة المفتوحة هي استفهامية وأصلها استحدث حذفت منها همزة الوصل.

الخلاصة في المسألة، أن النحاة أجازوا زيادة الألف بين ألف الاستفهام وهمزة الوصل، ما عدا همزة "أل" ، لأنها وهمزة الاستفهام مفتوحتان، فيلتبس الإخبار بالاستخبار، فجاء موقف النحاة موافقا مع ما ورد في بيت ذي الرمة على زيادة الألف بين همزة الوصل والاستفهام.

رابعاً ـ التضعيف: ومن الشواهد عليه قول ذي الرمة:

دنا البيْنُ من ميٍّ فَرِدَّتْ جِمَالُها ... وهاج الهوى تَقْوِيضُها واحتمالُها [1]

موضع الشاهد: "فردت" جاءت مضعفة، وأصلها رددت، عند فكها، قال ابن جني[2]: أما المضعف، فأكثره عن العرب ضم أوله كشُدَّ ورُدَّ، ثم يليه الإشمام، وهو بين (ضم الأول وكسره)، إلا أن الكسرة هنا داخلة على الضمة؛ لأن الأفشى في اللغة الضم. والثاني وهو أقلها: شِدّ ورِدّ وحِلّ وبِلّ، بإخلاص الكسرة، فهذا المضعف. والثالث وهو أقلها: أن تُخلص الضمة في الأول كما أخلصتَ الكسرة فيه مع التضعيف، نحو: رِدّ وحِلّ، فتصح الواو من بعدها؛ فتقول: قُولَ وبُوعَ، ويذكر ابن جني قول ذي الرمة: دنا البيْنُ من ميٍّ فَرِدَّتْ جِمَالُها....

وهذه لغة لبني ضبة، وبعضهم يقول في الصحيح بكسر أوله: قد ضِرْب زيد، وقِتْل عمرو، وينقل كسرة العين على الفاء[3].

ويتصرَّفُ المُضاعَفُ بِفكٍّ تشديدهِ مع ضمائر الرفع المتحركة، مثلُ: مَدَدْتَ ومَدَدْتُ ومَدَدْنا ومَدَدْنَ ويَمْددنَ وامدُدنَ، ويجوز فيه إن كان فعل أمرٍ للواحد، أو مضارعاً مقترناً بلام الأمر، مُسْنداً إلى الواحد، أن يقال فيهما مُدَّ وليُمُدَّ، بالتَّشديد، وامدُد وليَمْدُدْ، بفكّهِ[4].

---

1. الديوان، ج1، صـ498.
2. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، المحتسب، دت، مصر، وزارة الأوقاف، دط، 1999، ج1، ص 345 .
3. المصدر السابق، ج1، ص 346.
4. ينظر جامع الدروس العربية، ج1، ص 227.

الخلاصة أن النحاة وافقوا ذي الرمة بما أورده في بيته من تشديد (ردَّت)، فخرجوها على أن المضعف، أكثر ما جاء عن العرب ضم أوله كشُدَّ ورُدَّ، ثم يليه الإشمام، وهو بين (ضم الأول وكسره) فهنا النحاة اتفقوا مع ذي الرمة في هذه المسألة.

خامساً ـ الإبدال، ومن شواهد ذي الرمة قوله:

أداراً بحزوى هَجَّت للعينِ عِبْرةً فماءُ الهوى يَرْفِضُ أو يَتَرَقْرَقُ [1]

موضع الشاهد: حزوى.

عدم إبدال حرف الواو ياءً، وهو ما يصح؛ لأنها اسم، وليست وصفا، قال سيبويه[2] في كتابه في باب (ماتقلب فيه الياء واوا): وأما فعلى من بنات الواو فإذا كانت اسماً فإن الياء مبدلة مكان الواو، فإذا قلت: فعلى من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفةً وهو أجدر أن يجيء على الأصل، إذ قالوا القصوى فأجروه على الأصل وهو اسم، كما أخرجت فعلى من بنات الياء صفةً على الأصل. وتجرى فعلى من بنات الياء على الأصل اسماً وصفة، كما جرت الواو في فعلى صفة واسماً على الأصل.

فإن كانت فعلى بالضم (اسمًا) أي: غير صفة لم تُغير لامها بإبدالها ياء، بل تقر الواو على أصلها فرقا بين الاسم والصفة، ولم يعكسوا، لأن الاسم أخف من الصفة كقول ذي الرمة:

أداراً بحزوى هجت للعين عبرةً ... بإقرار الواو في على حالها في (حزوى) بحاء مهملة مضمومة، وزاي ساكنة[3].

وجاء في المزهر[4]، قال سيبويه: ليس في الكلام فُعلى والألف لغير التأنيث، ولا نعلمه جاء على فُعلى والألف لغير التأنيث إلا أنهم قالوا: بُهْماة فألحقوا الهاء كما قالوا: امرأة سِعْلاة، ورجل عزهاة.

---

1. الديوان، ج1، ص 456.
2. الكتاب لسيبويه، ج4، ص 389.
3. ينظر شرح التصريح، ج2، ص 718.
4. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ت فؤاد علي منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1998، ج2، ص 58.

الخلاصة أن حزوى لم تستبدل لامها إلى ياء؛ لأنها جاءت اسما وليست صفة، وجاء موقف النحاة موافقا لبيت ذي الرمة، حيث اتفقوا أن حزوى اسما لا تستبدل لامها إلى ياء.

سادساً ـ إبدال العين من الهمزة، ومن شواهد ذي الرمة قوله:

أعَنْ تَرَسَّمَتْ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً ماءُ الصَّبَابَةِ من عينيكِ مَسْجُوْمُ [1]

الشاهد فيه: (أعن) إبدال الهمزة عينا.

سمع عن العرب أنهم أبدلوا حروفا مكان حروف، وعرفت بها قبائل ، وكانت قريش قد ارتفعت في الفصاحة عن عنعنة تميم, وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن, وتضجع قيس، وعجرفية ضبة, وتلتلة بهراء، فأما عنعنة تميم فإنَّ تميمًا تقول في موضع أن: عن, تقول: عنَّ عبد الله قائم، وقال ذو الرمة:أعن ترسمت من خرقاء منزلةً ... فإن الأصل أأن ترسمت.... فأبدلت الهمزة المفتوحة عينا في لغة تميم وهو شاذ[2].

والوجه في قول ذي الرمة: أعن ترسمت، أنَّ العينَ تَقْرُب من مخرج الهمزةِ وهي أبْيَنُ من الْهمزَة ففرّوا إِلَيْهَا خُصوصاً عِنْد اجتماعِ الهمزتين[3].

الخلاصة: إبدال الهمزة عينا كانت لغة معروفة عند تميم، وهي من لغة قوم ذي الرمة؛ لأن حرف العين قريب من مخرج الهمزة، وكان إبدال الحروف شائعا عند بعض القبائل،مثل قولهم: (حتى دخل المدينة) فيستبدلونها بـ(عتى)، وهو قلب حرف الحاء إلى عين، لأن مخرج الحرفين قريبان، فموقف النحاة جاء موافقا مع ما جاء في شاهد ذي الرمة.

سابعاً ـ إبدال الواو ياءً ، ومن الشواهد عليه قول ذي الرمة:

تُسِيْئِيْنَ لياني وأنتِ مليةٌ وأحسنُ يا ذاتَ الوشاحِ التقاضِيَاْ [1]

---

1. الديوان، ج1، صـ378. وفي الديون جاء البيت، أأن ترسمت من خرقاء منزلةً ... ماء الصبابة من عينيك مسجوم، الهمزة بدل العين.
2. الخصائص لابن جني، ج2، ص 13. انظر شرح الشافية، ج3، ص 203. و مغني اللبيب، ج1، ص 198–199.
3. البغدادي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، في علل البناء والإعراب، ت د. عبد الإله النبهان، دمشق، دار الفكر، ط1، 1995، ج2، ص 301 .

موضع الشاهد: (لياني)وهي مصدر(الفعل لوى) قلبت فيه الواو لاجتماعها مع الياء وما قبلها ساكن ثم أدغمت الياء في الياء، جاء في شرح الشافية: وأما فَعْلان فنادر، نحو لَوَى ليَّاناً، قال بعضهم: أصله الكسر ففتح للاستثقال، وقد ذكره أبو زيد بكسر اللام، وجاء ،أيضاً، شَنْآنٌ بالسكون، وقرئ في التنزيل بهما[2].

تقول: لواه دينه ولواه بدينه ليا وليانا بفتح اللام وكسرها في المصدرين، إذا مطله، وأصل اللى والليان لوى ولويان، فقلبت الواو ياء، لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء[3].

الخلاصة: قلب الواو إلى ياء في المسألة (لياني) جاء موافقا لموقف النحاة بما جاء في الشاهد الشعري لذي الرمة.

ثامناً ـ ما جاء على وزن فَعْلى:

أَبت ذكرٌ عَوَّدْنَ أحشاء قلبه خفوقاً ورَفْضاتُ الْهوى فِي المفاصلِ [4]

موضع الشاهد: (رفضات) مفردها "رَفْضة" على وزن فَعْلة، والأصل متحركة وجاءت عليها سكون للضرورة، وَمَا كَانَ على زنة فعلة ففيه ثَلَاثَة أوجه : أَحدهمَا فعلات تتبع الكسرة الكسرةَ وَإِن شِئْت قلت فعْلات فتبدل الفتحة من الكسرة كَمَا أبدلتها من الضمة ، وَإِن شِئْت قلت: فعلان وأسكنت كَمَا قلت فِي إبل إبْل ، وَفِي فخِذ فخْذ لاستثقال الكسرة وَذَلِكَ قَوْلك سِدْرَة وسدرات وقربة وقربات ، فَإِن استثقلت قلت سدَرات وقِرَبات وَفِي الإسكان سدْرات وقرْبات، وَأما النعوت فَإِنَّهَا لَا تكون إلا سَاكِنة للفصل بَين الِاسْم والنعت وَذَلِكَ قَوْلك : ضخمة وضخمات، وعبلة وعبلات، وخدلة وخدلات ،وَأما قَوْلهم فِي بني أُميَّة : الْأَصْغَر العبلات فَإِنَّمَا قصدُوا إِلَى عبلة وَهُوَ اسْم، وَأما قَوْلهم فِي جمع ربعَة ربعات فِي قَوْلهم : امْرَأَة ربعَة وَرجل ربعَة فَلِأَنَّهُ يجْرِي عِنْدهم مجْرى الِاسْم إِذا صَار يَقع للمؤنث

---

1. الديوان، ج2، ص 1306 .
2. الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ت مجموعة من المحققين، لبنان، دار الكتب العلمية، 1975، ج1، ص 159 .
3. المصدر السابق، ج1، ص 160.
4. الديوان، ج2، ص 1337.

والمذكر على لفظ وَاحِد بِمَنْزِلَة قَوْلك فرس للذكر والأنثى، فَزعم سِيبَوَيْهٍ أَنهم يَقُولُونَ: لجبة ولجَبة، وَإِنَّمَا قَالُوا: لجَبات على قَوْلهم لجَبة، وَقَالَ قوم بل حرك لِأَنَّهُ لَا يلتبس بالمذكر؛ لِأَنَّهُ لَا يكون إِلَّا فِي الْإِنَاث وَلَو أسْكنهُ مسكن على أَنه صفة كَانَ مصيبا، وَقد جَاءَ فِي الْأَسْمَاء بالإسكان فِي فعلة[1]، وأنشدوا لذِي الرمة، (ورَفْضاتُ الْهوى فِي المفاصلِ ...)

ونجد أن بعض قيس قال: ثلاث ظَبْيَات، فأسكن موضع العين، وروينا عن أبي زيد أيضًا عنهم: شَرْيَة وشَرْيات وهو الحنظل، والتسكين عندي في هذا أسوغ منه في نحو رفْضات ووغْرات، من قِبَل أن قبل الألف ياء محركة مفتوحًا ما قبلها، وهذا شرط اعتلالها بانقلابها ألفًا، ولو قلبت ألفًا لوجب حذفها لسكونها وسكون الألف بعدها، وليس في نحو: رفضات ما يوجب الاعتذار من الحركة، وكان رفضات أقرب مأخذًا من ثمرات من قِبَل أن رفضة حدث ومصدر، والمصدر قوي الشبه باسم الفاعل الذي هو صفة، والصفة لا تحرَّك في نحو هذا، نحو: (صَعْبة وصَعْبات، وخَذْلة وخَذْلات)[2].

الخلاصة: أن رفضة جمعت (رَفْضَات) بالتسكين ؛لأنها صفة، والصفة لا تُحَرَك في هذا النحو، وهناك من الجمهور من يرى أن الأصل متحركة وجاءت ساكنة للضرورة، فموقف النحاة جاء موافقا لما ورد في بيت ذي الرمة.

تاسعاً ـ جمع فَعل على أفعُل: ومن الشواهد عليه قول ذي الرمة:

أَمَنْزِلَتَيْ ميِّ سلامٌ عَلَيْكُمَا هَلِ الأَزْمُنُ الَّلائي مَضَيْنَ رَوَاجِعِ [3]

موضع الشاهد: (الأزمن) جمع زمن، مع أن القياس (أفعال) إلا أنه جاء على (أفعُل).

قال سيبويه: (وربما كُسّروا فعلاَ على أفعل كما كسروا فعلاً على أفعالٍ، وذلك قولك: زمنٌ وأزمنٌ. وبلغنا أنَّ بعضهم يقول: جبلٌ وأجبلٌ)[4]. وقال ذو الرمة:... هَلِ الأَزْمُنُ الَّلائي مَضَيْنَ رَوَاجِعِ.

---

1. المقتضب للمبرد، ج2، ص 192.
2. المحتسب لابن جني، ج1، ص 57.
3. الديوان، ج2، ص 1273.
4. الكتاب لسيبويه، ج3، ص 571 .

وقد قالوا: زَمَن، وأَزْمُن" فجمعوا (فَعَلاً) بفتح العين على أَفْعُل، قيل: إنَّما قالوا: زَمَن وأَزْمُن، وإن كان القياس يوجب أن يقال: أزمان إلا أنَّه لَمَّا كان (زمن) في معنى دَهْر ودَهْر يجمع على أَدْهُر فكذلك ،أيضا، جمعوا زمنًا على أَزْمُن؛ لأنَّه في معناه[1].

فإن قيل: فَلِمَ جُمِعَ ما جاء على فُعْل في الأغلب على فِعلان قيل: لأنَّ فُعْلاً مقصور من فُعال، وما كان على فُعَال فإنه يُجمع على فِعْلَان؛ نحو: غُراب وغِربان، وعُقاب وعِقبان، وكذلك ما كان مقصورًا منه يجمع على فِعلان[2].

الخلاصة: جمع زمن على أزمن، وليس أزمان على وزن أفعال وهو القياس، إلا أن النحاة جوَّزا ذاك؛ لأنه سمع عن العرب، فموقف النحاة جاء موافقا ومطابقا مع الشاهد الشعري لذي الرمة.

1. ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين، أسرار العربية، دت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1999، ص 247.
2. المصدر السابق، ص 248 .

الخاتمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين الذي بنعمه تدومُ الحياةُ، والصلاةُ والسلامُ على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد ، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغر الميامين، أحمده حمدا كثيرا لتيسيره إنجاز هذا البحث، أمّا بعد ،

فإنّ الدراسة توصّلت إلى نتائج ، لعلّ أهما ما يلي:

1- كان لشعر ذي الرمة دور واضح وكبير في تقعيد القواعد والأحكام التي تضبط اللغة، وقاس عليها العلماء ما اختلفوا فيه، واجتهدوا في تخريج كثير منها، فكانت هذه الشواهد حقلا خصبا أثرى النحو العربي.

---

1. ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين، أسرار العربية، دت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1999، ص 247.
2. المصدر السابق، ص 248 .

2- كان لشعر ذي الرمة الدور الأكبر في تأسيس الخلاف النحوي بين النحويين البصريين والكوفيين في المسائل النحوية والصرفية، وقد زخرت كتب النحو والمصنفات بذلك، حيث كانت منتشرة ومتفرقة بينها، لذا أختار الباحث نماذج منها.

والله ولي التوفيق...

Abstract

Attitude of Visigoths and Cubans grammarians in morphological and grammatical citation of ThiArrimmah poetry .

By

Sameer Hadi Sauod Hilu Al Sa'adoun

Supervision

Huseen Irshead Al Adamat

This study dealt the attitude of Visigoths and Cubans grammarians in morphological and grammatical citation of ThiArrimmah poetry ، and it revealed the role of his poetry in setting grammar language which grammarians relied on it, through evidences mentioned in their books . The

study also revealed the role of ThiArrimmah poetry in establishing the grammatical dispute between the two schools : Basra and Kufa.

The study concluded with a set of results ,the most important ones are : ThiArrimmah poetry has a clear role in setting rules and judgements that control language . The scholars measured on them with what they have a dispute ، and they tried their best to reveal most of them , so these evidences were a fertile field that enhanced the Arabic grammar. His poetry has also a role in establishing the grammatical dispute between Visigoths and Cubans grammarians in the grammatical and morphological issues because the grammatical books and workbooks were full of that dispute . There are also similar evidences of the grammatical and morphological issues which the grammarians have an attitude towards them in ThiArrimmah poetry that grammarians didn't deal with .